الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

# النظم السياسية في آسيا

## المرحلة الثالثة

## ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣

الاستاذ الدكتور

فلاح خلف كاظم الزهيري

## مفردات الفصل الدراسي الاول

# قارة اسيا

| الاسبوع | المفردات |
|---|---|
| | النظم السياسية في آسيا |
| ١ | خصائص العامة لقارة الاسيوية:( الجغرافية ، المجتمعية ، الاقتصادية ) |
| ٢ | التطورات السياسية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية |
| ٣ | النظام السياسي في الصين : دور الحزب الشيوعي الصيني ، مؤتمر الحزب |
| ٤ | اللجنة المركزية ، المكتب السياسي ، اللجنة الدائمة ، الامانة العامة . |
| ٥ | هيئات الدولة :السلطة التنفيذية ،السلطة التشريعية ،العلاقة بين السلطات . |
| ٦ | النظام الانتخابي ، دور المؤسسة العسكرية . |
| ٧ | مشكلات النظام السياسي الصيني |
| ٨ | النظام السياسي في الهند: مؤسسات السلطة المركزية : السلطة التنفيذية |
| ٩ | السلطة التشريعية |
| ١٠ | مؤسسات السلطة الاقليمية(الولايات) السلطة التنفيذية ،السلطة التشريعية |
| ١١ | العلاقة بين السلطات، النظام الانتخابي، القوى السياسية الحزبية والمجتمعية |
| ١٢ | البيئة الاقليمية والدولية المؤثرة على النظام ،مشكلات النظام السياسي الهندي |
| ١٣ | النظام السياسي في اندونيسيا :السلطة التنفيذية ،السلطة التشريعية، العلاقة بينهما |
| ١٤ | دور مجلس الشعب الاستشاري، دور المؤسسة العسكرية ،النظام الانتخابي |
| ١٥ | البيئة الاقليمية والدولية المؤثرة على النظام ،مشكلات النظام السياسي الاندونيسي |

**اولا / الخصائص العامة للقارة الاسيوية**:(**الجغرافية** ،**المجتمعية**، **الاقتصادية** )

**جغرافيا قارة آسيا** :

إن تسمية آسيا ( Asia) تسمية قديمة جدا ، ويعتقد إن الاغريق أطلقوه على البلاد الواقعة إلى الشرق من موطنهم ، كما يعتقد أن الاسم مشتق من الكلمة الأشورية آسو (ASU) التي تعني الشرق.

تعد القارة من اكبر قارات العالم مساحة وأكثرها سكانا إذ تبلغ مساحتها اكثر من ٤٤,٥٧٩,٠٠٠ مليون كم٢ وهو ما يعادل ٣٩,٧%من مجموع مساحة اليابس، أما عدد سكانها فهو يقترب من٤,٦٢٠,٧٤٩,٢٤٧ أي ما يعادل ٦٠ %من مجموع سكان العالم تقريبا ، وتتكون أسيا من٤٨ دولة واربعة دول شبه مستقلة او وحده سياسية أكبرها الصين التي تزيد مساحتها على ٩,٦ مليون كم٢ أما أصغرها مساحة فهي دولة المالديف التي تبلغ مساحتها ٢٩٨ كم٢.

تمتد القارة على عدد كبير من خطوط الطول ودوائر العرض فهي تمتد من دائرة عرض١٠جنوبا عند الجزر الاندونيسية الى ٨١ شمالا عند الطرف الشمالي لجزيرة كومسومولیتس في المحيط المنجمد الشمالي وقد اثر هذا الامتداد تأثيرا كبيرا على تنوع الظروف المناخية في القارة ، كما تمتد القارة من خط طول ٢٣شرقا حيث مرتفعات الاورال في غرب أسيا حتى خط طول ١٧٠غربا عند أقصى الطرف الشمالي الشرقي للقارة حيث مضيق بيرنك الذي يفصل القارة عن أمريكا الشمالية ومع ذلك نستطيع القول بان القسم الأعظم من مساحة القارة تقع في النصف الشمالي من القارة باستثناء بعض الجزر التي تمتد إلى جنوب خط الاستواء.

وتمتاز قارة أسيا رغم اتساعها باتصالها بأجزاء اليابس فلا يفصلها عن أمريكا الشمالية سوى **مضيق بيرنك** كما أنها تقترب من قارة استراليا حيث تنتشر مجموعة كبيرة من الجزر في جنوب شرق أسيا يسهل اتصالها بالجزء الشمالي الشرقي من قارة استراليا، اما الجزء الجنوبي الغربي فتقترب قارة أسيا من قارة أفريقيا ولا يفصل بين القارتين سوى **مضيق باب المندب** والذي لا يزيد اتساعه على٣٢كم بل أنها تتصل بإفريقيا عن طريق الاتصال **البري عبر شبه جزيرة سيناء** قبل فتح قناة السويس. أما من جهة الغرب فلا يفصلها عن قارة أوربا سوى **مرتفعات الاورال** التي لا تعتبر في حقيقة الأمر حدودا طبيعية بسبب قلة ارتفاعها وتقطعها ووجود العديد من الفتحات التي ينقطع فيها امتداد هذه السلسلة الجبلية خاصة في الطرف الشمال لبحر قزوين كما ينقطع امتداد مرتفعات الاورال في الجزء الشمالي من السلسلة قرب المحيط المنجمد الشمالي وعليه فان الاورال لم تلعب عبر التاريخ دور حاسما في عرقلة الاتصال والانتقال بين القارتين لذلك فان الكثيرين يعتبرون القارتين قارة واحدة يطلقون عليها تسمية اوراسيا.

تعرف قارة أسيا بأنها قارة التنوع والتناقص إذ تقع ضمنها أعلى جهات اليابس ممثلا بقمة افرست في مرتفعات الهملايا كما يقع ضمن القارة أكثر أجزاء اليابس انخفاضا بالنسبة لمستوى سطح البحر ممثلا بمنطقة البحر الميت والتي يقل منسوبها عن ٣٦٠م عن مستوى سطح البحر وتوجد في القارة أكثر جهات اليابس جفافا وفيها أيضا أكثر الجهات مطرا. كما سجل في أسيا اخفض ضغط جوي على وجه الأرض عند مستوى سطح الأرض في جزيرة لوزان في الفلبين وتوجد في القارة أكثر مناطق العالم كثافة في السكان واقلها كثافة. كما تحاذي القارة أكثر الجهات عمقا في المحيطات ممثلة بمنخفض ماريان في المحيط الهادي قرب الفلبين والذي يزيد عمقه على ١١ ألف متر.

وتمتاز أسيا بكثرة الجزر وأشباه الجزر ومن أكبرها شبه القارة الهندية شبه جزيرة العرب، شبه جزيرة الأناضول، شبه جزيرة الهند الصينية إضافة إلى آلاف الجزر المنتشرة في جنوب وشرق القارة وان اتساع القارة جعل بعض جهاتها بعيدة جدا عن المسطحات المائية وفضلا عن ذلك فالقارة تعد تاريخيا مهدا لأقدم الحضارات ممثلة بالحضارة البابلية والسومرية وحضارة اليمن وبسبب عدم الاستقرار الجيولوجي فان أجزاء القارة الشرقية تتعرض إلى الحركات الزلزالية وثورات البراكين والانهيارات الأرضية وموجات تسونا مي .

## حدودها

تملك القارة الآسيوية حدود برية وأخرى بحرية، فهي تشترك في حدودها مع عدد من الدول والمسطحات المائية، حيث تطل على المحيط المنجمد الشمالي من الجانب الشمالي، وعلى المحيط الهادئ من الجهة الشرقية، كما تحد المحيط الهندي من الجنوب، وتحد البحر الأحمر والبحار الداخلية للمحيط الأَطلسي والبَحر الأبيض المتوسط والأَسود من الجهة الجنوبية الغربية، كما توجد آسيا على الحدود مع القارة الأوروبية والممثلة بخط غير مباشر يتمثل بجبال الأورال، وجبال القوقاز، وبحر قزوين، والبحر الأسود يفصل قارة آسيا عن قارة أمريكا الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية كل من مضيق بيرنغ المائي، والمضايق التي تربط بين المحيطين الهندي والمحيط الهادئ، وأستراليا، وترتبط آسيا مع القارة الأفريقية من خلال قناة السويس، والتي تشكّل بدورها الحدود بين القارتين، ويفصل مضيقا الدردنيل والبوسفور بين شبه جزيرة البلقان والأناضول.

## المساحة /

تحتل القارة الآسيوية بحدودها مساحة تبلغ ٤٤,٥٧٩,٠٠٠كم٢، وتعد روسيا أكبر دولها بمساحة ١٧.١ مليون كم٢، تليها الصين بمساحة ٩.٦كم٢، والهند بمساحة ٣.٣كم٢، وكازاخستان بمساحة ٢.٧كم٢، أما أصغر البلدان في القارة مساحة فهي جزر المالديف بمساحة ٢٩٨كم٢.

**التضاريس** /

تشتمل القارة الآسيوية بمساحتها الشاسعة على العديد من المظاهر الجغرافية المتنوعة، ومنها الجبال الشاهقة، مثل سلسلة جبال الهيمالايا التي تفصل بين جنوب آسيا والصين، والتي تضم جبل إفرست القمة الأعلى على وجه الأرض، وتتمثّل الأنهار الرئيسية في القارة بنهر براهامابوترا، ونهر السند، ونهر الغانج، بالإضافة إلى نهر اليانغتسي الممتد من المنطقة الجنوبية الغربية من التبت حتى مدينة شنغهاي الصينية قاطعاً مسافة ٢,٨٨٠كم، وهو بذلك يُعتبر النهر الأطول في القارة، وتعد الصحاري من المظاهر الجغرافية المهمة أيضاً في قارة آسيا، ولعل أكبرها الصحاري السورية والعربية في غرب آسيا، وصحراء جوبي الواقعة في آسيا الوسطى.

**المناخ** /

تحظى القارة الآسيوية بتنوع مناخي ملحوظ، إذ يسود المناخ الصحراوي الدافئ مناطق غرب آسيا، وسهول آسيا الوسطى، وأجزاء من الصين ومنغوليا، أما جنوب آسيا فهي تتميز بوجود خليط بين الطقس الموسمي، والسافانا المدارية، ويظهر الطقس المعتدل في شرق القارة خاصة في شرق الصين، وهونج كونج، وماكاو، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وجنوب اليابان، ويسود مناخ السافانا في مناطق جنوب شرق آسيا، أما المناطق الواقعة في أقصى شمال القارة الآسيوية فهي تتميّز بوجود أجواء التندرا الباردة المشابهة لطقس شمال الأراضي الكندية وسواحل جرينلاند.

**سكان القارة** /

ذكرنا ان قارة آسيا يقطنها حوالي ٤,٦٢٠,٧٤٩,٢٤٧ نسمة وذلك بحسب إحصائيات عام ٢٠١٩م، وتمثل بذلك ما نسبته ٦٠% من إجمالي عدد سكان العالم، وهي تحتل المرتبة الأولى من بين أكبر قارات العالم من حيث عدد السكان، أما الكثافة السكانية للقارة فتصل إلى ١٤٨ شخص لكل كم٢، وتصل نسبة سكان المناطق الحضرية في القارة إلى ٤٦.٧% من إجمالي عدد السكان، أما متوسط الأعمار الحالي فيبلغ ٣٠.٦ سنة.

تعدُّ الصين الدولةَ الأكثر اكتظاظاً بالسكان في قارة آسيا بعدد سكان يبلغ ١,٣٧٧,١٢٤,٥١٢، وتشكّل بذلك ما نسبته ٣١.٦٩% من إجمالي سكان القارة، و١٨% من سكان العالم، تليها دولة الهند بتعداد يصل إلى ١,٢٨٥,٨٠٠,٠٠٠ نسمة، أي نحو ٢٩.٣٦% من إجمالي سكان القارة، أما أقل دول القارة سكاناً فهي جزر المالديف بتعداد سكاني يبلغ ٣٤٥,٠٠٠ نسمة فقط، تليها بروناي بتعداد ٤٢١,٠٠٠ نسمة .

**اللغات في قارة آسيا** /

تضم قارة آسيا بعدد سكانها الكبير ما **يقارب ٢٣٠٠ لغة**، وتتمثّل أهم هذه اللغات باللغة الصينية التي تعتبر الأكثر استخداماً في القارة، وتشمل اللغات أيضاً اللغة الهندية التي تعتبر ثاني أكثر

اللغات شيوعاً في آسيا، ويتحدث بها نحو ٥٥٠ مليون شخص، في حين يتحدث نحو ٣٠٠ مليون نسمة اللغة الإنجليزية، والتي تستخدم بصفة رسمية في كل من الهند، وهونج كونج، وموريشيوس، وسيشل، وسنغافورة، وتأتي اللغة الروسية في المرتبة الرابعة من بين أكثر اللغات استخداما في آسيا، حيث يستخدمها حوالي ٢٦٠ مليون نسمة، وتعد لغة رسمية في كل من كازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا البيضاء، أما اللغة العربية فهي سادس أكثر اللغات استخداماً في قارة آسيا، حيث يتحدث بها نحو ٢٣٠ مليون نسمة.

## اقتصاد قارة آسيا

تتفاوت القطاعات الاقتصادية بين الدول الآسيوية؛ فهناك تباين كبيرة وملحوظ فيما بينها، وتصنف معظم دول القارة ضمن البلدان النامية، ومنها الدول المحدودة الدخل مثل أفغانستان وكمبوديا ونيبال، والدول المتقدمة مثل اليابان التي تعتبر واحدة من أكثر دول العالم تقدماً من الناحية الاقتصادية، وتعتبر معظم دول جنوب غرب آسيا من الدول ذات الدخل المتوسط، وكل من الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ضمن البلدان ذات الدخل المرتفع، على العكس من ذلك، معظم بلدان شمال ووسط آسيا تعتبر من الدول ذات الدخل المنخفض، باستثناء كازاخستان وأوزبكستان وسيبيريا ذات الدخل المنخفض المتوسط، حالها كحال بلدان جنوب آسيا، أما معظم دول شرق آسيا بالإضافة إلى سنغافورة وبروناي فهي ذات دخل مرتفع، في حين توجد ميانمار، ولاوس، وكمبوديا، وفيتنام ضمن فئة الدخل المنخفض.

## الزراعة في قارة آسيا /

يعد القطاع الزراعي في قارة آسيا قطاعاً حيوياً، وذلك على الرغم من أن الظروف المناخية والتربة لا تشجع على ذلك في معظم أراضي القارة، ولعل من أهم المحاصيل الزراعية في القارة الآسيوية هي الأرز، وقصب السكر، والبقوليات، والمحاصيل الجذرية، والحبوب الأخرى، وتصدر آسيا ما نسبته **٩٠% من إجمالي احتياج العالم للأرز**، وتحتل محاصيل التكنولوجيا الحيوية نحو ١.٦ مليون كيلومتر مربع من إجمالي مساحة القارة، ويوجد محصول القطن في نحو ١٠٦ ألف كيلومتر مربع من أرض الهند، و٢٦ ألف كيلومتر مربع من أرض باكستان، وتوجد محاصيل القطن، والبابايا، والحور، والطماطم، والفلفل الحلو، في ٣٩ ألف كيلومتر مربع من أرض الصين، بالإضافة إلى ذلك، تساهم آسيا بنحو ٣٧% من الإنتاج الزراعي، وتضم نحو ٧% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في العالم .

## الصناعة في قارة آسيا /

تعتبر قارة آسيا مركزاً صناعياً مهماً على مستوى العالم فقد تمكنت دول شمال شرق آسيا من تطوير الصناعات الريفية ودعمها والاستثمار فيها لتصبح مراكز صناعية على مستوى عالمي

من التقدم والتطور، وتطلعت إلى منافسة بعضها بعضاً بدلاً من منافسة الأسواق الأجنبية، كما أولت الجهات المختصة اهتماماً في مجال التصدير، فرفعت مستوى صادرات البضائع والمنتجات من المصنوعات؛ لتعويض تكاليف الاستيراد، وبالتالي مثل قطاعي التصنيع والصادرات المساهم الأبرز في تنمية القارة الاسيوية .

**دول قارة آسيا /**

تنقسم دول قارة آسيا الى ما يلي:

**دول وسط قارة آسيا:** كازاخستان وتركمانستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان

**دول شرق قارة آسيا:** هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، واليابان، والصين، ومنغوليا، وكوريا الشمالية، وجمهورية الصين (تايوان)، وماكاو.

**دول جنوب شرق قارة آسيا:** بروناي، وإندونيسيا، ولاوس، وبورما، وكمبوديا، وماليزيا، وسنغافورة، والفلبين، وتايلاند، وفيتنام .

**دول جنوب قارة آسيا:** سريلانكا، والهند، ونيبال، وأفغانستان، وبنغلاديش، وباكستان، وبوتان، وجزر المالديف .

**دول غرب قارة آسيا:** المملكة الأردنية الهاشمية، والعراق، وسوريا، وفلسطين، ولبنان، وإيران، وأرمينيا، والإمارات العربية المتحدة، وأذربيجان، ومملكة البحرين، وجزيرة قبرص، وجورجيا، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان، واليمن، وتركيا، والمملكة العربية السعودية.

**شمال قارّة آسيا:** انفردت بها روسيا.

**ويمكن اجمال مميزات قارة آسيا بالآتي :**

١- موقعها الجغرافي الواقع في النصف الشمالي الشرقي من الكرة الأرضية، حيث يوجد لها حدود شمالية مع المحيط القطبي الشمالي، وحدود جنوبية مع مياه المحيط الهندي، وحدود شمالية غربية مع قارة أوروبا، وحدود غربية مع مياه البحر الأبيض المتوسط ومياه البحر الأحمر، وترتبط مع القارة الإفريقية من خلال شبه جزيرة سيناء ، وهي تغطي ٨.٧% من مساحة سطح الأرض الكلية (أو ٣٠% من مساحة أراضيها، وقد تضاعف سكان آسيا أربع مرات تقريبا خلال القرنين ٢٠و ٢١ .

٢- تنوع الأنظمة السياسية فيها، فبعض دولها يتبع النظام الملكي، وبعضها يتبع أنظمة شيوعية، وبعضها حكم الشيوخ، والقسم الاخر يتبع الحكم الديمقراطي، ومنهم يتبع الحكم الجمهوري .

٣- قارة آسيا هي موطن أولى الحضارات البدائية القديمة العظيمة التي نشأت حول أودية الأنهار الخصبة كحضارة بلاد ما بين النهرين، وحضارة وادي السند والهونجي، كما ظهر فيها العديد من الحضارات كحضارة بابل، والفرس، والسومريين، والصين، والهند، والآشوريين، والحتيين، والفنيقين، والحضارة الإسلامية .

٤- موطن لعدد من العائلات اللغوية واللغات المنفصلة، حيث تحتوي عدة دول من القارة على أكثر من لغة واحدة كلغة رسمية .

٥- تنوع الأساطير فيها واختلافها، كأسطورة ملحمة جلجامش التي تعود لأساطير بلاد ما بين النهرين، والأساطير الهندوسية التي تجسد الإله فيشنو في شكل ماتسيا، والأساطير الصينية القديمة التي تحدثت عن الحاكم الصيني لدا يو، وحكاية الطوفان ... الخ .

٦- بروز بعض المنظمات الدولية والتجارية فيها، كرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتحاد الدول المستقلة، والتعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادي، والاجتماع الاقتصادي بين آسيا وأوروبا، ومجلس التعاون الخليجي، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الوثيقة، واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي .

## قارة آسيا من منظور سياسي

### اهمية القارة

تحظى قارة آسيا باهتمام عالمي متزايد حتى أنه أصبح من الكلام المألوف القول إنها قارة المستقبل، وأن القرن الحادي والعشرين، هو قرن القارة الآسيوية، ولعل مرجع ذلك عدة عوامل في مقدمتها:

١- التجارب التنموية الرائدة والمتنوعة في القارة الآسيوية والتي أصبح يطلق عليها لقب المعجزة فهناك المعجزة اليابانية والمعجزة الصينية والمعجزة الهندية كما أن هناك النمور الآسيوية .

٢- الظروف البالغة الصعوبة التي تواجه كل تجربة من هذه التجارب الآسيوية الثلاث الكبرى. فاليابان هزمت في الحرب العالمية الثانية وتم احتلالها وهي دولة تكاد تكون بلا موارد طبيعية. والصين كانت في حالة سياسية واقتصادية بالغة التدهور كما عانت من الحرب الأهلية في فترة ما بين الحربين العالميتين ثم من الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦) فضلاً عن ضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية متنوعة، والهند خرجت من السيطرة الاستعمارية ثم من حرب الاستقلال عام ١٩٤٧ وخاضت حروبا عديدة مع الصين عام ١٩٦٢ ومع باكستان عام ١٩٦٥ ثم حرب انفصال أو استقلال بنغلادش عام ١٩٧٢ .

٣- أن الدول الثلاث سارت كل منها في طريق مختلف عن الأخرى، فاليابان شاركت في الركب الأمريكي، والهند في إطار عدم الانحياز، والصين في الإطار الشيوعي.

٤- أن كلا من الدول الثلاث بها كثافة سكانية ضخمة .

ولفهم هذه التجارب الآسيوية لابد من إلقاء نظرة عامة على قارة آسيا من حيث السمات والدلالات :

## أولاً: السمات/

القارة الآسيوية تمثل مساحة ضخمة مترامية الأطراف فهي أكبر قارات العالم كما قلنا ولها سمات من ابرزها :

**الأولى:** أنها قارة الحضارات، ففي شرقها نشأت الحضارة الصينية العريقة بإنجازاتها الكبرى المعروفة في التاريخ مثل اختراع البارود والكتابة، وفي غربها نشأت الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام وما قدمته من فكر ومبادئ للعالم، وفي وسطها أو بالأحرى جنوبها حيث شبه القارة الهندية وإيران قدمت للعالم حضارتين من أعرق الحضارات وهما الحضارة الهندية القديمة والحضارة الفارسية، وقدمت تلك المنطقة للعالم ثلاثة أديان هامة هي البوذية والهندوسية والباريسية أي عبادة النار، وكل من هذه الأديان اتسمت بمبادئ هامة أثرت في الأديان السماوية التي ظهرت في غربي آسيا، وفي الشرق ظهرت عقيدتان أو مذهبان هما: الشنتوية في اليابان، والكونفوشية في الصين. وهناك أديان أقل أهمية وانتشاراً مثل السيخية والبهائية وغيرها.

**الثانية:** أنها قارة الكتل البشرية الضخمة، ففي آسيا أكبر دولتين في العالم من حيث السكان وهما الصين والهند، وبها أربع دول أخرى من الدول الكبرى على المستوى العالمي من حيث السكان وهي إندونيسيا وبنغلادش وباكستان واليابان، إذن سكان آسيا يمثلون أكثر من نصف سكان العالم بأسره. وهذه الكتلة البشرية تعيش في حالة من الفقر والتخلف والجهل ومن ثم فهي تعد رصيداً خطيراً لإحداث القلاقل والاضطرابات العسكرية واجتماعية .

**الثالثة:** أنها قارة النهضة المستقبلية، ففي آسيا توجد اليابان صاحبة ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، وبها الصين صاحبة أكبر معدل نمو اقتصادي في العالم على مدى العشرين سنة الماضية، وبها عدة دول ومناطق حققت طفرات اقتصادية هامة أطلق عليها النمور الآسيوية مثل تايلاند وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا، وبها أسواق مالية وبورصات من أكبر الأسواق على المستوى العالمي مثل سنغافورة وهونغ كونغ وشنغهاي وطوكيو.

**الرابعة:** أنها قارة أكبر مخزون استراتيجي للطاقة، سواء في الطاقة التقليدية مثل الفحم في الصين، أو الطاقة الحديثة مثل النفط والغاز في منطقة الخليج، وآسيا الوسطى، وجنوب شرقي آسيا مثل إندونيسيا وشرقي آسيا مثل الصين، أو حتى في مخزون الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكلاهما تمتلك منه قارة آسيا مالا تمتلكه قارات أخرى.

**الخامسة:** أنه بينما تتجه القارات الأخرى للتوحد فيما بينها اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً فإن قارة آسيا تتسم بالتنوع الشديد فيما بين دولها اجتماعياً وثقافياً وأيضاً اقتصادياً، وبعدم التناسق بل التنافس الذي يقرب من التصارع بين دولها في كل منطقة فرعية من مناطقها، فعلى سبيل المثال التنافس الصيني الياباني الراهن والذي غذته مطامع تاريخية يابانية ليس فقط بالنسبة للصين، وإنما بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية، ولجنوب شرقي آسيا في إطار مشروع النظام الآسيوي الكبير أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين، والذي وجد تطبيقاً جزئياً في غزو اليابان وتوسعها في تلك المناطق. وهذا لا يشكل حدثاً من أحداث الماضي بل يمثل خلفية تاريخية تظهر في شكل حساسيات سياسية ما تزال قائمة، وايضا أيضاً التنافس أو التصارع في شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان هذا التصارع الذي أدى إلى اندلاع ثلاث حروب بينهما أعوام ١٩٤٧، ١٩٦٥، ١٩٧١، وإصرار هاتين الدولتين على امتلاك السلاح النووي في مايو ١٩٩٨، وهذا محصلة عملية تقدم علمي مستمر عبر ثلاثين سنة، وخلافات متراكمة في علاقات البلدين، وحرص كل منها على الدفاع عن ذاتها، كما في حالة باكستان، أو تأكيد ذاتها إقليمياً وعالمياً كما في حالة الهند، يضاف إلى ذلك وجود منافس آخر هو إيران، والتي شاء لها الحظ أن يكون لها ثلاثة أذرع أولها مع آسيا الوسطى وثانيها تجاه الهند وباكستان وثالثها تجاه الخليج العربي ، وهناك تنافس على مستوى أقل بين دول الهند الصينية وبخاصة سعي فيتنام لتكون الشقيق الأكبر لكل من لاوس وكمبوديا.

**السادسة:** هناك كتلة آسيوية ممتدة تتمثل في ثلاث قوى وهي: دول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، إثر انحلاله، وهذه كتلة هامة من حيث الثقافة الإسلامية، ومن حيث التخلف الاقتصادي والسياسي، ومن حيث الموارد الاقتصادية وبخاصة البترول والغاز، ومن حيث الصراع السياسي في محاصرتها بكل من الصين شرقاً والاتحاد الروسي غرباً وشمالاً، والخليج والمنطقة العربية جنوباً، فهي إذن في موقع استراتيجي بالغ الأهمية والخطورة ولذلك لا عجب أن نجد الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في هذه المرحلة، تركز جهودها على تلك المنطقة ، والقوة الآسيوية الثانية هي الاتحاد الروسي في بُعده الآسيوي، وهذه لها دلالاتها وارتباطاتها مع آسيا تاريخياً، ومع الصين واليابان في شرق آسيا، حيث أقامت روسيا علاقة شراكة استراتيجية مع الصين، وما تزال تغازل اليابان اقتصادياً وسياسياً، كما أن علاقاتها وثيقة مع دول جنوب آسيا وبخاصة الهند ومع دول الخليج وإيران حيث يسود التنافس والتصارع على

الموارد والسياسات، والقوة الآسيوية الثالثة أو بالأحرى قوة شبه آسيوية هي أستراليا حيث التنافس عبر المحيط الهادي، ولكنه منذ أواخر القرن العشرين امتد إلى جنوب شرقي آسيا، وفي القرن الحادي والعشرين اتجه للتوسع في الشرق الأوسط وبخاصة دور أستراليا في العراق، ومن هنا فإن الدور الأسترالي نشط على الساحة الإقليمية والدولية، فتزعمت عملية مساندة انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، كما ساندت عملية السلام في كمبوديا، وتسعى للعب دور في أفغانستان والعراق، وهو دور بصفة عامة يقوم على المساعدة والمساندة للسياسة الأمريكية.

**السابعة:** أنه لا يوجد تنظيم إقليمي شامل يغطي المنطقة الآسيوية فهناك تجمع دول مجلس التعاون الخليجي، وتجمع السارك لدول جنوب آسيا وتجمع الأسيان بتنوعاته (آسيان+ (الصين – اليابان – كوريا الجنوبية) والأسيان + الشراكة والتي تضم الهند، وتجمع ايبك APEC لدول حوض المحيط الهادي، والذي يعد أهم تلك التجمعات العالمية، ويركز على الاقتصاد والتعاون الاقتصادي، ويضم بالإضافة لدول آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية كلا من استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وغيرها، وهناك تجمع دول الكومنولث المستقلة، وهناك مجموعة شنغهاي التي تضم الصين وروسيا ودول وسط آسيا الإسلامية، ويركز على المفهوم الأمني وهكذا تجمعات عديدة ومتداخلة.

## ثانيا/ الدلالات

يمكن القول إن السمات السابقة تشير إلى عدة دلالات نوجزها في الآتي:

**الدلالة الأولى:** أن آسيا رغم عراقتها تاريخيا لم تستقر سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً ومن ثم أطلق عليها البعض، على سبيل السخرية، القارة اللعوب.

**الدلالة الثانية:** أن آسيا من أقل القارات تفاعلاً فيما بينها، بل إن مراكز الحضارة الآسيوية التقليدية أصبحت الآن تتطلع إلى خارج تلك القارة، سواء كان ذلك في اليابان وانتماءاتها نحو أمريكا وأوربا، أو في الهند وتحولها إلى شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية .

وكذلك الدور التقليدي لباكستان في السياسة الغربية، أوفي الصين وعلاقاتها المتنامية اقتصادياً مع أوروبا والولايات المتحدة، أوفي دول الخليج وروابطها مع الولايات المتحدة وأوربا وهكذا. فالتفاعل والاتصال بين غربي آسيا وشرقي آسيا قليل والعلاقات بين جنوبي ووسط آسيا، وبين شرقها وغربها يسود الصراع القائم أو الكامن، وهكذا تتطلع دول آسيا في مجملها إلى خارج القارة.

**الدلالة الثالثة:** متصلة بالثانية وهي أن القوى العالمية في الماضي، مثل بريطانيا وفرنسا، ثم روسيا، وفي الحاضر مثل الولايات المتحدة سعت للسيطرة على آسيا، وما تزال تسعى للتأثير عليها وتوجيهها، وهذا واضح في نظرية الأحلاف مثل حلف بغداد أو السنتو، حلف جنوب شرقي

آسيا "السياتو"، فضلاً عن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة من اليابان شرقاً إلى الخليج غرباً، إلى آسيا الوسطى شمالاً والمحيط الهندي جنوباً. ومن ناحية أخرى طرحت القوى المنافسة ثلاث نظريات: **نظرية الأمن الآسيوي** التي طرحها الاتحاد السوفيتي في عهد بريجنيف ثم أعاد إحياءها يلتسين في ظل الاتحاد الروسي، **ونظرية عدم الانحياز** التي طرحت في الخمسينات وظلت حتى الثمانينات من القرن الماضي ثم ضعفت، **ونظريات إسلامية متنوعة** مثل تجمع دول الثمانية النامية، وهي مبادرة تركية شملت ٦ دول آسيوية (تركيا – إيران – باكستان – بنغلادش – ماليزيا – إندونيسيا)، فضلاً عن نظريات أكثر تنوعاً مثل تجمعات أخرى عديدة، ولكن السمة الغالبة على تلك الطروحات أنها ضعيفة وعليها تحفظات من العديد من الدول، حتى في المناطق الإقليمية المستهدفة بها.

**الدلالة الرابعة:** أن آسيا قامت على أساس ما يطلق عليه مبدأ التوازن، لعبته قوى أربع هي اليابان والصين والهند والاتحاد السوفيتي، كقوى آسيوية فلا تستطيع أي منها تهديد كل القارة الآسيوية، ولذلك فإن كل منها تمثل رادعاً للأخرى بصورة من الصور. هذا التوازن العسكري له دلالاته الاقتصادية والثقافية فكل منها قدمت تجربة تنموية خاصة سياسياً واقتصادياً وحضارياً. وهذا التوازن ساعد في حماية الدول المتوسطة مثل كوريا أو ماليزيا أو الفليبين أو إندونيسيا أو باكستان، فكل من هذه القوى اعتمدت على قوة أكبر سواء داخل آسيا أو من خارجها حيث كانت القوة الرئيسية الخارجية هي الولايات المتحدة التي تفرض التوازن والتفاعل في كل منطقة فرعية من مناطق آسيا سواء شرقي آسيا أو وسط آسيا، أو جنوبي آسيا، أو غربي آسيا.

**الدلالة الخامسة:** بالنظر لعدم الاتفاق على عدو مشترك للقارة الآسيوية لوجود مبدأ التوازن في القارة فإنه ترتب على ذلك عدة أمور منها: وجود استعداد لدى الدول الآسيوية لاستخدام السلاح في فض منازعاتها (روسيا والصين، الصين وفيتنام – الصين والهند – الهند وباكستان)، ومنها استمرار الإنفاق العسكري الآسيوي على التسلح في التصاعد ويقدر بأنه يفوق الإنفاق الأوروبي، ويصل إلى ثلثي الإنفاق الأمريكي، ومنها عدم وجود مبدأ أمني واحد فهناك أربعة مبادئ أساسية: الاستناد للولايات المتحدة – الاستناد لروسيا – عدم الانحياز – بناء القوة الذاتية تقليدياً أو نووياً.

**الدلالة السادسة:** أن آسيا من المحتمل أن تكون هي مركز السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين للاعتبارات التالية:

- أنها مركز الثروة النفطية التي يتصارع عليها العالم.
- انها سوق ضخمة كامنة تسعى اليها الشركات الكبرى .
- أنها مستودع للمشكلة السكانية في العالم بكل سلبياتها وإيجابياتها.
- أنها تحتوي على إمكانيات تكنولوجية ضخمة واعدة وصاعدة.
- أنها تمثل قلب العالم القديم بل والعالم الحديث أيضاً.

من هنا برز شعاران أحدهما أن القرن الحادي والعشرين هو قرن آسيا، والثاني أن القرن الحادي والعشرين هو قرن آسيا – المحيط الهادي.

**الدلالة السابعة:** أنه في معظم الحالات فإن غربي آسيا يتم إسقاطه من الحسبان سواء من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي، أو من حيث احتمالات لعبه دور على الساحة الدولية سياسياً أو اقتصادياً، أو من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي، والمكانة الوحيدة لهذا الإقليم هي مكانة هامشية من حيث الفعالية، إنه مجرد مخزن للنفط والغاز، ومورد لرأس المال النابع من البترودولار ،التي يتردد أن التاريخ تخطاها وأسقطها من الحسبان، لإخفاقها في تحقيق تنمية الاقتصادية حقيقية، وعجز نظمها عن تحقيق طموحات شعوبها في اجراء تحولات ديمقراطية تواكب متغيرات العصر، وإخفاق شعوبها عن بناء تجارب ناجحة على غرار تجارب القارات الأخرى، وإفرازها قيادات متصارعة محدودة الأفق، لا تدرك طبيعة المتغيرات الدولية، وأبعادها الاستراتيجية، بل لا تعرف قدر نفسها وإمكانياتها، ولذا تبددت ثرواتها، ويذهب البعض للقول إن بعض شعوب وقيادات غربي آسيا في معظمها تنتمي إلى عصر قبل بناء الدولة الحديثة، وما قبل الثورة الصناعية ، فالتنافس القبلي يقوم على حروب الماء والكلأ وعلى إثبات الذات الفردية بطريقة بدائية وساذجة، بدلاً من بناء أطر ومؤسسات متكاملة ذات مدلولات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، ولهذا فاقتصادياتها هشة، وأمنها الذاتي لا وجود له، وبنيانها السياسي غير متماسك، وفي وضع كهذا لا مجال للحديث عن دور أو مكان أو مكانة لأن ذلك يكون من قبيل خداع الذات.

## ثانيا / اسيا بعد الحرب العالمية الثانية

تعرف فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعصر تراجع القوى العظمى القديمة وصعود قوتين عظيمتين: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ان كانا حلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية أصبحا منافسين على الساحة العالمية، وأنتج هذا التنافس ما يعرف بالحرب الباردة وسمي كذلك لان الصراع بينمها لم يتحول إلى حرباً عليه بل كانت حرب جواسيس، سياسة تخريب وحرب بالوكالة، أعيد بناء أوروبا الغربية واليابان من خلال خطة مارشال الأمريكية في حين بقيت أوروبا الشرقية تحت النفوذ السوفيتي مما ادي الي خلق حاجز معنوي عرف ب "الستار الحديدي" و ذلك نسبة الي تقسيم أوروبا إلى كتلة غربية بقيادة الولايات المتحدة وكتلة شرقية بقيادة السوفياتي على الصعيد الدولي، والتزمت بعض الدول المتحالفة لكل المعسكرين الحياد بالبقاء خارج الحرب الباردة، فظهر نتيجة لذلك ( حركة عدم الانحياز)

وشهدت الحرب الباردة أيضا سباق تسلح نووي بين القوتين العظميين، وكان من الاسباب الرئيسية في أن الحرب الباردة لم تتحول الى حرب هو أن كلا القوتين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لديهما نظام رادع نووي ضد بعضها البعض، مما كان سيؤدي الي مواجهات الدمار المتبادل حتما، ونتيجة

للحرب العالمية الثانية، أنشأ الحلفاء هيئة الأمم المتحدة، وهي منظمة للتعاون الدولي والدبلوماسية، على غرار عصبة الأمم. واتفقت الدول الأعضاء في الهيئة على حظر حروب العدوان في محاولة لتجنب حرب عالمية ثالثة.

**ومن النتائج أيضا،** ان شكلت القوى العظمى المتضررة في أوروبا الغربية (هيئة الفحم و الحديد الاوروبي)، والتي تطورت لاحقا إلى ( السوق الأوروبية المشتركة) لتطور في نهاية المطاف إلى ما يعرف اليوم ب ( الاتحاد الأوروبي)، وقد كان الهدف في المقام الأول من تشكيل هذه الهيئة هو محاولة لتفادي نشوب حرب أخرى بين ألمانيا وفرنسا وذلك عن طريق التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدين، وسوق مشتركة للموارد الطبيعية الهامة .

**ومن نتائج نهاية الحرب ايضا** أن كانت البداية لنهاية الاستعمار ومنح الاستقلال دول كثيره حول العالم، حيث استقلت الهند من بريطانيا، واستقلت اندونيسيا من هولندا و الفليبين من أمريكا ، كما استقلت عدد من الدول العربية من حكم الانتداب الذي فرض عليها من قبل القوى العظمى بعد الحرب العالمية الاولى كما جاء استقلال عدد من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولكن ببطء أكبر .

كما شهدت فترة نهاية الحرب العالمية الثانية صعود النفوذ الشيوعي في جنوب شرق آسيا، مع جمهورية الصين الشعبية، حيث خرج الشيوعيون الصينيون منتصرا من الحرب الأهلية الصينية في عام ١٩٤٩

**أما النتائج المباشرة** والواضحة هو مقتل الملايين من البشر وتشريد ملايين آخرين، كذلك انهيار الاقتصاد الأوروبي، ودمار كبير للبنية التحية الصناعية الأوروبية، لذلك الحال تأثر اقتصاد الاتحاد السوفياتي بشكل جسيم. في إطار الجهود لمواجهة هذا الدمار الاقتصادي، في عام ١٩٤٧، وضع وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال برنامجا لإعادة إعمار أوروبا عرف ب ( مشروع مارشال)، وبموجب هذا البرنامج، خصصت حكومة الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٢ مبلغ ١٣ مليار دولار ( ما يعادل ١٣٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦) لإعادة إعمار أوروبا الغربية .

## تأسيس الأمم المتحدة

كنتيجة عامة للحرب وفي محاولة للحفاظ على السلام الدولي، شكل الحلفاء (الأمم المتحدة) التي دخلت حيز الوجود رسميا في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥، وقد حلت الأمم المتحدة محل (عصبة الأمم) كمنظمة حكومية دولية. ورثت الأمم المتحدة بعض من منظمات (عصبة الأمم السابقة ) مثل منظمة العمل الدولية، وأصبحت الأقاليم التي كانت تخضع لانتداب عصبة الأمم ، ومعظمها من الأقاليم التي تغيرت في الحرب العالمية الأولى، أقاليم تابعة للأمم المتحدة .

واعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ كمعيار مشترك للإنجاز لجميع الشعوب وجميع الأمم وامتنع الاتحاد السوفياتي عن التصويت على اعتماد الإعلان ولم تصادق الولايات المتحدة على أقسام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وقد منحت القوى الخمس الكبرى

الحليفة العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، ويمكن للأعضاء الدائمين الاعتراض على أي قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو قرارات الأمم المتحدة الوحيدة الملزمة وفقا للقانون الدولي وكانت القوى الخمس وقت تأسيسها هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي، وجمهورية الصين. خسرت جمهورية الصين الحرب الأهلية الصينية وتراجعت إلى جزيرة تايوان بحلول عام ١٩٥٠ ولكنها ظلت عضوا دائما في المجلس رغم أن الدولة الواقعية التي تسيطر على الصين هي جمهورية الصين الشعبية. وقد تغير هذا في عام ١٩٧١ عندما أعطيت جمهورية الصين الشعبية العضوية الدائمة التي كانت تحتفظ بها جمهورية الصين سابقا، ورثت روسيا العضوية الدائمة في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ بعد حل الاتحاد السوفيتي .

**من آثار ونتائج خلاصة القول وما ترتب على انتهاء الحرب العالمية الثانية**

أنها الحرب الأوسع في التاريخ، وشارك فيها بصورة مباشرة أكثر من ١٠٠ مليون شخص من أكثر من ٣٠ بلدًا وانتهت بعد ست سنوات من القتال الشرس، خسرت فيها البشرية حوالي ١٧ مليونا من العسكريين وأضعاف ذلك من المدنيين .

وكانت إحدى نتائجها انتصار دول الحلفاء على دول المحور، لكن استخدام الولايات المتحدة القنبلة الذرية في الحرب لإرغام اليابان على الاستسلام فتح باب التسابق المحموم لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .

وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة، مواجهة القوى الأوروبية الصاعدة التي يمتد نفوذها وراء البحار (بريطانيا وفرنسا تحديدا) والاتحاد السوفيتي الذي أخذ نفوذه يتسع، ومن خلال المنظمة الدولية ستملك أميركا –وفق هذا المنظور– آلية للمنافسة مع هذين العملاقين اللذين يجب احتواؤهما داخل إطار المجتمع الدولي .

غيرت الحرب العالمية الثانية الخارطة السياسية والعسكرية والبنية الاجتماعية في العالم، كما أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي ومنع الصراعات في المستقبل، وأصبحت الدول المنتصرة في الحرب: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين والمملكة المتحدة وفرنسا أعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، فيم برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقوى عظمى على الساحة الدولية، وانحسر نفوذ القوى الأوروبية، وهذا ما مهد الطريق للحرب الباردة والتي استمرت في السنوات الـ٤٦ القادمة، أما الدول الكبرى الأوروبية فقد تضاءل نفوذها، حيث بدأت حركات الاستقلال في آسيا وأفريقيا. اتجهت الدول التي تضررت الصناعة فيها إلى إصلاح وضعها الاقتصادي، أما على الصعيد السياسي، تحديداً في أوروبا فقد بدأت مرحلة تكامل سعيًا لتجنب العداوات التي تسبب الحروب، وأن يكون للأوروبيين هوية مشتركة .

مرّ أكثر من سبعين عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي حين أن تلك الفترة شهدت الكثير من الصراعات الإقليمية العنيفة (في كوريا وفيتنام والخليج العربي وأماكن أخرى)، عملت دول العالم جاهدة خلالها لتفادي اندلاع حريق آخر على مستوى العالم. وهذا ليس بالإنجاز

الصغير، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية هي عقدين من الزمن فقط .

# النظام السياسي في الصين

## تمهيد / معلومات عامة عن دولة الصين

تعد دولة الصين مهداً للحضارات، فضلا على أنها واحدة من أقدم الحضارات التي عرفتها البشرية، والتي بدأت على حوض النهر الأصفر الخصيب في سهل الصين الشمالي، وقد بقي الحكم الملكي الوراثي مسيطراً على الدولة الصينية لألف عام والمعروف باسم الأسرات، إلا أنه تمت الإطاحة بالنظام الملكي في العام ١٩١١، وتم تأسيس الصين الشعبية في العام١٩٤٩ .

## موقع الصين

الصين هي دولة من دول شرق آسيا، وتتميز بموقع استراتيجي حيث تحدها منغوليا من الشمال بطول حدود ٤,٦٣٠كم، بالإضافة إلى روسيا بطول حدود ٤٦كم من الاتجاه الشمالي الغربي، أما من الشمال الشرقي فتحدها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بحدود يصل طولها إلى ١,٣٥٢كم وروسيا بطول حدود ٤,١٣٣كم، كما وتطل الصين على البحر الأصفر من الشرق، بالإضافة إلى بحر الصين الشرقي، وعلى حدودها الجنوبية توجد هونج كونج على امتداد ٣٣كم، بالإضافة إلى مكاو على امتداد ٣كم فقط، كما تقع على حدودها الجنوبية بحر الصين الجنوبي، وخليج تونكن، وفيتنام على امتداد ١,٢٩٧كم، ولاوس على امتداد ٤٧٥كم

## الطبيعية الجغرافية في الصين

تتميز الصين بطبيعة واسعة ومتنوعة، حيث يضم شمال الدولة سفوح الغابات وصحراء گوبي وتاكلاماكان، وفي الجنوب توجد الغابات شبه الاستوائية ، كما تفصل سلاسل جبال الهيمالايا، وكاراكورام، وپامير، وتيان شان الصين عن جنوب ووسط قارة آسيا، بالإضافة إلى الأنهار التي تجري من هضبة التبت إلى الساحل الشرقي المليء بالسكان، كما يطل الساحل الصيني على المحيط الهندي حيث يمتد طولاً إلى حوالي ١٤.٥٠٠كم، ويحده بحر بوهاي، والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي والجنوبي.

## المناخ في الصين

يتميز المناخ في دولة الصين بتباينه نظراً لمساحتها الواسعة وتنوع تضاريسها، ويعتبر مناخ صحراء گوبي وصحراء تكلامكان الأكثر تطرفًا حيث تزيد درجة الحرارة فيها على ٣٨° خلال فصل الصيف، وتنخفض إلى ما دون -٣٤° في فصل الشتاء، أما الأمطار فتسقط معظمها

خلال فصل الصيف، ويتميز الشتاء بأنه جاف برياح عاتية، ولا تسقط الثلوج إلا في المناطق الشمالية بكميات قليلة.

## اللغة في الصين

تعتبر لغة هان الصينية هي اللغة الرسمية للبلاد، على الرغم من أنها تتألف من ٣٠٠ ألف مقطع أو رمزاً، إلا أنها من اللغات الشهيرة، بالإضافة إلى اللغات القومية التي تستخدمها الأقليات في الدولة

## الدين في الصين

لا تفضل حكومة الصين تشجيع الأديان، لأنها تعتبرها نوع من أنواع الشعوذة، وبالتالي تشجع السكان على تعلم السياسة والعلوم لحل المشاكل الحياتية، ومن أكثر الديانات المنتشرة في الصين الكونفوشية، والطاوية، والبوذية، كما يشكل المسلمون حوالي ٢,٤% من مجموع السكان الكلي وغالبيتهم يعيش كأقلية في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، وعلى الرغم من سماح الحكومة للمسلمين بممارسة العبادات إلا أنها لا تشجعهم عليها .

## الاقتصاد في الصين

يعتبر الاقتصاد الصيني من أقوى أنظمة الاقتصاد العالمية وأكثرها تعقيداً، فمنذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية في العام ١٩٧٨، أصبحت الصين من أسرع البلدان نمواً وتطوراً في العالم، بحيث اعتبرت في العام ٢٠١٤ ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، والأكبر من حيث القدرة الشرائية المتعادلة ، بالإضافة إلى كون الصين دولة أسلحة نووية معترف بها، وتمتلك ثاني أكبر ميزانية دفاع، وأكبر جيش على مستوى العالم . والحكومة الصينية قامت بعدة إصلاحات تدريجية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من عشرة أضعاف ما كان عليه ، وقد اشتملت هذ الإصلاحات على الزراعة وتحرير الأسعار، وزادت استقلال الشركات الحكومية، كما أنّها ساعدت على نمو القطاع الخاص، وادت إلى تنمية الأنظمة المصرفية، وزادت في الانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجي، كما دعمت الدولة القطاعات الرئيسية بشكل كبير، وفي عام ٢٠١٤م تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاقتصاد، والجدير بالذكر أنّه وبحلول عام ٢٠١٦م اصبحت الصين من الدول ذات الاقتصاد الكبير في العالم، وبالرغم من ذلك يعدّ دخل الفرد الصيني اقل من المتوسط العالمي .

## الحزب الشيوعي الصيني:

يختلف تعريف الحزب السياسي من مدرسة إلى أخرى وفقا لأيديولوجيتها، ففي الموسوعة البريطانية، الحزب السياسي هو مجموعة من الأشخاص المنظمين يسعون للحصول على السلطة السياسية وممارستها، أما تعريف عالم السياسة الفرنسي موريس دوفرجيه للحزب

السياسي بانه: مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد، ترتبط فيما بينها ارتباطا منظما وتنسق عملها للوصول الى الحكم عن طريق الانتخاب، أما التعريف الماركسي للحزب السياسي فهو أنه تعبير عن المصلحة الاقتصادية لطبقة ما، ويكون الحزب القطاع الطليعي لهذه الطبقة ويصل الحزب إلى السلطة وفقا للتعريف الماركسي عن طريق التغيير والثورة القاسم المشترك في كل تعريفات الحزب السياسي، على اختلافها، هو سعي الحزب للوصول إلى السلطة، عبر سبل مختلفة، بالانتخاب وفقا لدوفرجيه، وبالتغيير والثورة وفقا لماركس.

ليس هناك حزب بدون عقيدة سياسية، أيا كان منبعها، ولم يعرف التاريخ السياسي للعالم حزبا ليس له عقيدة سياسية استطاع البقاء، ولكن التاريخ أيضا لم يعرف حزبا سياسيا ظل جامدا واستطاع أن يفلت من الفناء، فالعقيدة وقدرة التطور هما سر الحياة لأي حزب سياسي.

وسنحاول ان نبحث ونحلل للوصول الى اجابات لمجموعة من الاسئلة خاصة بالنظام السياسي الصيني منها:

**كيف ظهر الحزب الشيوعي الصيني قبل تسعين سنة؟** وكيف استطاع أن يبقى ويتطور في حين اندثرت أحزاب مشابهة له في دول أخرى كانت ذات يوم من القوى الكبرى والمؤثرة في العالم؟ وما هي اجهزة وتنظيمات الحزب ولجانه العاملة ؟ وما هي هيئات الدولة ؟ وماهي مشكلات النظام السياسي الصيني ؟

قد يكون من المفيد استعراض تاريخ الصين في بداية القرن العشرين وهي الفترة التي شهدت إرهاصات ظهور الحزب الشيوعي، فقد خرجت الصين من القرن التاسع عشر وهي دولة منهكة بالمشاكل ومجتمع في أزمة واقتصاد محطم، وكان البلاط الإمبراطوري قد وصل أعلى درجات الجمود، بينما أراضي البلاد موزعة كامتيازات بين الدول الغربية التي كانت تحاول السيطرة على أكبر قدر ممكن من أراضي الصين، وكان الصينيون ساخطين على السيطرة الأجنبية وعبروا عن ذلك في انتفاضة إيخهتوان (الملاكمين)، ولكنهم أيضوا كانوا مستائين من عجز حكومة بلادهم لذلك قاموا بثورة سنة ١٩١١ التي أنهت الحكم الإمبراطوري الذي دام ألفي سنة، وأسست جمهورية الصين برئاسة زعيم الثورة (صون يات صن)، ولكن السيد صون استقال في سنة ١٩١٢، وتولى الحكم( يوان شي كاي) الذي سعى إلى تنصيب نفسه إمبراطورا لتدخل البلاد في مرحلة من الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، دخلتها الصين إلى جانب الحلفاء، ولكن معاهدة فرساي التي ترتبت على هذه الحرب أهملت مطالب الصينيين بإنهاء الامتيازات الأجنبية وسيطرة الأجانب على الأراضي الصينية، شعر الصينيون، وخاصة المثقفين، بالإهانة وأدركوا عجز حكومة بلادهم فخرج الطلاب في مظاهرات حاشدة في الرابع من مايو سنة ١٩١٩ احتجاجا على معاهدة فرساي.

## ظهور الحزب الشيوعي الصيني

أخذ الصينيون يبحثون في تراثهم عن (عقيدة) توفر لهم منهجا يسيرون عليه للتخلص من واقعهم فلم يجدوا غير الفكر الكونفوشي الذي كان عقيدة الأسر الإمبراطورية المتعاقبة التي أوصلت بلادهم إلى ما هي فيه من ضعف وهوان، والصين بلد ليس لأهله عقيدة دينية يمكن أن يستمد منها مثقفوها مبادئ وقيما اجتماعية وسياسية يسترشدون بها في مسيرة إنهاض بلادهم، فبدأ الصينيون ينظرون شرقا نحو اليابان التي هزمت بلادهم في حرب ١٨٩٤– ١٨٩٥، فوجدوا فيها نظاما إمبراطوريا لا يختلف كثيرا عن النظام الذي حكم بلادهم قرونا عديدة ، والتفت الصينيون نحو الغرب مصدر العلوم الحديثة والتقنيات المتقدمة، ولكن هذا الغرب هو الذي يحتل أجزاء من بلادهم ويسيطر عليها، وكراهيته تملأ قلب كل صيني ، في هذه الأثناء كان الفكر الماركسي يقدم بديلا للفكر الرأسمالي، وقد اكتسب قوة وشهرة ومكانة بعد نجاح الثورة البلشفية في القضاء على حكم قياصرة روسيا وتأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية في شهر أكتوبر سنة ١٩١٧، فكان الاختيار الشيوعي، إذاً هو المناسب لإرشاد الصينيين في طريقهم لتخليصها من أمراء الحرب والنفوذ الأجنبي والنهوض بها، ولكن الصينيين الذين اختاروا الشيوعية واجهوا معضلة نظرية، فالفكر الشيوعي يستند إلى صراع الطبقات، وتحديدا الصراع بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين، وهما الطبقتان الرئيسيتان في المجتمعات الغربية بعد الثورة الصناعية، وهاتان لا وجود لهما في الصين، التي كان يمثل الفلاحون أكثر من تسعين في المائة من سكانها، آنذاك في هذه اللحظة التاريخية تحديدا وضع الحزب الشيوعي الصيني بذرة تطوره، باتخاذ الريف والفلاحين القاعدة الرئيسية له، وليس المصنع والعمال هكذا ولدت مرونة الفكر مع ولادة الحزب الشيوعي الصيني، وحل الصينيون تلك المعضلة النظرية، مثلما استطاعوا، لاحقا، حل الكثير غيرها .

بعد حركة "رابع مايو" بدأ الفكر الماركسي ينتشر في أرجاء الصين، وشكل الشيوعيون جمعيات وتجمعات مختلفة، وفي يوليو سنة ١٩٢١ اجتمع في شانغهاي ثلاثة عشر رجلا يمثلون أكثر من خمسين عضوا، منهم ماو تسي تونغ، وقرروا إعلان الحزب الشيوعي الصيني (تشونغقوه قونغتشان دانغ)، فكان ذلك الاجتماع هو المؤتمر الأول للحزب في سنة ١٩٢٤، تحالف الحزب الشيوعي مع حزب الكومينتانغ لتشكيل "الجبهة المتحدة" الأولى للقضاء على أمراء الحرب الذين كانوا يسيطرون على أجزاء متفرقة من الصين، وشكل الحزبان الجيش الثوري الوطني، وفي سنة ١٩٢٧، نقض زعيم الكومينتانغ تشيانغ كاي شيك اتفاق "الجبهة المتحدة" فدخل الحزبان في حرب أهلية استمرت حتى تشكيل "الجبهة المتحدة" الثانية في سنة ١٩٣٦، استعدادا لمقاومة العدوان الياباني الذي بدأت بوادره منذ سنة ١٩٣١، وإن كان العدوان الشامل بدأ في السابع من يوليو سنة ١٩٣٧، استمر تحالف الحزبين حتى أوائل سنة ١٩٤١، عندما وقعت "حادثة الجيش

الرابع الجديد"، عندما غدرت قوات الكومينتانغ بقوات الشيوعيين أثناء انسحاب الأخيرة من مواقعها في مقاطعتي آنهوي وجيانغسو

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ وهزيمة اليابان، دخل الحزبان الشيوعي والكومينتانغ في مرحلة صراع جديدة حسمها الحزب الشيوعي لصالحه من قواعده الريفية الحصينة، وانسحبت قوات الكومينتانغ إلى جزيرة تايوان ليعلن ماو تسي تونغ، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، في أكتوبر سنة ١٩٤٩ قيام جمهورية الصين الشعبية .

بقيام الصين الجديدة، انتقل الحزب الشيوعي الصيني من **الثورة إلى الدولة**، فكان عليه أن يعيد بناء الصين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، فشرع في تطبيق أول خطة خمسية للتنمية، وتضمنت إصلاح الأراضي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح الثقافي والتخطيط الاقتصادي، وقد قادت تلك التغييرات إلى ما يسمى بالقفزة الكبرى إلى الأمام والإصلاح الثقافي البروليتاري العظيم نظر الحزب الشيوعي الصيني بانفتاح إلى العالم الخارجي، وخاصة دول آسيا وأفريقيا، واستطاع أن يجعلها تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، برغم اختلاف القيم والمفاهيم السياسية والنظم في تلك الدول عما هو في الصين وحققت الصين في تلك الفترة إنجازات ملحوظة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وفي الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني قرر الحزب تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي، وكان محور هذه السياسة هو توجيه كافة الجهود لبناء الدولة، وأدرك زعيم الحزب، دنغ شياو بينغ، التغيرات التي شهدها العالم وأنه لكي تتبوأ الصين مكانتها اللائقة فلابد أن تواكب تلك التغيرات، ولا سبيل إلى ذلك إلا بـ"تحرير الفكر"، وآمن السيد دنغ بأنه( ليس هناك أيديولوجيات جامدة وإنما مبادئ وأهداف ثابتة، فالمهم، حسب قوله، ( ليس لون القط طالما أنه يأكل الفأر) وبناءا سمح الحزب الشيوعي الصيني بتطور أعمال اقتصادية غير مملوكة للدولة ولا للجماعة، وشجع رأس المال الخارجي على الاستثمار في الصين واتخذ إجراءات عديدة هدفها في النهاية هو تحقيق مزيد من الانفتاح الاجتماعي، وتبني ما يسمى بـ"الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، على الجانب السياسي، لم يكن الحزب جامدا، فقد قرر السيد دنغ في بداية سنة ١٩٨٩، التخلي عن كافة مناصبه في الحزب والدولة، فانتخب الحزب جيانغ تسه مين أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ليكون نواة الجيل الثالث من قيادة الحزب. أنهى الحزب أبدية المنصب، ومع تطور الصين اقتصاديا وسياسيا وظهور قيم ومفاهيم وفئات اجتماعية جديدة أقدم الحزب على خطوة جريئة بتعديل دستوره فدخلت فيه لأول مرة كلمة "الدين" وذلك خلال المؤتمر الوطني السابع عشر له في سنة ٢٠٠٧. وشمل التعديل أيضا خطوة غير مسبوقة حيث جاء فيه أن الحزب "يشجع بثبات ويدعم ويرشد تطور القطاع غير العام ."

وواصل الحزب تكيفه مع التغيرات التي تشهدها الصين والعالم، فشجع أصحاب الأعمال الخاصة على الانضمام إليه لتوسيع قاعدة عضويته بحيث يضم شخصيات تمثل كافة أطياف وتوجهات المجتمع الصيني، بهذه الخطوات اصبح الحزب أكثر حيوية مع تولي قيادات شابة لمواقع عديدة فيه وصار أكثر انفتاحا في تعاملاته مع الأحزاب السياسية المختلفة في العالم، كما أصبح قادرا على استيعاب مستجدات العصر التقنية والفكرية

## الطبيعة الفكرية للحزب الشيوعي الصيني

الحزب الشيوعي الصيني هو طليعة طبقة العمال وممثل مصالح أبناء مختلف القوميات الصينية، والنواة القيادية للقضية الاشتراكية الصينية والهدف النهائي له تحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي، ويتخذ الحزب الشيوعي الصيني الماركسية اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ ونظرية دنغ شياو بينغ أفكارا مرشدة لأعماله التمسك بالاشتراكية القائمة على قيادة وتوحيد أبناء مختلف القوميات في البلاد، واتخاذ البناء الاقتصادي مرتكزا اساسيا والتمسك بالمبادئ الأساسية الأربعة فضلا عن الإصلاح والانفتاح والاعتماد على الذات والعمل الشاق، والكفاح في سبيل بناء دولة اشتراكية حديثة قوية غنية وديمقراطية ومتحضرة ، والتمسك بالطريق الاشتراكي وايضا التمسك بالديكتاتورية الديمقراطية الشعبية، والتمسك بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، والتمسك بالماركسية اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ، ومعارضة النزعات الليبرالية البرجوازية ويتمسك الحزب الشيوعي الصيني بقيادته لجيش التحرير الشعبي وللقوات المسلحة الشعبية الأخرى.

## المبادئ الأساسية الأربعة لبناء الحزب :

١- التمسك بخط الحزب الشيوعي

٢- التمسك بتحرير الأفكار وطلب الحقيقة من الواقع

٣- التمسك بخدمة الشعب بكل أمانة وإخلاص

٤- التمسك بنظام المركزية الديمقراطية

**ويمارس الحزب دوره في عملية صنع القرار السياسي على عدة مستويات منها :-**

**اولاً: مؤتمر الحزب**

يعد مؤتمر الحزب أعلى سلطة في الحزب وبالتالي في الدولة، لاسيما إذا علمنا إن الحزب مهيمن على السلطة في الصين. إذ يحدد الحزب أولويات البلد، ويسهم في إعداد خطة خمسية تحدد أهداف اقتصادية و ديموغرافية واجتماعية وتحديد الصناعات ذات الأولوية من اجل التنمية، ويضع الخطط الرسمية في مختلف المجالات على مدى اطر زمنية طويلة المدى، وله دور قوي في توجيه السياسة الرسمية، لاسيما إن الحزب الشيوعي الصيني حاول تطبيق نهج تخطيط طويل الأجل للاستعداد للمستقبل.

إن السياسة الاستراتيجية الصينية يتم صياغتها وإعدادها من قبل المؤتمر العام للحزب الشيوعي الصيني في ظل وجود لجان قيادية مصغرة مهمتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار الصيني.

عليه يمكن القول: إن السياسة الاستراتيجية العامة للبلاد يعد المؤتمر العام للحزب هو الجهة المعنية بتحديدها وتعتبر بمثابة توجيهات عامة تسير عليها الحكومة بمختلف هيئاتها وأجهزتها التنفيذية وحتى التشريعية والقضائية، ويعقد مرة واحدة كل خمس سنوات وتدعو إلى عقده اللجنة المركزية.

فمؤتمرات الحزب تقوم بتوضيح أهداف الدولة وتوجيهاتها وخطط عملها في الفترة التي تعقب عقد احد هذه المؤتمرات وحتى موعد اجتماع المؤتمر الذي يليه، وهذه المؤتمرات بمثابة مرآة عاكسة للتطورات الداخلية والدولية التي يعمل الحزب في ظلها، وهذه التطورات تؤثر على طرائق العمل التي يخططها الحزب والوقوف على الأساليب التي يستعملها الحزب للتجاوب مع معطيات وتحديات البيئتين الداخلية والخارجية، ومن ثم تبين ما تغير من أهداف الحزب وسياساته وما ظل ثابتاً نسبياً. وتنفذ أجهزة الدولة العديد من القرارات الأساسية التي يتخذها الحزب.

وكما تم ذكره، فمؤتمر الحزب يضع الخطط العامة للسياسة الخارجية، فضلا عن تحديد الأهداف التي يجب على الدبلوماسية الصينية السعي لتحقيقها في الخارج، ويتم وضعها في الدساتير التي تتغير طبقاً للظروف الداخلية والخارجية ورؤية أعضاء الحزب لها في كل مؤتمر يعقده الحزب، وقد حددت دساتير الحزب مهام مؤتمراته بالاتي:

١- تقرير وتحديد خط وسياسة الحزب الداخلية والخارجية .

٢- انتخاب اللجنة المركزية التي تقوم بوظائف مؤتمر الحزب في حالة عدم انعقاده .

**ثانياً: اللجنة المركزية**

أن مؤتمر الحزب ينتخب اللجنة المركزية واللجنة المركزية تنتخب المكتب السياسي والمكتب السياسي ينتخب اللجنة الدائمة.

تمثل اللجنة المركزية الهيئة العليا في الحزب عندما لا يكون مؤتمر الحزب في حالة انعقاد وتعقد اللجنة المركزية اجتماعاتها من اجل مناقشة قرارات قيادة الحزب والمصادقة عليها ورئيس اللجنة المركزية هو الرئيس الفعلي للحزب، وقائد القوات المسلحة ، ويرتبط باللجنة المركزية عدد من الأجهزة الضرورية.

ويقدم المكتب السياسي للجنة المركزية تقريراً عن أعماله إلى الدورة الكاملة للجنة المركزية ويخضع لرقابتها، وفي الفترة بين المؤتمرين الوطنيين تتولى اللجنة المركزية تنفيذ قرارات المؤتمر الوطني للحزب، وفي الفترة بين الدورتين للجنة المركزية للحزب يمارس المكتب السياسي ولجنته الدائمة صلاحيات اللجنة المركزية، كما تحدد اللجنة المركزية أعضاء اللجنة العسكرية .

فمن الناحية النظرية تعد اللجنة المركزية السلطة العليا في الدولة، ولكن من الناحية العملية توصف بأنها جهاز غير فعال؛ بسبب أن معظم أعضائها يقيمون خارج بكين ولديهم مسؤوليات محلية في المناطق الداخلية ذات الحكم الذاتي الأمر الذي يعرقل عملية انعقادها بصورة مستمرة لتقرير ما يجب اتخاذه تجاه بعض المواقف العامة، فضلا عن نظام دوراتها الذي ينص على انعقادها بين فترة وأخرى وبين الفترتين مدة زمنية طويلة.

**ثالثاً: المكتب السياسي**

لقد حصرت الصين سلطة اتخاذ القرارات في أقلية محدودة يتألف منها المكتب السياسي، وينتخب المكتب السياسي من قبل اللجنة المركزية وعدد أعضائه (٢٧) عضواً ونظراً لقلة عدد أعضائه وتواجدهم في العاصمة فقد انيطت به الوظائف التي تتولاها اللجنة المركزية في حالة عدم انعقادها، لاسيما إن المكتب السياسي يضطلع بأداء دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية الصينية ، ولقد برز دور المكتب السياسي في صنع السياسة الصينية بعد المؤتمر (الثالث عشر) للحزب الشيوعي الذي عقد في عام ١٩٨٧ الذي نجم عنه طرد السكرتير العام (هويا بنغ) ، إذ يعتمد المكتب السياسي في تقيمه للمواقف على الأجهزة التي أنشأتها اللجنة المركزية للحزب والتي تمثل احد الروافد التي ترفد صانع القرار السياسي الصيني بالمعلومات الضرورية والتي تشكل احد مدخلات العملية للتوصيات والدراسات التي تقدمها وزارة الخارجية الصينية عن طريق دوائرها المتخصصة، وتصدر القرارات أما باسم المكتب السياسي نفسه أو باسم اللجنة المركزية للحزب ورغم إن اللجنة المركزية للحزب لا تمارس من الناحية العملية اختصاصاتها على الأقل في مجال صنع السياسة الخارجية إلا إن هذا لا يعني عدم تأثيرها ولو بصورة غير مباشرة ، إذ يتمثل التأثير غير المباشر في حقها في انتخاب أعضاء المكتب السياسي إذ تستطيع أن تستبعد العناصر التي لا تتلائم تطلعاتها مع التوجهات العامة في اللجنة المركزية، كما هو في طرد (ليوشاو شي) عام (١٩٦٧) و (هويا بنغ) عام (١٩٨٧) .

**رابعاً: اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب**

تضم السبعة الكبار الأعلى نفوذاً على الإطلاق، كما برزت جهات أخرى إلى جانب هذه القوى التقليدية الممسكة بزمام القرار الصيني، كوزارة الأمن التي تجاوزت الزيادة في ميزانيتها المالية ميزانية الجيش بسبب المخاوف من وصول تداعيات التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية إلى المدن الصينية. حيث تتخذ هذه المجموعة اغلب القرارات التي تشرع الأجهزة الأخرى بالعمل على تنفيذها.

وتمثل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي أعلى هيئة حزبية ويعد أعضائها الحكام الفعليين للصين ويشغل أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي المناصب العليا في أجهزة الحكم مثل منصب رئيس الوزراء، رئيس اللجنة العسكرية، رئيس المؤتمر الوطني الشعبي، فضلا عن إن اللجنة الدائمة تصدر الأوامر إلى اللجان الكبرى.

وتتكون اللجنة الدائمة من رئيس وعدد محدود من النواب وتمثل الهيئة الأكثر تأثيراً وبيدها تتركز عملية صنع القرار السياسي إذ تعمل بمثابة وزارة داخلية للمكتب السياسي للحزب وتعد مصدر السلطة الفعلية فيه إذ إن المكتب السياسي ولجنته الدائمة تمثل المكان الأكثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، لاسيما إن كل إجراءات السياسة الكبرى في النظام يجب أن يصادق عليها من قبل المكتب السياسي أو لجنته الدائمة.

وتتضح أهمية المكتب السياسي ولجنته الدائمة في كونها الجهة المسؤولة عن التنظيمات الحزبية والأخيرة مسؤولة عن الدولة والحكومة، ويمكن عــد أعضائها الكبار الأكثر بروزاً عن باقي أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية ، بسبب مستوى التدريب العالي ، فضلا عن المهارات والخبرات التي يتمتعون بها ، فقد كان للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية تأثير واضح على الحزب الشيوعي الحاكم في منهجه وتنظيمه وعضويته، وجرت تغيرات مفصلية في الحياة الحزبية والسياسية الصينية واتضح ذلك من خلال مؤتمراته الثلاث (الخامس عشر، السادس عشر والسابع عشر)، حيث وضعت خطط شاملة للإصلاح والانفتاح وبناء التحديث الاشتراكي وفق الخصائص الصينية، ولذلك فتلك التغييرات بمثابة إعلان سياسي ومنهاج جديد لعمل الحزب للمساهمة في تكيفه وتطوره مع مستجدات وخصوصية مكانة الصين في النظام الدولي الجديد .

إن السياسات والمبادئ المهمة للدولة يتم اتخاذها في الصين تحت قيادة الحزب الشيوعي انطلاقاً من المصلحة العامة للدولة والمصلحة الأساسية للشعب والأوضاع المحلية والدولية وحسب الظروف المختلفة في المراحل المختلفة وعلى أساس الدراسات والبحوث المستفيضة مع استخلاص التجارب الواقعية في مختلف المناطق مجسدة وطبقاً للإجراءات القانونية ، إن العملية الكاملة لاتخاذ القرارات داخل الحزب على مستوى اللجنة المركزية تستند الى الاتي:

١- تقصي الحقائق وإجراء الدراسات في الحكومات المحلية وأجهزة البحوث للوقوف على المشكلات القائمة في تنمية الصين والاستماع إلى اقتراحاتها الخاصة بتعزيز التنمية .

٢- تحديد مواضيع بحثية على أساس نتائج الدراسات لتقوم أجهزة البحوث المعنية بدراستها بشكل تخصصي ورفع تقارير بحثية حولها .

٣- إنشاء مجموعة مركزية لصياغة الوثائق تقوم بتقصي الحقائق والدراسة حول مواضيع معينة في المناطق المحلية على أساس دراستها حول أراء مختلف الأطراف ، ثم تقدم مشروع

لصياغة الوثيقة لتعرضها على اللجنة الدائمة للمكتب السياسي لمناقشتها طبقاً للآراء والملاحظات المطروحة أثناء مناقشات اللجنة الدائمة للمكتب السياسي تعقد مجموعة صياغة الوثائق منتديات بمختلف أشكالها لتعديل المشروع .

٤- يقوم المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني بتنظيم أعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الاستشاري السياسي وبعض أعضاء المجلس الوطني وخبراء معنيين لإجراء دراسات معمقة حول عدد من القضايا الكبرى التي تطرقت لها اللجنة المركزية لدى صياغة الوثيقة، ثم يرفع آرائهم إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني للنظر فيها .

٥- إرسال مشروع الوثيقة إلى أعضاء اللجنة المركزية ومندوبي الحزب والكوادر القيادية على مستوى المقاطعة والوزارة للاستماع إلى آرائهم، وفي الوقت نفسه يعقد قادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني مع قادة الأحزاب الديمقراطية المختلفة في جلسات للاستماع إلى آرائهم .

٦- إدخال تعديلات على مشروع الوثيقة حسب الآراء المطروحة من مختلف الأطراف، ثم رفعها إلى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني .

٧- عقد الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني للتقدم بمشروع الوثيقة المعدل (المقدم للمراجعة) إلى أعضاء اللجنة المركزية للنظر فيه وإجازته .

وهكذا فان سلطة اتخاذ القرار يتمتع بها الحزب الشيوعي في المجال النظري والعملي ، ولكن تنحصر في مكتبه السياسي وبصورة أكثر تخصص في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، ولكن من الجانب الدستوري فان هناك مؤسسات رسمية لها من بين مهامها المشاركة في صنع القرار السياسي فلا بد من عرض هذه المؤسسات .

## سلطات النظام السياسي الصيني

**اولا / السلطة التشريعية**

لقد أفردت للمؤسسة التشريعية في الصين مساحة واسعة في أطار دستور عام (١٩٨٢) الذي اعتمد بعد ست سنوات من وفاة ماوتسي تونغ وتتكون هذه المؤسسة من:

### ١- المجلس الوطني لنواب الشعب

تم إنشاء هذا المجلس عام (١٩٥٤) ، اذ يمثل هذا المجلس السلطة التشريعية للدولة وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويتولى البت في القضايا المهمة التي تمس حياة الدولة وسياستها طبقاً للدستور وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير لهذا المجلس، غير إن السلطة الحقيقية بيد الحزب الشيوعي.

ويضم المجلس (٢٩٨٧ نائب) ، تتراوح نسبة المنتمين منهم رسمياً إلى الحزب بين (٦٠-٧٠%).

ويمكن تحديد هيمنة الحزب الشيوعي على البرلمان من كثرة أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الشيوعي وهذا يعني أن القرارات التي يتخذها الحزب في كواليسه الخلفية تكون مضمونة الاعتماد مسبقاً. يتم انتخابه بشكل غير مباشر عبر الوفود الانتخابية من مختلف المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن التي تديرها الحكومة بصورة مباشرة ووحدات الجيش، ويجتمع مرة واحدة في السنة، كما يمكن عقد دورة له إذا رأت اللجنة الدائمة للمجلس ضرورة لعقدها او قدم أكثر من خمسة أعضاء المجلس اقتراح بذلك، مدة عمله خمس سنوات.

يمارس المجلس استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور مهمات متعددة يمكن تقسيمها على أربع وظائف هي:

١- السلطة التشريعية .

٢- سلطة إجراء التعيينات والإعفاءات .

٣- سلطة الإقرار .

٤- سلطة الرقابة .

واتساقاً مع ذلك، يمكن لنا أن نؤشر هذه المهمات التي تتمثل بالاتي : حق تعيين وإقالة ممثلي السلك الدبلوماسي الصيني في الخارج، سن وتعديل النظم الأساسية المتعلقة بالجرائم الجنائية والشؤون المدنية وغيرها من المسائل، والبت في اختيار رئيس مجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس الدولة، والبت في اختيار نواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات واللجان والمفتش العام للحسابات والأمين العام لمجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس مجلس الدولة، انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، والبت بناء على ترشيحه في اختيار جميع الأعضاء الآخرين في اللجنة العسكرية المركزية، انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا وانتخاب النائب العام في هيئة النيابة العامة الشعبية العليا. تعديل أو إلغاء القرارات غير الصحيحة الصادرة، عن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني، الموافقة على إقامة المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتياً والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، البت في مسائل الحرب والسلام وإقالة كلاً من رئيس الوزراء ونائبه ورئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه ووزراءه ورؤساء لجانه ورئيس ديوان المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة، وأعضائها ورئيس المحكمة الشعبية العليا ورئيس النيابة العامة الشعبية العليا إلى غير ذلك من الاختصاصات.

## ٢- اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب

وهي أعلى سلطة في الدولة بعد المجلس الوطني إذ تتكون من رئيس ونواب للرئيس وأمين عام وأعضاء ويحق للقوميات التي تمثل إقليماً أن يكون لها تمثيل في اللجنة الدائمة ، وينتخب المجلس الوطني جميع أعضاء لجنته الدائمة وتكون له صلاحية إقالتهم ولا يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة أن يشغل إي منصب في إي جهاز من أجهزة الدولة الإدارية أو القضائية أو النيابية أو الأمنية، وتكون هذه اللجنة مسؤولة أمام المجلس الوطني، وتحدد مدة عمل اللجنة خمسة سنوات على أن لا يتم انتخاب رئيس اللجنة ونوابه لأكثر من دورتين متتاليتين. وتعد اللجنة الدائمة التي عدد أعضائها (١٥٠) عضواً القوة المحركة للبرلمان.

تقوم اللجنة الدائمة بالاضطلاع بأداء مهامها أثناء فترة عدم انعقاد المجلس الوطني فضلا عن ممارسة وظائفها وسلطاتها إلى أن ينتخب المجلس الوطني التالي لجنة دائمة جديدة هذا من جانب، ومن جانب أخر تعد اللجنة الدائمة جهاز دائم للمجلس الوطني من الناحية الدستورية وهي كما ذكرنا سابقاً مسؤولة أمامه إذ تقدم له تقارير دورية عن أعماله.

**وتتحدد صلاحيات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بالآتي :-**

١- تفسير الدستور والإشراف على إنفاذه .

٢- القيام عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد بدراسة واعتماد تعديلات جزئية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ولميزانية الدولة متى ثبتت ضرورة إجراء تلك التعديلات في سياق تنفيذ الخطة والميزانية .

٣- سن وتعديل النظم الأساسية باستثناء تلك التي ينبغي ان يسنها المجلس الوطني .

٤- القيام عندما لا يكون المجلس الوطني في حالة انعقاد بسن ملحقات وتعديلات جزئية للنظم الأساسية التي يسنها المجلس بشرط أن لا تتعارض مع المبادئ الأساسية لتلك النظم .

٥- الإشراف على عمل مجلس الدولة واللجنة العسكرية المركزية والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا .

٦- إلغاء القواعد والأنظمة الإدارية أو قرارات أو أوامر مجلس الدولة التي تتعارض مع الدستور أو مع النظم الأساسية.

٧- إلغاء القرارات والأوامر الإدارية المخالفة للدستور الصادرة من مجلس الدولة أو من أجهزة السلطة في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة .

٨- إقرار تعيينات وعزل السفراء المعتمدين في الدول الأجنبية .

٩- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المهمة أو إلغائها .

١٠- التصديق على العفو الخاص .

١١- إعلان الحرب أو التعبئة الوطنية أو التجنيد الجزئي أو الأحكام العرفية في حالة عدم انعقاد المجلس الوطني.

١٢- البت في اختيار أعضاء اللجنة الدائمة الآخرين إذا لم يكن المجلس الوطني في حالة انعقاد بناء على ترشيح من رئيس اللجنة العسكرية المركزية .

١٣- تنظم الدرجات والرتب العسكرية والدبلوماسية وتحدد أوسمة الدولة وشروط منحها والألقاب الفخرية الأخرى.

وينشأ المجلس الوطني: لجنة القوميات، لجنة القانون، اللجنة المالية الاقتصادية، لجنة التعليم والعلم والثقافة والصحة العامة، لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الصينيين المغتربين (في ما وراء البحار) وغيرها من اللجان الخاصة التي ترتأى ضرورة لها وتعمل هذه اللجان الخاصة تحت أشراف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، وتتحدد مدة عمل المجلس في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تدار مركزياً بخمس سنوات ولها حق إقامة لجانها الدائمة وينتخب أعضاءها بشكل غير مباشر من قبل مجالس نواب الشعب الأدنى، أما مجالس نواب الشعب على مستوى المحافظة والمدينة التي لا يتبعها إقليم والأقاليم المدارة مباشرة من قبل المدينة والناحية والبلدية تتحدد مدة عملها بثلاث سنوات وينتخب أعضاءها بشكل مباشر من قبل الشعب، وتمارس مجالس نواب الشعب صلاحياتها في حدود مناطقها الإدارية عبر الالتزام بالدستور والقوانين والقرارات الإدارية وتنفيذها وإجازة القرارات وإعلانها مراجعة برامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك . ويقوم المجلس الوطني بالإقرار بالاشتراك مع لجنته الدائمة منذ العام (١٩٩٠) أكثر من (١٢٥) قانون وتعديله (٥٦) قانون وإجازته (٧) تفسيرات قانونية وعلى الرغم من دوره الهامشي لكنه اخذ في السنوات الأخيرة يعبر عن جزء من سلطته الحقيقية، مثلا تصويت ثلثي أعضائه في العام (١٩٩٢) ضد مشروع إقامة ثلاثة سدود، وأيضا تصويت أو امتناع عن التصويت (٣٧) من أعضاء المجلس ضد مشروع لانتخاب احد المرشحين لإشغال منصب رئيس مجلس الدولة في العام نفسه ويمكن القول، انه من الناحية الدستورية انيطت مهمة صنع السياسة الخارجية بمجلس الشعب الذي له سلطتين التشريعية والتنفيذية والتي أناط هو الأخر مهمة التنفيذ بمجلس الدولة، ولكن من الناحية العملية انحصرت مهمة صنع القرار السياسي في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب.

## ثانيا / السلطة التنفيذية

المؤسسة التنفيذية هي التي تتولى تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، وتتمثل المؤسسة التنفيذية بالاتي :

**اولاً: رئيس جمهورية الصين الشعبية:** في الصين تشكل رئاسة الدولة عنصراً مهماً من جهاز سلطة الدولة وتتمتع بمكانة عالية، والرئيس هو أعلى ممثل لشعب جمهورية الصين الشعبية، فرئيس الجمهورية يمسك بالمناصب الثلاثة وهي رئاسة الحزب ورئاسة اللجنة العسكرية المركزية ، فضلا عن رئاسة الدولة ومن الناحية الدستورية يتم انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه من قبل المجلس الوطني فهو ممثل، دولته الأعلى داخلياً وخارجياً، ومدة ولايته خمس سنوات ولا يجيز الدستور أن يمارس الرئيس مهامه لأكثر من دورتين متتاليتين، وقد حدد الدستور فترة رئيس الدولة ونائبه بهدف القضاء على نظام ديمومة مناصب المسؤولين كما كان في السابق وهو يفيد التعاقب الطبيعي لرئيس الدولة ونائبه .

ويجب ان يكون رئيس الدولة احد مواطني جمهورية الصين الشعبية وقد أتم (٤٥) من عمره أثناء ترشيحه للرئاسة، ووفق هذا المنصب فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الصينية ورئيس مجلس الدفاع. **وبحسب الدستور يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية سلطات وصلاحيات متعددة منها :**

١- إصدار القوانين التي يجيزها المجلس الوطني .
٢- إصدار الأوامر مثل تعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة .
٣- إعلان الأحكام العرفية .
٤- يمنح أوسمة الدولة وألقاب الشرف .
٥- يصدر مراسيم العفو الخاص .
٦- يعلن حالة الطوارئ ويعلن حالة الحرب ويصدر أوامر التعبئة .
٧- يستقبل رئيس جمهورية الصين الشعبية الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، ويعين ويقيل الممثلين المفوضين الصينيين في الخارج .
٨- يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية أو يلغيها .

وفقاً للدستور ليس لنائب رئيس الدولة صلاحيات مستقلة، فمسؤوليته مساعدة رئيس الدولة في أعماله ويمكن أن يمارس بعض صلاحيات رئيس الدولة بتفويض منه، على سبيل المثال عندما يكون الرئيس في إجازة أو في الخارج ، فان نائب الرئيس يقوم بمهامه بالنيابة عنه (إجراء محادثات مع رؤساء الدولة الزائرة أو استقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وتسلم أوراق اعتمادهم).

إن رئيس الدولة له تأثير على صياغة استراتيجية الأمن القومي الصيني، نظراً لمكانته التنفيذية وقدرته على توجيه مؤسسات الدولة على الرغم من إن رئيس الدولة مقيد بالحزب والمؤتمر الوطني للحزب، إلا انه لا يمكن إصدار استراتيجية للأمن القومي بعيداً عن توجيهات وآراء

الحزب إلا أن توقيع الرئيس على الاستراتيجية هو إعطاء الشرعية لها لكي تنفذ على المستوى المؤسساتي، ففي حالة عدم وجود اسم الرئيس أو توقيعه على الاستراتيجية لا يمكن لمؤسسات الدولة اعتمادها، لاسيما إن مؤسسات الدولة هي جهات خاضعة لتوجيهات وتعليمات الرئيس الذي اختاره الحزب ليكون رئيس الدولة، ونظراً لذلك فان الرئيس يكون له دور في عملية صياغة الاستراتيجية والاهم في ذلك تنفيذها .

وفي هذا النطاق يمكن الإشارة إلى قرار المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني التاسع عشر العام ٢٠١٧ الذي أكد فيه على إن الحزب يتخذ الماركسية اللينينية، وأفكار مـاو، ونظرية دينغ، وأفكار التمثيلات الثلاثة المهمة، ومفهوم التنمية العلمية، وأفكار شي جين بينغ حول الأفكار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد مرشداً لعمله. كما تم التأكيد على دور العلوم والتكنولوجيا باعتبارها القوة المنتجة الأولى، ودور فرضية الابتكار والتجدد بـعدها القوة المحركة الأولى لقيادة التنمية .

فالرئيس (زيمين) تبنى نظرية التمثيلات الثلاثة التي تنص على أن الحزب مسؤول عن التحديات الجديدة التي تواجه الصين والتي تتمثل في ثلاث قوى وهي: القوى المنتجة المتقدمة، والثقافة المتقدمة، والمصالح الأساسية لغالبية الشعب الصيني، وفيما يخص القوى المنتجة اهتم الرئيس (زيمين) اهتماماً خاصاً بالقوى الابتكارية التي تعد أساس التقدم الاقتصادي، لاسيما في المجالات التكنولوجية إذ تلتقي مع الإصلاحات الجذرية التي بدأت تنفذ في كل مصانع الدولة بل أصبحت هناك طبقات جديدة من أصحاب المصانع وخبراء التكنولوجيا وهذه الطبقات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت أخيرا يجب أن تأخذ مكانها مع طبقات العمال و الفلاحين والمثقفين وأعضاء الحزب ويكون لها دور فعال في أطار القوى المنتجة وتنال تأييد الحزب، وهنا يكمن المبدأ الجديد الذي جاء به الرئيس الصيني السابق زيمين وهو الاعتراف بأصحاب المصانع والمشاريع الخاصة كقوة فاعلة في البلاد ودعوتهم للانضمام إلى الحزب والاندماج فيه .

**كما يتضح دور الرئيس في:** انه للحزب الشيوعي الصيني دور في اتخاذ القرار، لاسيما ان رئيس الدولة هو الأمين العام لهذا الحزب إذ يساهم في صنع السياسة عبر القرارات التي يتم اتخاذها من قبل رئيس الدولة؛ لان هذه القرارات هي انعكاس لأفكار ومبادئ الحزب التي تهدف إلى تحقيق أهداف عليا للسياسة الصينية وبروزها كقوة فاعلة في المجتمع الدولي

**أما بالنسبة للرئيس (شي جين بينغ)** الذي أكد على الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والتمسك بها وتطويرها والتي تتضمن التكامل الخماسي، البناء الاقتصادي، البناء السياسي، البناء الثقافي، والبناء الاجتماعي البناء الحضاري ، ويقول بأن أفكار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد هي وراثة وتطوير للماركسية اللينينية وأفكار ماو ونظرية دينغ وافكار التمثيلات الثلاثة المهمة ومفهوم التنمية العلمية وهي احدث المنجزات في إطار بلورة الخبرات

الممارسات والحكمة الجماعية للحزب والشعب، وجزء مهم لا يتجزأ في منظومة نظريات الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وهي دليل العمل لجميع أعضاء الحزب وأبناء الشعب في كل البلاد من اجل تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية فيجب علينا التمسك بها لمدة طويلة وتطويرها بلا انقطاع ، وللرئيس شي جين بينغ مبادرات عدة منها الحزام والطريق والحلم الصيني فبالنسبة إلى الأخير يقول: يهدف حلم الصين إلى تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية المقصود بها تحقيق رخاء الدولة ونهضة الأمة وسعادة الشعب وحلم الصين هو بنهضة الأمة وليس حلم ضيق بل هو تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية من خلال الربط بين الماركسية والواقع الصيني.

كما أكد شي جين بينغ على إن حلم الصين هو حلم للتنمية السلمية والتعاون والكسب المتكافئ نلتزم به في العلاقات الدولية والشؤون الدولية مع التنسيق الموحد للوضعين المحلي والدولي.
أما مبادرة حزام واحد وطريق واحد أو ما **يعرف بـ(مبادرة الحزام والطريق)** فهي المبادرة التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ في العام (٢٠١٣) وأصبحت مشروعاً في العام (٢٠١٤) لإحياء طريق الحرير القديم الذي سوف يمر بأكثر من ستين دولة ليصبح الممر الحديث للتجارة العالمية يربط بين أسيا وأوربا وإفريقيا، إذ يتألف عنصر الحزام الواحد من شبكة من السكك الحديد تمتد من غرب الصين عبر أسيا الوسطى ومن ثم إلى أوربا والشرق الأوسط وجنوب أسيا، كما يتألف من موانئ ومرافق الهدف منها زيادة حركة مرور البضائع المنقولة براً من شرق وجنوب شرق أسيا وربط تلك الدول بالحزام الواحد الأمر الذي يوفر لها طريقاً لنقل بضائعها براً بدلاً من عبور محيطين كبيرين كما يحدث حالياً، إذ يقوم النموذج التنموي الصيني، ولاسيما في مبادرة حزام واحد وطريق واحد على الاستثمارات الضخمة التي تقودها الدولة في مشاريع البنية الأساسية كالطرق والموانئ والكهرباء والسكك الحديد والمطارات التي تسهل عملية التنمية الصناعية مما يحقق للصين ثراء مضاعف عن طريق الاستثمار، وبالرغم من إن تلك المبادرة تعد مشروع استثماري عملاق غير أن أبعاده الجيوسياسية ستضعف النفوذ الأمريكي في أسيا وأوربا وإفريقيا، ومن الجدير بالملاحظة، إن مبادرة الحزام والطريق تأتي جزءاً من الإستراتيجية الصينية في التوجه غرباً والتي تعد بمثابة رد مضاد للمساعي الأمريكية في التوجه شرقاً وإعادة التوازن حيال إقليم أسيا– الباسيفيك ، **مع كل ذلك، يمكن القول،** إن سلطة رئيس الدولة في الصين لا تزال بعيدة عن نظرائها من رؤساء دول القوى الكبرى، فرئيس الدولة الصينية يعاني من محدودية صلاحياته إذ سعى الرئيس السابق هوجينتاو مثلا ونجح بإجراء تعديل على المادة (٨١) من الدستور الصيني لتتضمن جملة (رئيس الجمهورية يدير شؤون البلاد)، إضافة إلى النص السابق للمادة التي تقول (رئيس الجمهورية يستقبل ضيوف الدولة)، هذا يكشف بوضوح شعور الرئيس

بأن سلطاته محدودة ومقيدة وقد سعى الرئيس الأسبق زيمين كما سعى خلفه لاحقاً الرئيس هوجينتاو الى توسيع رقعة نفوذهما في صنع القرار عبر اقتراح تشكيل مجلس الأمن القومي يرأسه رئيس الدولة ، لكن جهودهما باءت بالفشل، ويكمن الفشل وراء ذلك في خشية مراكز صنع القرار في الصين من جمع القرارات كلها في قبضة رجل واحد.

**ثانياً**: **مجلس الدولة** (**مجلس الوزراء**)

عرف الدستور مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية على انه الحكومة الشعبية المركزية وهو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة والجهاز الإداري الأعلى للدولة، ويعهد إلى الحكومة مهمة تنفيذ القوانين وحماية الحقوق والدفاع عن الحريات السياسية والمدنية، ومجلس الدولة خاضع لقيادة المجلس الوطني فهو المنفذ للقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

يتكون مجلس الدولة من **رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء ، وأعضاء مجلس الدولة ، الوزراء المكلفين بالوزارات، الوزراء المكلفين باللجان، المفتش العام للحسابات، والأمين العام وهم من كبار الأعضاء في الحزب،** ويتحمل رئيس الوزراء المسؤولية العامة عن عمل مجلس الدولة. أما الطريقة التي يتولى فيها الحزب المراقبة هي أن يعتلي كبار أعضائه رئاسة مجلس الدولة ونيابته والوزارات الرئيسة، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في الشهر، أما اللجنة الدائمة لهذا المجلس فتجتمع مرتين في الأسبوع ، ولا يجوز لرئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه البقاء في مناصبهم أكثر من مرحلتين متتاليتين، وهذا المجلس يقوم بترجمة قرارات الحزب إلى مراسيم للدولة ويشرف على أعمال الحكومة، ويقوم رئيس الجمهورية بتسمية رئيس مجلس الدولة وله حق تعيينه وعزله، ويعينون بموافقة المجلس أو اللجنة الدائمة في حالة عدم انعقاد، أما أعضاء مجلس الدولة ونوابه ووزرائه ورؤساء لجانه فيختارهم رئيس مجلس الدولة ويقرهم المجلس الوطني ، تكون لرئيس مجلس الدولة المسؤولية العامة عن مجلس الدولة وتكون للوزراء المسؤولية العامة عن الوزارات أو اللجان التي هم مسؤولين عنها.

**ويمارس مجلس الدولة استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور مهمات متعددة أبرزها:**

١- صياغة التدابير الإدارية وإصدار القرارات والأوامر والتحقق من تنفيذها .
٢- تقديم مشاريع القوانين إلى المجلس الوطني أو لجنته الدائمة .
٣- التنسيق والقيادة في عمل الوزارات.
٤- يمارس قيادة موحدة على عمل أجهزة الدولة الإدارية المحلية على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد .

٥- ويضع وينفذ الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة.
٦- تقديم مقترحات للمجلس الوطني أو إلى لجنته الدائمة .
٧- توجيه وإدارة الأعمال الاقتصادية والتنمية الحضرية والريفية وتوجيه وإدارة الأعمال المتعلقة بالتعليم والعلم والثقافة والصحة العامة والتربية البدنية وتنظيم الأسرة والشؤون المدنية والأعمال الأمنية والقضائية والأمور الأخرى ذات الصلة.
٨- يشرف مجلس الدولة على بناء المدن والأرياف.
٩- قيادة وإدارة أعمال الدفاع الوطني وإدارة الشؤون الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية وإدارة الشؤون الخاصة بالقوميات ومتابعة قضايا الحكم الذاتي للمناطق الذاتية الحكم للأقليات القومية.
١٠- صيانة الحقوق المتساوية للقوميات التي تمثل الأقلية .
١١- حماية الحقوق والمصالح للمغتربين الصينيين المقيمين في الخارج .
١٢- البت في إنفاذ الإحكام العرفية في أجزاء من المقاطعات أو المناطق المستقلة ذاتياً أو البلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.
١٣- إلغاء قرارات الوزارات واللجان غير المناسبة .
١٤- إدارة التقسيمات الإدارية للوحدات الإدارية في الدولة .
١٥- تعيين موظفي الدولة وفق الملاكات المحددة قانونياً وتدريبهم ومكافئتهم وعقابهم وعزلهم.

وللمجلس سلطات أخرى يمنحها له المجلس الوطني ولجنته الدائمة، يمارس مجلس الدولة قيادة موحدة بما يتعلق بعمل الوزارات واللجان والحكومات المحلية على مختلف المستويات.

وعليه فأن مجلس الدولة مسؤول أمام المجلس الوطني، ويقدم له تقارير عن أعماله أو مسؤول أمام اللجنة الدائمة للمجلس الوطني ويقدم لها تقارير إذا كان المجلس الوطني في حالة عدم انعقاد.

## ثالثاً: المؤسسة العسكرية

**ان الدور المهم الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية يتجسد في جانبين :**

١- الجانب الاقتصادي : اذ لها نصيب مهم في الإنتاج الاقتصادي .
٢- يتمثل في التحكم بالقرار السياسي لاسيما في أوقات الأزمات .

ويأتي جيش التحرير الشعبي في المرتبة الثالثة في هرم السلطة بعد الحزب والحكومة، ويخضع لهيئة حزبية خاصة هي اللجنة العسكرية التي لها مرتبة الحكومة نفسها.

وتتقاسم السلطة في جيش التحرير الشعبي قائد عسكري والأمين العام للحزب الذي يوجه الشؤون العقائدية والسياسية . وعلى صعيد أخر، تميزت المؤسسة العسكرية بتوجهات اقتصادية إذ امتد تأثيرها إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وتتمثل هذه التوجهات في النزعة التجارية من خلال إدارة الجيش الصيني لعدد من المؤسسات التجارية ودوره في إنشاء منطقة اقتصادية خاصة به، ونتيجة نمو النزعة التجارية بدأت قطاعات عسكرية مهمة تتبنى إدارة مؤسسات اقتصادية وتجارية تابعة للجيش، إذ يدير الجيش عدد من الفنادق والشركات والمؤسسات التجارية والاستثمارات في الزراعة وصادرات الأسلحة، كما حول قطاع كبير من صناعته العسكرية إلى الصناعات المدنية وكانت الحكومة المركزية قد سمحت للجيش منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي بالعمل في المجال التجاري المدني ليتمكن من تغطية بعض نفقاته الضخمة ودعم ميزانيته (إي تحقيق الاكتفاء الذاتي) وتولت القوات المسلحة إدارة شركات رئيسة تنتج لإغراض التصدير، فضلا عن إن الجيش يحظى بنفوذ قوي خارجي بسبب أنشطته الخارجية كمبيعات الأسلحة والتعاون مع جيوش الأخرى، فقد نجح في إقامة شبكة علاقات خارجية واسعة مع جيوش الدول الأخرى من خلال مبيعات وصفقات السلاح الصينية التي يتم التعاقد عليها.

إن الجيش الصيني يملك (٢٠ ألف) مشروع من مختلف قطاعات الأعمال وقد استعملها الجيش صلاته بالحزب من اجل تكريس نشاطه، إذ إن اتجاه الجيش لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من اعتماده على جهاز الدولة في ذلك لا يعكس إي احتمال لتغيير ميزان القوى داخل جهاز صنع القرار الصيني إذ إن زيادة مساحة التواصل بين الجيش والشؤون الاقتصادية المدنية قد يزيد من قوته السياسية في نظام صنع القرار الداخلي في المستقبل، لاسيما في حالة زيادة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

مع بدء التحولات في الميدان المدني وهو أمر استدعى التفكير في استراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور العسكري ويمكننا تحديد أبعاد هذه الاستراتيجية على النحو الآتي : توفير المناخ الأمني الأكثر موائمة لعملية بناء الاقتصاد، إذ تتمثل المشكلة في هذا الجانب في إن توفير المناخ الأمني يتطلب تحسين المستوى التقني للجيش الصيني وهو أمر سيؤثر في قدرة التطور الاقتصادي ويعني ذلك أن على الاستراتيجية الصينية أن توفق بين متطلبات الأمن ومتطلبات الاستمرار في النمو الاقتصادي. أما اللجنة العسكرية فتعد من المؤسسات التابعة للحزب التي هي أعلى جهاز عسكري للدولة تقود كل القوات المسلحة في البلاد، تتكون اللجنة العسكرية المركزية من رئيس ونواب وأعضاء عدة، ومدة دورتها خمس سنوات قابلة للتجديد، وترتبط اللجنة العسكرية بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي، وتكون مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة، إذ ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس اللجنة العسكرية المركزية واستناد إلى تسمية رئيس اللجنة المذكورة يقرر المجلس الوطني

تعيين أعضاء اللجنة العسكرية المركزية وتمارس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الصلاحيات عند عدم انعقاد المجلس الوطني لنواب الشعب، وتقوم اللجنة العسكرية المركزية بقيادة القوات المسلحة في ظل قيادة الحزب الشيوعي الصيني للجيش، حيث يتواجد أعضاء للحزب في كل مجموعة عسكرية، فتقام فرقة حزبية في الفصيل وفرع للحزب في السرية، وجماعة قيادية للحزب في الفوج فما فوق، وتعمل تنظيمات الحزب في الجيش بأمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وتمنع كافة الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية من إقامة إي تنظيم داخل الجيش ولا يقبل إي عضو منها في القوات المسلحة. ومن ابرز أجهزة جيش التحرير الشعبي:

١- هيئة الأركان العامة .

٢- مديرية الشؤون السياسية العامة .

٣- مديرية الخدمة العامة .

٤- مديرية التجهيزات العامة .

واتساقاً مع ما تقدم فأن ارتباط اللجنة العسكرية المركزية بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني يجعل منها حلقة الوصل بين الحزب والجيش، إذ يترأس اللجنة دائماً الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، وترتبط بهذه اللجنة ثلاث هيئات مهمة هي:

**أ- هيئة الأركان العامة :**

تشرف على جميع نشاطات الجيش إلى جانب عدد من الشركات التي تعمل في مجال التقنيات العسكرية، وهي مسؤولة عن تنظيم وقيادة القوات المسلحة الصينية وعملياتها العسكرية ، ولها أقسام رئيسة وهي :

١- قسم العمليات العسكرية .

٢- قسم المعلومات .

٣- قسم الاتصالات .

٤- قسم التدريبات العسكرية .

٥- قسم الشؤون العسكرية .

٦- قسم التجهيزات .

٧- قسم القوات المسلحة الشعبية .

**ب- الدائرة السياسية العامة:**

وهي المسؤولة عن جميع النشاطات السياسية داخل المؤسسة العسكرية إلى جانب تنسيق استخدام وسائل الأعلام والمنشورات العسكرية في أطار مؤسساتي تشرف عليهما هذه الدائرة.

**ت- الدائرة اللوجستية (السوقية) العامة :**

وهي المسؤولة عن تقديم الاحتياجات اللوجستية للجيش والمتمثلة بالمواد الغذائية والملابس ومواد البناء والوقود والآليات والمتطلبات الأخرى.

**ويتحكم الحزب بالمؤسسة العسكرية من الجوانب التالية :**

١- سيطرة الحزب على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولى قيادة الجيش، إذ إن رئيس اللجنة العسكرية المركزية هو رئيس الدولة نفسه.

٢- إن اللجان الحزبية المنتشرة في جميع أنحاء الصين هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش والتي تقع ضمن منطقة أعمالها .

٣- تقوم هيئات الإشراف في الحزب بالإشراف على أركان الحرب في الجيش

يمكن القول، بأنه يبرز دور اللجنة العسكرية في السياسة الصينية عندما تواجه الدولة بعض التهديدات الخارجية لسيادتها وأمنها الإقليمي تكون بحاجة إلى جيش منظم من اجل الدفاع عنها هذا من جانب، ومن جانب أخر تخضع المؤسسة العسكرية لسيطرة الحزب الشيوعي عليها؛ لان الحزب هو الذي يتخذ القرارات التي تتعلق بسياسة الصين وكيفية الدفاع عنها.

**السلطة القضائية في الصين:**

في الصين يوجد القضاء بالمعنى الواسع والقضاء بالمعنى الضيق. القضاء بمعناه الواسع يقصد به أعمال تنفيذ القانون التي تقوم بها الأجهزة القضائية للدولة والتنظيمات القضائية أثناء عمليات معالجة قضايا تنظر على أساس الشكاوى والقضايا بدون الشكاوى. بينما يقصد بالقضاء بالمعنى الضيق أعمال تنفيذ القانون التي تقوم بها الأجهزة القضائية للدولة أثناء معالجة القضايا التي تنظر بناء على شكاوى.

يقصد بالأجهزة القضائية هنا أجهزة الأمن والنيابة والمحاكم والسجون (تشمل أجهزة أمن للدولة) المسؤولة عن التحقيق والنيابة والمحاكمة وتنفيذ القانون. ويقصد بالتنظيمات القضائية هنا تنظيمات المحاماة والتوثيق والتحكيم التي لا تنتمي إلى الأجهزة القضائية، لكنها حلقات ضرورية في سلسلة النظام القضائي، فالنظام القضائي هو الاسم العام لطبيعة الأجهزة القضائية والتنظيمات القضائية الأخرى ومهماتها وتنظيمها ومبادئ تنظيمها ونشاطاتها ونظام عملها. ويشمل النظام التنظيمي الصيني نظام التحقيق ونظام النيابة ونظام المحاكمة ونظام السجون ونظام الإدارة القضائية ونظام الوساطة الشعبية ونظام المحاماة ونظام التوثيق ونظام التعويضات من الدولة اذن النظام القضائي الصيني عبارة عن سلسلة كاملة ودقيقة للنظام القضائي، يحتل مكانة هامة ويؤدي دورا هاما في نظام الدولة.

**نظام المحاكمة:** يشمل إقامة المحكمة والقضاة وتنظيم المحاكمة ونشاطاتها.

**تنظيم المحكمة الشعبية وصلاحيتها** :وفقا للدستور وقانون تنظيم المحكمة الشعبية، تكون المحكمة الشعبية جهاز محاكمة للدولة، وتنظيمها كما يلي: المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات، المحكمة الخاصة والمحكمة العليا. تخضع أعمال المحاكمة في مختلف المحاكم الشعبية على كافة المستويات لمراقبة المحكمة العليا. وتقام المحاكم الشعبية المحلية وفقا للتوزيع الإداري للمناطق، وتقام المحاكم الخاصة وفقا للحاجة وتنقسم المحاكم المحلية على مختلف المستويات إلى: المحكمة الابتدائية، المحكمة المتوسطة، المحكمة العليا. ووفقا لـ"قانون تنظيم المحاكم الشعبية"، تشمل المحاكم الشعبية المحاكم على مستوى المحافظات، المحاكم على مستوى المناطق الذاتية الحكم، المحاكم في المدن التي ليس بها أحياء إدارية، وفي الأحياء التي تديرها المدينة مباشرة، من صلاحياتها الرئيسية:

١- النظر في قضايا الحكم الابتدائي من القضايا الجنائية والمدنية والإدارية باستثناء ما له قرارات قانونية أخرى. بالنسبة للقضايا التي تقبل، إذا كانت مهمة يجب أن تنظرها المحكمة من المستوى الأعلى، يمكن تقديم طلب لتحويلها إلى المحكمة من المستوى الأعلى.

٢- معالجة النزاعات المدنية والقضايا الجنائية البسيطة التي لا تحتاج إلى تكوين هيئة محكمة.

٣- توجيه أعمال الوساطة الشعبية.

من أجل تسهيل رفع القضايا، تقيم المحاكم الشعبية الابتدائية عدة محاكم شعبية كممثلة لها، تخولها معالجة النزاعات المدنية العادية والقضايا الصغيرة، وتوجيه أعمال لجان الوساطة الشعبية، والقيام بالتوعية بالنظام القانوني، ومعالجة الشكاوى، واستقبال الزيارات. أحكامها لها قوة أحكام وقرارات المحاكم الابتدائية.

**المحاكم المتوسطة:** هي المحاكم المقامة في الأقاليم الإدارية داخل المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم، وفي المدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة، وإذا رأت المحاكم من الدرجة المتوسطة أن القضايا الجنائية والمدنية والإدارية التي تنظرها من الأهمية بحيث تتطلب أن تفصل فيها المحاكم من المستوى الأعلى، يمكن أن تنقلها إلى المحاكم بالمستوى الأعلى ، وفقا لقانون تنظيم

المحاكم الشعبية، تقام المحاكم العليا في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة،

**القضاة :** ينقسم القضاة إلى ١٢ درجة ورئيس المحكمة الشعبية العليا هو القاضي الكبير الرئيسي، والقضاة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثانية عشرة هم القاضي الكبير، القاضي العالي الدرجة، وتحدد درجات القضاة وفقا لمناصبهم وقدراتهم المهنية وأخلاقهم وإنجازاتهم في أعمال المحاكمة ومدة عملهم. ويرقون تدريجيا وفقا لنتيجة الفحص السنوي والمحاكم التي يعمل القضاة فيها هي التي تقوم بالتنظيم والفحص السنوي لهم والذي يجري بأسلوب الجمع بين المسؤولين والجماهير، والجمع بين الفحص في الأيام العادية والفحص السنوي.

**نظام الهيئة القضائية:** يقصد بنظام الهيئة القضائية نظام تشكيل الهيئة القضائية من ٣ قضاة فما فوق أو من ٣ قضاة ومحلفين شعبيين فما فوق، يجب أن يكون عدد أفرادها فرديا، يكون ٣ عادة، يطبق مبدأ "الأقلية تتبع الأكثرية" ويتم الحفاظ على آراء الأقلية بالتسجيل. يتمتع القضاة والمحلفون بنفس الحقوق، ويجب تكوين الهيئة القضائية لمعالجة القضايا، باستثناء القضايا المدنية البسيطة للحكم الابتدائي والقضايا المذكورة في القرارات القانونية الأخرى.

## النظام الانتخابي في الصين

ان ممارسات البناء والإصلاح في جمهورية الصين الشعبية خلال السنوات المنصرمة ، اثبتت أن الصين نجحت في إنشاء نظام للأحزاب السياسية خاصا بها، يقوم على قيادة الحزب الشيوعي الصيني والتعاون بين الأحزاب المختلفة، وممارسة الحزب الشيوعي الصيني لحكم البلاد ومشاركة الأحزاب المختلفة في الحياة السياسية، هذا النظام الذي تشكل في الصين له خصائص صينية:

– أساس هذا النظام الحزبي السياسي الجديد هو قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وهدفه هو التضامن والتعاون وتحقيق الفوز المشترك، أما الأحزاب السياسية المختلفة الأخرى فهي ليست أحزابا معارضة بل هي أحزاب صديقة وأحزاب مشاركة في الشؤون السياسية، في مسيرة تشكيل هذا النظام الحزبي الذي يتميز بالخصائص الديمقراطية، استفادت الصين من منجزات الحضارة العالمية.

– يحترم هذا النظام الجديد الإرادة الديمقراطية ويسعى إلى صنع وتنفيذ القرارات بطريقة مهنية،

– لا يقوم حزب سياسي بمفرده بصنع القرارات حول السياسات أو الخطط الهامة، بل يتعاون الحزب الشيوعي الصيني ويتضامن مع الأحزاب السياسية المختلفة، بموجب الدستور، في التشاور الديمقراطي، بشأن القضايا الهامة وصنع القرارات بصورة علمية لتخطيط مستقبل الأمة الصينية وتحقيق النتائج الإيجابية في بناء الدولة.

– وفقا لقانون الانتخابات، يختار الناخبون مباشرة نواب المجالس على مستوى المحافظات والبلدات في حين ينتخب نواب المجالس فوق مستوى المحافظة من قبل النواب على المستوى التالي الأقل، وينتخب نواب المجلس الوطني لنواب الشعب من قبل مجالس المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية، وتنتخب القوات المسلحة نوابها، ويمكن لجميع الأحزاب والمنظمات الشعبية تقديم مرشحين بصورة مشتركة أو منفصلة كنواب للمجلس الوطني، ويمكن لمجموعة تضم أكثر من ١٠ من نواب المجلس على مستوى المقاطعة تقديم مرشح أيضا، وينتخب نواب المجلس عن طريق الاقتراع السري ويجب أن يفوق عدد المرشحين عدد المقاعد الشاغرة بنسبة ٢٠ إلى ٥٠.%

يشار إلى المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني أحيانا باسم "الهيئة البرلمانية" في البلاد، ولكنه يختلف بشكل كبير عن البرلمان في النظام السياسي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، اذ يعقد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، الذي يبلغ عدد نوابه حوالي ٣٠٠٠ نائب، دوراته السنوية بانتظام .

**–يعد النظام الانتخابي لنواب في مجالس الشعب مزيجا من الانتخابات المباشرة وغير المباشرة،** هذا ترتيب براغماتي يراعى ضخامة مساحة الأراضي الصينية وحجم السكان، وهناك خمسة مستويات من مجالس الشعب، ففي المستوى الأقل للبلدة والمحافظة ينتخب الناخبون النواب في مجالس الشعب بشكل مباشر، ويمثل هذا ما يربو على ٩٠ في المائة من النواب على جميع المستويات، ويقومون بانتخاب النواب في مجالس الشعب في المدن الذين يقومون بدورهم بانتخاب النواب على مستوى المقاطعات. وتتولى مجالس الشعب للمقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات بانتخاب النواب في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وهذا الترتيب يضمن أن يكون أعضاء المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ممثلين حقيقيين للشعب.

ويعد المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في النظام السياسي الصيني، ترتيبا يمكن المواطنين الصينيين من ممارسة سلطتهم باعتبارهم "سادة الدولة ".وينص الدستور على أن المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني هو أعلى هيئة في سلطة الدولة وتقف الحكومة المركزية ومحكمة الشعب العليا ونيابة الشعب العليا مسئولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، على عكس النظام الغربي الذي يقف فيه البرلمان بشكل متساو مع الحكومة والمحكمة كما أن سلطات التشريع والإدارة والعدل تتوازن وتقيد بعضها بعضا ،ولهذا التصميم الرأسي مميزات توحيد القوى

المختلفة في الحكم وتجنب الخلافات الداخلية ، وينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني الرئيس ونائب الرئيس ووزير العدل والنائب العام، ويتخذ قرارا أيضا بشأن اختيار رئيس مجلس الدولة بناء على ترشيح الرئيس،ويضم المجلس الوطني لنواب الشعب ٣٠٠٠ نائب كحد أقصى. وفى المجلس الوطني الحالي هناك ٢٩٤٣ نائبا، وعلى عكس أعضاء البرلمان في الغرب الذين يتخذون السياسة حرفة لهم ويكون لديهم عادة طاقم العمل الخاص بهم وفرق الحملات، فإن نواب المجلس الوطني لنواب الشعب ليسوا متفرغين والكثيرون منهم مواطنون عاديون وتم تصميم المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ليضم أشخاصا لهم خلفيات مختلفة لتحقيق تمثيل مستعرض نموذجي . وقد يكون النائب رئيس البلاد أو فلاحا، ومليونيرا شهيرا أو عاملا مهاجرا، ومحاميا أو عالم فضاء ولكونهم أفرادا من الشعب فإن نواب المجلس الوطني يستطيعون الدفاع عن مصالح الشعب والتعبير عن مطالبه ،وليس القيام بدور المتحدث باسم المال والسلطة.

وبدأت الصين منذ عام ٢٠١٦ دورة جديدة من انتخاب النواب لمجالس البلدات والمحافظات وقام ما يقارب ٩٠٠ مليون صيني بالتصويت وانتخاب ما يقارب ٢.٥ مليون نائب ، ويشارك أعضاء المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني بشكل فعال في شؤون البلاد، على الرغم من أنهم أعضاء غير متفرغين، وفى الدورة الكاملة السنوية يقومون بمراجعة الوثائق القانونية المهمة وتغيير الأفراد ويصوتون عليها إلى جانب تقديم اقتراحات ، وعندما تنتهي الدورة يتفاعلون مع الناس ويشاركون في برامج تدريب ويساهمون في التفتيش على إنفاذ القانون ومراجعة الشؤون الهامة أو العاجلة، ويدعى بعضهم لحضور دورات نصف شهرية . يدعم المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني قيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي ليس لديه مصالح خاصة له غير مصالح كل الشعب الصيني، ومن خلال المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني يصبح اقتراح الحزب الشيوعي الصيني الحاكم رغبة الدولة وفقا للإجراءات القانونية، وتضمن هذه العملية وحدة قيادة الحزب وان يصبح الشعب سيد البلاد إلى جانب حكم القانون، وعلى عكس النظام متعدد الأحزاب في الغرب، لا يوجد حزب أغلبية أو أحزاب أقلية في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وأعضاء المجلس الوطني ليسوا منقسمين إلى مجموعات سياسية مختلفة وفقا لخلفياتهم الحزبية ولكن إلى ٣٥ وفدا على أساس الأماكن التي تم انتخابهم منها، ومن بينها ٣١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدية بالإضافة إلى هونغ كونغ وماكاو وتايوان

**لقد اختارت الصين آلية صنع القرار العلمية، وهي التشاور الديمقراطي وهناك نوعان لممارسة الديمقراطية، الانتخابات الديمقراطية والتشاور الديمقراطي،** وعملية صنع القرار في الصين تحتاج إلى الفعالية العالية والأسلوب العلمي، بسبب ضخامة عدد سكانها، آلية التشاور هذه تحترم النظام والمنهج الديمقراطي ، مما يتفادى الانقسامات الاجتماعية الناجمة عن تعارض الآراء بين الأحزاب المختلفة. ويسعى التشاور السياسي إلى جعل المجتمع مجتمعا للشعب وضم

مزيج من الأفكار وإيجاد قاسم مشترك، مع احتواء الخلافات ، لذا لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الآلية تعد مساهمة جيدة للحضارة السياسية للبشرية.

## مشكلات النظام السياسي الصيني

يواجه الحزب الحاكم في الصين العديد من التحديات، وفي هذا الاطار سنركز على التحديات الآتية:

أولاً: انتشار ظاهرة الفساد

ثانياً: تحدي الأقليات الدينية

ثالثاً: تحدي القضايا الانفصالية

رابعاً: التحديات الاجتماعية

خامساً: وضع حقوق الانسان في الصين

أولاً: انتشار ظاهرة الفساد في الصين

يوجد في جميع المجتمعات وإن لم يكن بدرجات متفاوتة، ويمكن تعريفه على أنه سوء استغلال للسلطة والنفوذ لتحقيق منفعة خاصة، وهناك عدة معايير لتصنيف الفساد، فهناك معيار يركز على انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد إلى القطاع العام أو الخاص، ومعيار آخر يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ويتم فيه التفرقة بين التبادل الحر غير المشروط والتبادل الحر غير المقيد بشروط، وهناك أفعال تؤدى إلى الفساد مثل عدم الدقة في صياغة القانون، وتمتع المسئولين بدرجة أقل في المحاسبة، وهذا التعريف ينطبق على الفساد في الصين وكيف تتم محاربته .

وعندما بدأت الصين مشروعها الكبير وهو تحويل مسارها الاقتصادي لقوانين السوق تطلعاً نحو مزيد من النمو والتنمية ، فقد عانت الصين جراء هذا الانتقال من أضرار شديدة كادت تعصف بشرعية واستقرار نظامها، وأبرزها ظاهرة الفساد السياسي

وهناك مجموعة من المشكلات كانت سبباً في تفشي الفساد ومنها ما يلي :

١- مشكلات التحول الاجتماعية : فالمشكلة السياسية والاجتماعية تتمثل في كون الفساد السياسي يتم في المجال العام حيث يتبادل موظفو الدولة منافع من خلال مناصبهم الرسمية، أو يتم بين المجالين العام والخاص بحيث يستخدم موظفو الدولة ما يتمتعون به من امتيازات للسيطرة على الموارد بطرق غير مشروعة مع أصحاب المشروعات الخاصة.

٢- مشكلات التحول الاقتصادية والقانونية :وتتمثل في حقوق الملكية وخاصة في مجالي الزراعة والصناعة .

٣- مشكلات التحول الإدارية: وتتمثل في إعطاء الدولة سلطات واسعة تجاه المحليات في مجالات عدة منها: وضع الخطط وصياغتها، ترتيبات الميزانية، قرارات الاستثمار، وتوزيع المخصصات المالية والقروض، وتحديد مواقع المشروعات، وتوفير الدعم، وقد أدى التردد

في حسم اللامركزية الادارية إلى ظهور حالات فساد سياسي، وأطرافها من رؤساء المستويات المحلية، ومن يعلوهم في الهيراركية الادارية. وأبرز هذه الحالات هي انتشار قضايا التهرب الضريبي .

٤- مشكلات التحول السياسية : إن عدم اكتمال عملية التحول إلى اقتصاد السوق إلى جانب الفساد السياسي لابد أن يؤدى إلى انهيار في شرعية النظام السياسي، ولكن توجد عدة عوامل تسهم في إنقاذ شرعية هذا النظام السياسي الصيني، وهي:

**العامل الأول:** الأداء الناجح للاقتصاد الصيني، حيث توجد درجة رضاء شعبي على ما حققه النظام من نمو اقتصادي

**العامل الثاني:** اعتماد النظام الصيني في التحولات إلى السوق على أسلوب التدرج مع الاحتفاظ بالاستقرار الاجتماعي والسياسي .

**العامل الثالث:** استمرار سيادة قيم ثقافية معينة (الحرص على الاستقرار في مقابل رفض الفوضى) وعدم بروز دور قوى للمجتمع المدني بالرغم من تطور.

وقد خلقت عملية الإصلاح والنمو الاقتصادي السريع في الصين مصالح جديدة، ومراكز قوة اقتصادية سعت لاستغلال الأوضاع الجديدة لصالحها ، وكشفت إحدى الدراسات الصادرة في عام ٢٠٠٦، والتي تناولت ٣٠٦٧ قضية فساد، عن أن نحو نصف المتورطين في هذه القضايا كانوا من المسئولين أو الموظفين العاملين في مشاريع البنية التحتية وصفقات الأراضي وقطاع النقل .

على صعيد المحليات ينتشر الفساد في ضوء النفوذ المطلق الذي يتمتع به المسئولون هناك بشكل كبير، وطبقاً لبيانات النيابة الشعبية العليا، فقد تم التحقيق مع أكثر من ٤٢ ألف مسئول حكومي سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ بتهمة الفساد، حيث واجه ألفا منهم كل عام اتهامات جنائية. وفي مارس عام ٢٠٠٧، تم الكشف عن تسعة مسئولين كبار على مستوي الأقاليم والوزارات أدينوا بالفساد لنشاطاتهم في عام ٢٠٠٦. وكان ٤٠٠٤١ موظفاً حكومياً قد أحيلوا إلى التحقيق بسبب الفساد والإهمال في ذلك العام، كما تحدثت العديد من التقارير الصحفية عن امتداد فساد المحليات إلى الحزب الشيوعي الحاكم، وعن المبالغ الكبيرة التي استولي عليها فاسدون من كوادره، حتى أن المسئولين الأقل مستوي نسبياً يمكن أن يجمعوا ثروة تضم عشرات ملايين اليونات. فضلا عن ذلك ينتشر الفساد داخل المؤسسة القضائية، خاصة في الأقاليم والمقاطعات البعيدة، وترتبط الأشكال الرئيسية للفساد القضائي إما بالرشوة الواضحة أو- في الحالات الحساسة- بالتدخل من قبل الحكومة أو المسئولين الحزبيين، وقد أظهرت بعض القضايا أن الفساد في السلطة القضائية يتسم بقدر كبير من الشمول والتنظيم.

## **ثانياً**: **تحدي الأقليات الدينية في الصين**

أبرز الأقليات الدينية في الصين هي:

١- الأقليات الإسلامية .

٢-- الأقليات المسيحية.

٣- الأقليات اليهودية .

يكتسب موضوع تحدي الأقليات الدينية في الصين أهمية خاصة، وذلك استناداً إلى اعتبارات عدة، من أبرزها :

١- الموقف المتشدد الذي اتخذه النظام الشيوعي الحاكم لفترة طويلة حيال أصحاب العقائد الدينية في البلاد، بسبب موقف الشيوعية المعروف من "الدين" وذلك قبل الأجواء الانفتاحية التي بدأت تشهدها الصين خلال العقدين الأخيرين.

٢- تقاطع خطوط ما هو ديني مع ما هو قومي، حيث تنتمي الأقلية الدينية الواحدة إلى عدة قوميات، وهذا واضح بشكل أكبر في حالة الأقلية الإسلامية. ومثل هذا الوضع من شأنه أن يحد كثيراً من قوة تماسك هذه الأقليات، بما ينال من قوة دورها المحتمل على الساحة السياسية.

٣- الإمكانات الحالية والمستقبلية لتلك الأقليات لتدعيم دورها على الساحة الصينية، في ظل العديد من المتغيرات وفي مقدمتها طبيعة تركيبتها القومية وحالة الانفتاح التي تشهدها الصين حاليا.

## **ثالثاً**: **تحدي القضايا الانفصالية في الصين**

تعد الحركة الانفصالية حركة سياسية تعبر عن مطلب مشترك لجماعة من الناس لتحقيق هدف أساسي يتمثل في التغيير الكلى لجوهر النظام القائم بطريقة تتيح لهم الاستقلال عن هذا النظام، وتكوين نظام آخر خاص بهم يتفق مع أهدافهم ونظامهم للقيم وسلوكهم الجمعي، وذلك من خلال وسائل عدة تتراوح بين السلم والعنف، وتتنوع الأسباب التي تدفع هذه الحركات للانفصال ما بين أسباب عرقية، أو سياسية، أو دينية، أو ثقافية، أو لغوية، وقد يتوافر في الحركة عامل منها أو مجموعة من العوامل، وفى هذا السياق تواجه الصين تحدي تمسك تايوان باستقلالها العام عن الأراضي الصينية، كما تواجه مطالب ملحة بالانفصال في منطقتي سينكيانج (تركستان الشرقية) والتبت الواقعتين في أقصى غربي الصين، وهما نموذجان لحركات انفصالية يعد البعد الديني العنصر المحرك للأولى، والبعد القومي العامل الأساسي للثانية .

وقد أعلنت الصين عن رؤيتها للنظام الدولي الجديد في شكل بيان رسمي صدر في ١٨ أغسطس ٢٠٠٣ والذي أكد على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم

التدخل في الشئون الداخلية فالصين تؤكد على أهمية عدم التدخل في شئونها الداخلية، خاصة في قضايا تايوان، والتبت، وهونج كونج ولها مواقف حاسمة في هذا الشأن وغيرها من القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والعولمة والإصلاح ومعالجة النزاعات الدولية سلميا، ومعارضة استخدام أو التهديد باستخدام القوة، ودعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة، والمساواة في السيادة بين الدول أياً كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية، واحترام الظروف القومية الخاصة بكل دولة والبحث عن أرضية مشتركة، وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة .وتبرز أهم القضايا الانفصالية في الصين كالآتي:

١- تحدي القضية التايوانية.

٢- تحدى قضية التبت .

٣- تحدي قضية سينكيانج .

٤- الصراع بين الصين وتركستان الشرقية.

## رابعاً: التحديات الاجتماعية في الصين

على الرغم من نجاح الصين، خلال العقود الثلاثة الماضية، في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ضوء سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها البلاد منذ آواخر السبعينيات، إلا أن الحكومات الصينية لم تكن على القدر ذاته من النجاح في المجال الاجتماعي، حيث صاحب التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، التي أصبحت تهدد التنمية الصينية ككل. وتتمثل أبرز تلك المشكلات في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين المدن والريف، وبين المناطق المختلفة، هذه الفجوة لم تقتصر على التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة فحسب، بل تخطت ذلك إلى التفاوت في المستويات التعليمية والصحية، وما صاحب ذلك من اضطرابات وقلاقل اجتماعية، وكذلك استشراء الفساد في الصين. يضاف لذلك تأثير التحولات الاقتصادية على بعض الطبقات الاجتماعية في الصين. ويمكن مناقشة أبرز تلك التحولات و في مقدمتها أزمة الفقر النسبي والتفاوت الإنمائي في الصين، ويمكن مناقشة أبرز تلك المشكلات على النحو التالي :

١- الفقر النسبي والتفاوت الإنمائي في الصين قامت الصين منذ أواخر السبعينيات بتنفيذ مجموعة من السياسات، هدفت من خلالها إلى محاربة الفقر، وأحد الإنجازات المهمة التي حققتها الصين في هذا الصدد هو التخفيض الشديد للفقر المطلق .

٢- التفاوت في مستوى وجودة التعليم والأوضاع الصحية ، فيما يتعلق بالتعليم هناك تفاوت في توزيع الخدمات التعليمية عبر المناطق الجغرافية والجماعات المختلفة في الصين، فرغم التقدم المهم الذي حققته الصين في المجال التعليمي، إلا أن نظام التعليم في الصين يعانى من خلل وعدم توازن شديدين بين الريف والحضر .

٣- أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية: فهناك اتفاق عام على أن توزيع خدمات الرعاية الصحية عبر المناطق الجغرافية والجماعات السكانية في الصين يعد مشكلة اجتماعية خطيرة .

٤- التغيرات الديموغرافية في الصين: فهناك تغيرات جذرية فيما يتعلق بمعدل الخصوبة والعمر المتوقع عند الميلاد، فقد انخفض معدل الخصوبة بفضل السياسة الإنجابية في الصين من٦ أطفال لكل أم بعد الحرب العالمية الثانية إلى ١ طفل لكل أم في عام ٢٠٠٥

-أما فيما يتعلق بعملية التحضر في الصين: فوفقاً لإحصاءات عام ١٩٧٥، فقد بلغت نسبة سكان الحضر في الصين ١٧.٤% من السكان، زادت لتصل إلي ٥٠.٤% في عام ٢٠٠٥

٥- التحولات الاقتصادية والبرجوازية الصينية:

أثرت التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين عبر العقدين الماضيين علي إعادة تشكيل التركيبة المجتمعية هناك، حيث تضررت بعض الفئات، بينما استفادت بعض الفئات الأخرى، فقد تشكلت طبقات اجتماعية جديدة وأصبحت أكثر قوة .

٦- الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية في الصين

شهدت الصين في السنوات الأخيرة مجموعة كبيرة من الاضطرابات والاحتجاجات، كنتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، ووفقاً لتقديرات وزارة الأمن العام الصينية، فقد شهد عام ٢٠٠٥ نحو ٨٤ ألف اضطراب كبير شارك فيها نحو ٣٦٧ مليون صيني، بينما كان عدد تلك الاضطرابات ٨٧٠٠ عام ١٩٩٣ .

## **خامساً**: **وضع حقوق الانسان في الصين**

عند الحديث عن التحول الديمقراطي في الصين، فلابد من إيلاء عناية خاصة بموضوع حقوق الإنسان، والذي أصبح محل اهتمام متزايد على المستوى العالمي والوطني. إذ لما كان الانسان هو أساس التقدم والتطور الإيجابي لبناء المجتمع لذلك كان على الحكومات أن تكفل له حقوقه وحرياته الأساسية وحمايته من المخاطر، أن أي حكومة تحمى حقوق الانسان يجب أن تمارس – مثل غيرها من بلدان العالم- عقوبات قانونية على المجرمين، وهذا يعد حماية لحقوق الانسان، وبات على الصين أن تعمل على تحسين هذه الحقوق لكى تمضى بالمجتمع إلى الأمام ، ولكن أكدت معظم التقارير الدولية الصادرة بشأن الصين، وملفها في مجال حقوق الانسان على الانتهاك المنظم والمستمر لحالة حقوق الانسان في المجتمع الصيني، بل ولتصفية المعارضين والمنشقين. ويعد تقرير منظمة العفو الدولية (أمنيستي إنترناشيونالAmnesty International ) وذلك قبل افتتاح الدورة الأوليمبية في بكين شهر أغسطس عام ٢٠٠٨ هو

أهم تلك التقارير، نظراً لصدوره قبيل افتتاح الدورة الأوليمبية والذي جاء فيه "إن سجل حقوق الإنسان في الصين يسير من سيء إلى أسوأ، وليس إلى الأفضل، بسبب الألعاب الأولمبية التي ستستضيفها". مما أدى الى تدهور الاوضاع واصبحت عائق في طريق الإصلاح السياسي.

# النظام السياسي في الهند

**معلومات عامة /**

**الموقع والمساحة**

تعتبر جمهورية الهند سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، حيث تغطي مساحة شاسعة تبلغ ٣.١٦٥.٥٩٦ كم٢ مما أدى إلى تسميتها شبه القارة الهندية، وهي تمتد بين خطي عرض ٨.٤ و٣٧.٨ درجة شمالا، وبين خطي طول ٦٨.٧ درجة و٩٧.٢٥ درجة شرقا، وتمتد من الشمال إلى الجنوب بطول ٣٢١٤ كم ومن الشرق إلى الغرب بطول ٢٩٣٣ كم. وتحدها باكستان من الشمال الغربي والصين وأفغانستان وبوتان ونيبال من الشمال، وميانمار وبنغلاديش وخليج البنغال من الشرق، وسريلانكا من الجنوب الشرقي عبر مضيق بالك، وتشكل جبال الهمالايا التي تعد أعلى جبال العالم حدودها الشمالية. وتنقسم جمهورية الهند إلى ثلاثة أقاليم وشبه الجزيرة الهندية رئيسية، هي جبال الهمالايا وسهل جانجتيك

**السكان**

يقارب عدد السكان في الهند المليار ومئتي مليون نسمة، يسكن حوالي ٧٤% منهم في الريف بينما يعيش ٢٦% في المدن، وأدى تحسن الخدمات الصحية في فترة الثمانينات إلى زيادة الكثافة السكانية في الهند بسبب تناقص أعداد الوفيات، وتتميز الهند بوجود العديد من الديانات مثل: الهندوسية، والبوذية، والسيخ، والجانية، والإسلام، وتتنوع الأعراق فيها بشكل كبير .

**الديانة**

يمثل الدين عاملا محوريا في حياة الشعب الهندي، ويدين حوالي ٨٢% من سكان الهند بالهندوسية (وهي ديانة ترجع في أصولها إلى الهند). ويوجد حوالي ١٢% يدينون بالإسلام خاصة من بين سكان الحضر، و٢.٣% مسيحيون، و٢% سيخ، و٤% بوذيون، بالإضافة إلى أقليات تدين بديانات أخرى، وعلى الرغم من تعدد الأديان فإن الهند دولة علمانية كما جاء في مقدمة الدستور

**اللغة**

اللغة الهندية هي اللغة الرسمية طبقا لما جاء في الدستور، حيث يتحدث بها حوالي ٤٠% من السكان. ويوجد حوالي ١٦٥٢ لغة ولهجة مستخدمة في الهند، منها حوالي ٢٤ لغة لا يقل عدد

المتحدثين بكل منها عن مليون نسمة، مثل اللغة البنغالية التي يتحدث بها حوالي ٨% من السكان، والتلجو، والمارثية، والتامبلية، والأوردية، والكانادية، وماليالم، والسنسكريتية، والسندية، والكشميرية، والبنجابية، والأسامية، والنيبالية، والأورايا، هذا بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية

**الاقتصاد**

الهند غنية بمواردها الطبيعية، حيث تتنوع الطبيعة فيها من الصحراء الجرداء إلى الغابات الاستوائية، كما أن بها العديد من الأنهار التي تنبع من الجبال الشمالية حاملة معها الطمي إلى السهول في أسفل وتعتبر الأرض والمياه من أهم الموارد الطبيعية في الهند، حيث إن ٥٤.٣% من أرضها قابل للزراعة، كما أنها غنية بمصادر المياه العذبة. وتغطي الغابات حوالي ٢١.٦% من مساحتها ، ويمثل قطاع الزراعة بما فيه الغابات والصيد ٢٧.٧% من الناتج المحلي، ويعمل به حوالي ٦٧% من القوى العاملة (تقديرات ١٩٩٥). وأهم المحصولات الزراعية هي قصب السكر، والأرز، والقمح، والقطن، والجوت، والخضراوات، والتوابل ، ويسهم قطاع الصناعة بـ ٢٦.٣% من الناتج الإجمالي المحلي، ويعمل به حوالي ١٣% من القوى العاملة. والهند غنية بالثروة المعدنية حيث يوجد بها الفحم والحديد الخام والبوكسيت والنحاس والبترول والغاز الطبيعي والرصاص والذهب والفضة والزنك. وأهم المصنوعات هي الغزل والنسيج والحديد والصلب والآلات ومعدات النقل والأسمدة وتكرير البترول والكيماويات وأجهزة الكمبيوتر ، ويساهم قطاع الخدمات بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به حوالي ٢٠% من القوى العاملة. وطبقا لتقديرات عام ١٩٩٩ بلغ متوسط دخل الفرد ٤٥٠ دولارا. والوحدة النقدية هي الروبية الهندية ، **وأهم صادرات الهند هي:** الأحجار الكريمة والحلي والآلات الهندسية والمنسوجات القطنية والمنتجات البحرية والجلود والشاي والفواكه والخضراوات والرز والأدوات الكهربائية وأهم وارداتها: البترول ومنتجاته، الكيماويات غير العضوية، الحديد والصلب، الأسمدة، والبلاستيك. وأهم الدول التي تتبادل معها التجارة هي الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، والمملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وبلجيكا، وروسيا .

**التقسيم المحلي**

الهند مقسمة إلى ٢٨ ولاية وسبع مناطق اتحادية بما فيها مدينة دلهي والعاصمة هي نيودلهي وكبرى المدن هي بومباي ودلهي ومدراس وحيدر آباد

## مؤسسات النظام السياسي الهندي

**مؤسسات السلطة المركزية( الاتحادية)**

**اولا : السلطة التشريعية الاتحادية :**

يختلف تكوين المجالس البرلمانية من دولة لأخرى وذلك تبعاً لاختلاف تكوين الدول وظروفها السياسية، لذا فقد يتكون البرلمان من مجلس واحد أو مجلسين، يختلف كل منهما عن الآخر في كيفية تشكيله واختصاصاته، والظروف السياسية في الهند وتكوين الدولة اقتضى بأن يكون البرلمان الاتحادي مكوناً من مجلسين الأول يمثل الشعب وهو (لوك سابها)، والآخر يمثل الولايات الهندية وهو ( راجيا سابها).

**١- مجلس الولايات ( راجيا سابها):**

يتكون مجلس الولايات من (٢٥٠) عضواً، منهم (٢٣٨) عضواً منتخبون عن الولايات الاتحادية – الأقاليم التي تديرها الحكومة المركزية، و(١٢) عضواً يعينهم رئيس الجمهورية ممن تتوافر فيهم المعرفة والخبرة العملية في قضايا الآداب والعلوم والفنون والخدمة الاجتماعية، ويتم توزيع مقاعد المجلس وفقاً لعدد سكان كل ولاية وإقليم.

يعّد مجلس الولايات ( راجيا سابها) مجلساً دائما غير قابل للحل كما هو الحال مع مجلس الشعب، أما مدة العضوية في المجلس فقد تم تحديدها بست سنوات، على أن يتجدد ثلث الأعضاء كل سنتين، فضلاً عن أحقية العضو بالترشيح لدورتين في مجلس الولايات، كما أن نائب رئيس جمهورية الهند يعد رئيساً لمجلس الولايات ( راجيا سابها)، أما منصب نائب رئيس المجلس فيتم شغله عن طريق انتخاب أحد أعضاء المجلس، ومن شروط العضوية في مجلس الولايات هي:-

١- أن يكون مواطناً هندياً .
٢- لا يقل عمره عن ثلاثين عاما .
٣- ان تتوفر فيه شروط اخرى يقررها البرلمان بقانون.

فيما يخص كيفية انتخاب أعضاء مجلس الولايات ( راجيا سابها)، فإن ممثلو كل ولاية يتم انتخابهم من قبل الأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية للولاية، أما الأقاليم التي تديرها الحكومة المركزية فإن الدستور الهندي ترك للبرلمان الاتحادي طريقة انتخاب ممثليهم من خلال قانون خاص يحدده البرلمان الاتحادي.

هناك من يتساءل عن جدوى مثل هذا المجلس في البرلمان الاتحادي للهند، فهو مجلس ضعيف إذا ما قورن بمجلس الشعب ( لوك سابها)، إذ تتحدد وظيفته بنطاق ضيق ، ففي حالة التشكيك في أحد المشاريع القانونية أو المالية داخل البرلمان، يتم عقد جلسة مشتركة لكلا المجلسين ( مجلس الشعب ومجلس الولايات) لتسوية هذا الخلاف، ولكل عضو في كلا المجلسين صوت واحد، وبما أن مجلس الشعب يضم ضعف عدد أعضاء مجلس الولايات، فأن قوة مجلس الولايات تتلاشى أمام مجلس الشعب مما يفقد الأول أهميته، وهذا ما دفع البعض إلى تشبيهه بمجلس اللوردات في البرلمان الانجليزي.

**٢- مجلس الشعب( لوك سابها):**

تجمع بعض الدساتير في الأنظمة البرلمانية ما بين الانتخاب والتعيين لاختيار أعضاء المجالس النيابية، وهذا هو الحال في اختيار أعضاء مجلس الشعب الهندي اذ يتألف من (٥٥٢) عضواً، بينهم (٥٣٠) عضواً يتم انتخابهم مباشرة من الدوائر الانتخابية، فضلاً عن (٢٠) عضواً يتم اختيارهم من قبل البرلمان لتمثيل الأقاليم التي تديرها الحكومة المركزية ، كما يقوم رئيس جمهورية الهند بتعيين عضوين على الأكثر لتمثيل الجماعة (الانجليزية – الهندية) ، أما شروط العضوية في مجلس الشعب فقد حددها الدستور الهندي في المادة (٨٤) بثلاث فقرات هي:

أ- أن يكون مواطناً هندياً.

ب- لا يقل عمره عن خمسة وعشرون عاماً.

ج- ان تتوافر فيه صفات أخرى تنظم بقانون.

كما حدد الدستور الهندي مدة العضوية في مجلس الشعب بخمس سنوات، وأعطى لرئيس الجمهورية حق حله قبل انتهاء مدته، إذ إن حل المجلس النيابي من قبل رئيس الدولة يعّد من أهم مظاهر تدخل رئيس الدولة في سير عمل المجلس النيابي في الأنظمة البرلمانية، وان حل المجلس النيابي أما أن يكون حلاً رئاسياً أو وزارياً، فالحل الأول يلجأ إليه رئيس الجمهورية عندما يكون هناك خلاف بينه من جهة وبين المجلس النيابي والوزارة من جهة أخرى، فيعمد إلى حل المجلس النيابي وإقالة حكومة الأغلبية ، كما حصل عام ١٩٩٠م عندما قام رئيس جمهورية الهند بإقالة وزارة ( براتاب سنج)، وكلف احد الأحزاب السياسية التي لا تملك سوى ستون مقعداً في البرلمان بتشكيل الوزارة، والغاية من ذلك هو الرجوع إلى الشعب وتحكيمه في النزاع القائم، ويكون حل المجلس النيابي في هذه الحالة متمماً لإقالة الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان، أما الغاية من تشكيل وزارة الأقلية هو لإجراء الانتخابات.

أما الحل الوزاري هو عندما يقوم رئيس الدولة بحل المجلس النيابي بناءً على طلب من الوزارة، وذلك عند حدوث نزاع بين الوزارة والمجلس النيابي، فقد لجأ رئيس جمهورية الهند إلى حل مجلس الشعب بناءً على توصية رئيس الوزراء عام ٢٠٠٤، ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة، إذ أن الدعوة لإجراء انتخابات جديدة هو قيد تضعه الدساتير البرلمانية لمنع السلطة التنفيذية من التعسف في استعمال حق الحل، كما أن حل المجلس النيابي قبل انتهاء مدته تعد من ابرز أنواع رقابة السلطة التنفيذية على أداء المجلس النيابي، ومع ذلك فأن الدستور الهندي أجاز تمديد عمل مجلس الشعب عند إعلان حالة الطوارئ لمدة لا تزيد عن سنة بقانون يصدره البرلمان الهندي، ولا تطول عن مدة ستة أشهر بعد انتهاء نفاذ إعلان حالة الطوارئ.

يختار مجلس الشعب الهندي في أول جلساته اثنين من أعضائه ليكون احدهما رئيساً للمجلس والآخر نائباً له، وكلما خلا منصب أي منهما يقوم المجلس باختيار خليفة له من بين أعضائه.

إن العضو الذي يتولى منصب رئيس مجلس الشعب أو نائب رئيسه عليه أن يترك منصبه إذا انتهت عضويته ، وله أن يستقيل في أي وقت ، كما يجوز عزل رئيس المجلس من منصبه بقرار يوافق عليه أغلبية أعضاء مجلس الشعب، وإذا خلا منصب رئيس مجلس الشعب يتولى نائب رئيسه مهام الرئاسة، وان كان منصب نائب رئيس مجلس الشعب خالياً ايضاً يقوم رئيس الجمهورية بتعيين عضواً من بين أعضاء المجلس للقيام بمهام رئاسة المجلس، أما إذا تغيب رئيس مجلس الشعب عن أية جلسة يتولى رئاستها نائبه، فإن كان هذا الأخير متغيباً ايضاً يتولى رئاسة المجلس من يعين لذلك من الأعضاء طبقاً للائحة الداخلية للمجلس.

أما وظائف البرلمان الهندي واختصاصاته فهي واسعة، ولكن الوظيفة الاساس هي الوظيفة التشريعية المتمثلة بسن القوانين، إذ إن الغاية الأساسية من الجهاز التشريعي في الأنظمة الديمقراطية هو إيجاد القواعد القانونية وصياغتها في صورة تضمن المصلحة العامة، وفي هذا المجال أعطى الدستور الهندي الحق لأعضاء البرلمان باقتراح مشاريع القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، فضلاً عن أن إقرار القوانين الخاصة بالشؤون المالية هي من ضمن اختصاص البرلمان الاتحادي الهندي، ولمجلس الشعب الأثر الأكبر في اتخاذ هكذا قوانين.

يشترك رئيس الدولة مع البرلمان في إصدار القوانين في الأنظمة البرلمانية، إذ من حق رئيس الدولة اقتراح مشاريع القوانين على البرلمان، فضلاً عن المصادقة على مشاريع القوانين التي يناقشها البرلمان، إذ لا يمكن إصدار القوانين دون مصادقة رئيس الدولة عليها، ومن حق رئيس الدولة الاعتراض على القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية، وعند اعتراضه عليها لا تعد هذه القوانين ملغية وإنما تعاد إلى البرلمان ويتم دراستها مجدداً، وهذا الحق يعد وسيلة من وسائل رقابة السلطة التنفيذية على البرلمان، وهذا ما أكد عليه الدستور الهندي في مادته(١١١) ،إذ أعطى لرئيس جمهورية الهند حق المصادقة على مشاريع القوانين المحالة إليه من قبل مجلسي البرلمان الهندي، وعليه التصديق على مشاريع القوانين في اقرب فرصة ممكنة بعد تقديمها إليه، وان لم يصادق على المشروع المقدم إليه فأنه يرجع المشروع إلى البرلمان لإعادة النظر فيه، وإدخال التعديلات التي أوصى بها، وإذا تم إقرار المشروع ثانيةً في البرلمان معدلاً أو دون تعديل وقدم إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليه فليس له في هذه الحالة أن يرفض التصديق.

ومن الوظائف الأخرى للبرلمان الاتحادي الهندي هي الوظيفة الرقابية، التي تتمثل بالرقابة على عمل مجلس الوزراء المسؤول مسؤولية جماعية أمام مجلس الشعب، كما أنه يجوز

للبرلمان ان يوجه قرار اتهام إلى رئيس الجمهورية، فعلى الرغم من عدم مسؤولية رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية ، إلا انه يحق للبرلمان توجه الاتهام إلى رئيس الدولة ومحاكمته عما يأتيه من جرائم خلال تأديته لوظيفته، إذ إن عدم مسؤولية رئيس الدولة في النظام الجمهوري البرلماني تكون عدم مسؤولية نسبية، ومعنى هذا أن رئيس الجمهورية وان كان غير مسؤول سياسياً إلا انه يخضع للمسؤولية الجنائية، وأشار الدستور الهندي إلى ذلك في المادة (٦١)، إذ أجاز توجيه الاتهام إلى رئيس الجمهورية إذا ثبت انتهاكه للدستور، ويترتب على ذلك إقالته من منصبه.

ونظراً لتعدد وظائف البرلمان الهندي فأنه شكل لجان مختلفة يعتمد عليها لإتمام بعض المهام، وننقسم إلى ثلاث لجان وهي:-

أ- لجان عامة : وتختص بالدرجة الأولى بتنظيم المجلس ومنها لجنة اللائحة واللجنة الاستشارية ولجنة الارتباطات الحكومية، وهذه الأخيرة أوكلت إليها مهام عددية أهمها أن تقرر الوعود والالتزامات التي يغطيها الوزراء من وقت إلى آخر في المجلس وان تقدم تقريراً عن مدى تطبيق هذه الارتباطات.

ب- اللجان التشريعية : وظيفتها دراسة جميع التشريعات بالتفويض وتقدم تقريراً إلى مجلس الشعب عما إذا كانت السلطات التي فوضها البرلمان قد تمت ممارستها في إطار القانون الذي فوض تلك السلطات .

ج- اللجان المالية : هناك لجنتان اتحاديتان مختصتان بالحسابات العامة والتقديرات المالية، وان لجنة الحسابات العامة تعّد المراقب لفحص العمليات غير السليمة من ناحية الإسراف والفساد، وأن الوثائق التي تقدمها هذه اللجنة تعّد وثائق ذات أهمية كبيرة، أما لجنة التقديرات المالية فإن وظيفتها الاساس تتمثل بالمراقبة المستمرة للنفقات الحكومية .

وهناك لجان أخرى مؤقتة يقوم البرلمان بتشكيلها لأداء وظيفة معينة ، وينتفي وجودها بإنجازها لعملها ، بعد تقديم تقريرها إلى البرلمان.

**ثانياً :- السلطة التنفيذية الاتحادية**

إن من أهم السمات العامة للنظام البرلماني هو ثنائية السلطة التنفيذية، إذ يوجد مجلس للوزراء إلى جانب رئيس الدولة في ممارسة الوظيفة التنفيذية، ولكن صلاحيات ومسؤوليات مجلس الوزراء هي أوسع بكثير من صلاحيات رئيس الدولة، إذ أن هذا الأخير مجرد من الصلاحيات لذا فهو غير مسؤول، كون المسؤولية توجد بوجود السلطة، ولا يجوز أن يجمع شخص واحد منصب رئاسة الحكومة والدولة معاً، وعليه فأن السلطة التنفيذية المركزية في الهند تتكون من رئيس الجمهورية والوزارة، ولكل منهما مهام ووظائف تختلف عن الأخرى وهي كالاتي:

**١. رئيس الجمهورية :**

تختلف دساتير الدول الجمهورية ذات النظام البرلماني على بيان طريقة اختيار رئيس الجمهورية، وكذلك تحديد مدة الرئاسة ، وما اذا كان يجوز إعادة انتخابه من عدمه، وعدد المرات التي يجوز فيها إعادة انتخابه، وعلى الرغم من أن الدساتير البرلمانية ذات النظام الجمهوري تتفق على اختيار رئيس الدولة من قبل البرلمان، إلا أن الدستور الهندي قد تبنى طريقة مغايرة، إذ يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل هيئة انتخابية تتكون من الأعضاء المنتخبين في كل من مجلسي البرلمان، والأعضاء المنتخبين في المجالس التشريعية للولايات، ولمدة خمس سنوات من تاريخ مباشرته لمهام هذا المنصب ، ومع ذلك له أن يستقيل من منصبه، أما فيما يخص شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية فهي:

١.أن يكون مواطنا هنديا.

٢.أكمل الخامسة والثلاثين.

أما بالنسبة إلى صلاحيات رئيس الجمهورية، فإن النظام البرلماني يتجه إلى وضع صلاحيات محددة له، وأن رئيس الجمهورية في الهند هو منصب رمزي لا يختلف كثيراً عن دور الملكة في بريطانيا ، وتبرز أهميته أثناء الأزمات السياسية، إذ أن منصب رئاسة الدولة في الأنظمة البرلمانية هو منصب شرفي أكثر مما هو منصب فعلي، لذا فإن الدستور الهندي قد أعطى لرئيس الجمهورية سلطات محددة قياساً بسلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي، وقد جعل حق استعمال هذه السلطات مقيد بنصيحة مجلس الوزراء؛ وذلك وفق التعديل الدستوري رقم(٤٢) لعام ١٩٧٦، فعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية إلا أنه يعمل بمشورة الوزارة.

ومن بين صلاحيات رئيس الجمهورية في الهند حق اقتراح القوانين والاعتراض على مشاريع القوانين المقدمة له من قبل البرلمان للمصادقة عليها، وله سلطة إصدار المراسيم وحق العفو العام وتأجيل تنفيذ العقوبة، كما له الحق في إلغاء أو استبدال الحكم الصادر من قبل محكمة عسكرية بحق أي شخص، ومنح رئيس جمهورية الهند سلطة إعلان حالة الطوارئ، حينما يكون هناك أمر يهدد سلامة الهند سواء كان حرب، أو عدوان خارجي، او اضطراب داخلي، وفي الواقع أن استعمال حق إعلان حالة الطوارئ تتم بطلب من قبل رئيس الوزراء كون رئيس جمهورية الهند يعمل على وفق مشورة الوزارة.

وقد تم استعمال سلطة إعلان الطوارئ في حالات كثيرة في الهند فقد جرى استعمالها في ولاية (البنجاب) بين عامي(١٩٥١ – ١٩٥٢) لمدى عشرة أشهر، وكذلك في (شرق البنجاب) بين الأعوام( ١٩٥٣ – ١٩٥٤) لمدة عام كامل، وفي ولاية (أندرو) في عام ١٩٥٤ لمدة أربعة أشهر، فضلاً عن استعمالها في ولاية (ترافنكور– كوشين) لمدة أحد عشر شهراً بين عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧، وايضاً في ولاية (كيرالا الجنوبية) بين عام( ١٩٥٩ – ١٩٦٠ ) لمدة

ستة أشهر، وكذلك في عام ١٩٧٦. ، كما أن تعيين رئيس الوزراء هو من بين صلاحيات رئيس جمهورية الهند، وكذلك يتم تعيين الوزراء بعد حصولهم على ثقة رئيس الجمهورية، فضلاً عن تعيين شخص ممن تتوافر فيه أهلية التعيين كقاضي في المحكمة العليا ليكون نائباً عاماً للهند الذي يقوم بتقديم المشورة للحكومة في المسائل القانونية، كما يقوم رئيس الجمهورية بتعيين قضاة المحكمة الاتحادية العليا في الهند.

وفي الهند فان نائب رئيس الجمهورية، يتولى رئاسة مجلس الولايات، ولا يجوز بحكم الدستور أن يتولى منصباً آخر، ووظيفة أخرى تدر عليه نفعاً، ومع ذلك فانه خلال الفترة التي يحل فيها نائب الرئيس محل رئيس الجمهورية لا يجوز أن يقوم بمهام منصب رئيس مجلس الولايات وذلك بموجب الدستور الهندي، ويتولى نائب الرئيس مهام رئاسة الجمهورية عند خلو منصب الرئيس في حالة موته أو استقالته أو عزله أو غير ذلك، لحين انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

يتم انتخاب نائب رئيس جمهورية الهند من قبل مجلس البرلمان، ويتم انتخابه لمدة خمس سنوات، وأكد الدستور الهندي بأن الشخص المرشح لمنصب نائب الرئيس يجب أن يكون من خارج مجلسي البرلمان، وان كان عضواً في أي مجلس من مجلسي البرلمان عليه التخلي عن العضوية عند فوزه بمنصب نائب الرئيس، ويشترط فيمن ينتخب نائباً للرئيس، أن يكون مواطناً هندياً وأن يكون قد أتم خمس وثلاثين سنة من عمره، كما يجوز عزل نائب رئيس الجمهورية بموجب قرار من قبل مجلس الولايات توافق عليه أغلبية مجموع أعضائه، ويقوم مجلس الشعب بإقراره، كما يجب انتخاب شخص لمنصب نائب الرئيس عند خلو هذا المنصب بسبب الموت أو الاستقالة او العزل أو غير ذلك، كما يحق للمحكمة الاتحادية العليا أبطال انتخاب احد الأشخاص لمنصب نائب الرئيس، ولا يترتب على ذلك بطلان الأعمال التي قام بها.

أما بالنسبة إلى وظائف نائب رئيس الجمهورية في الهند فهي وظائف محدودة وليس له في الواقع سلطات حقيقية، إلا إذا تم استدعاؤه لشغل منصب الرئيس عند غياب هذا الأخير، فضلا عن توليه منصب رئيس مجلس الولايات.

**٢- مجلس الوزراء :**

يعد مجلس الوزراء الطرف الثاني في السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، والذي يملك صلاحيات فعلية، إذ إن رئيس مجلس الوزراء هو الرئيس الفعلي للحكومة، ونص الدستور الهندي في مادته (٧٤) على أن يكون هناك مجلس للوزراء ، ويتم تكليف رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية ومن بين أعضاء مجلس الشعب، إذ إن اغلب الدساتير البرلمانية تعطي الحق لرئيس الدولة بتعيين رئيس الوزراء على أن يكون زعيم الحزب الحائزاً على أغلبية مقاعد البرلمان. وبما أن الوزارة هي التي تضطلع بأعباء الحكم في النظام البرلماني باعتبارها المحور الرئيس للسلطة التنفيذية، فإنها تكون مسؤولة عن أعمالها أمام البرلمان، وهذه المسؤولية قد تكون

تضامنية أو فردية تتعلق بوزير بمفرده، ومن حق البرلمان سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها، والدستور الهندي قد جعل مجلس الوزراء مسؤولاً بالتضامن أمام مجلس الشعب وذلك وفق الفقرة الثالثة من المادة (٧٥) من الدستور، أي يجب ان يكون حائزاً على ثقة مجلس الشعب، فأما أن يستمر ككل او تسقط الحكومة.

أما بالنسبة إلى الوزراء يتم اختيارهم من قبل رئيس الوزراء ومن بين أعضاء مجلس الشعب، ويقوم بعرض أسماءهم أمام رئيس الجمهورية من اجل موافقة الأخير عليهم، وتم شغل هذا المنصب أهم الشخصيات الهندية أمثال (جواهر لال نهرو) الذي عّد أكثر من مجرد رئيس للوزراء.

وتختلف الوزارة من حيث قوتها وضعفها تبعاً للنظام الحزبي السائد في النظام السياسي لكل دولة، وايضاً إلى عدد الأحزاب الحائزة على مقاعد في البرلمان، فعندما يتم تشكيل الحكومة من قبل حزب واحد تختلف من حيث قوتها فيما اذا تم تشكيلها من قبل عدة احزاب متحالفة ، فالحكومة الائتلافية تكون اضعف مقارنة بالأولى كون أعضائها ينتمون إلى أحزاب مختلفة وربما متعارضة في بعض الأهداف، وهذا عادةً ما يظهر في نظام تعدد الأحزاب السياسية ويمكن ملاحظته ذلك على الحكومة الهندية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ شهدت المرحلة السابقة سيطرة حزب (المؤتمر الوطني الهندي) على الحياة السياسية باستثناء المدة التي تولى فيها حزب ( بهارتيا جاناتا) الحكم عام ١٩٧٧، ولكنها لم تدم طويلاً، وهذا حال الحكومات الائتلافية التي تلاحقت بعد عام ١٩٩١، إذ لم يستطع اي حزب لوحدة تشكيل الوزارة، وشهدت الحكومات الائتلافية حالة من عدم الاستقرار والضعف مقارنة بالوزارات التي شكلها حزب المؤتمر الوطني.

أما فيما يخص مهام ووظائف الوزارة فهي تتولى صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدولة في الشؤون التي حددها الدستور ضمن ملحق المادة ( ٢٤٦) والتي بلغت (٩٧) اختصاصاً.

**ثالثاً:- السلطة القضائية الاتحادية :**

للهند نظام قضائي موحد في قمته المحكمة العليا ثم تليها المحاكم العليا ثم المحاكم الأدنى، وتحتل المحكمة الاتحادية العليا المكانة الأعلى في السلم القضائي للهند، وتتألف المحكمة الاتحادية العليا من كبير قضاة الهند ومن عدد لا يزيد عن سبعة عشر قاضياً، وللبرلمان الاتحادي أن يقرر زيادة هذا العدد بقانون، ويتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية، ويتولى قضاة المحكمة العليا مناصبهم حتى يبلغوا سن الخامسة والستين عاماً.

وللقاضي أن يستقيل من منصبه باستقالة مكتوبة يوقع عليها ويقدمها لرئيس الجمهورية، كما يجوز عزل القاضي من منصبه بأمر صادر من رئيس الجمهورية بناءً على طلب من كل

مجلسي البرلمان الاتحادي، ولا يكون الشخص اهلاً للتعيين كقاضي إلا إذا كان مواطناً هندياً وكان:-

أ. قاضياً لمدة خمس سنوات على الأقل في محكمة عليا أو في محكمتين عاليتين أو أكثر .

ب. أو كان محامياً لمدة عشر سنوات على الأقل أمام محكمة عليا أو محكمتين عاليتين أو أكثر

ج. أو أن كان في رأي رئيس الجمهورية بأنه من رجال القانون البارزين .

عند خلو منصب رئيس قضاة الهند أو في غيابه أو يكون غير قادر على الاضطلاع بمهام منصبه، يقوم رئيس الجمهورية بتعيين قاضي من بين قضاة المحكمة الاتحادية العليا لتولي منصب رئاسة المحكمة.

وتعّد العاصمة دلهي المقر الرسمي للمحكمة العليا، غير أنه يمكن اختيار أي مكان آخر بعد حصول موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح رئيس القضاة في هذا الخصوص.

تختص المحكمة الاتحادية العليا بموجب أحكام الدستور الهندي بالنظر في أي نزاع ينشأ بين حكومة الهند المركزية وبين حكومة أية ولاية من الولايات، أو بين ولايتين أو أكثر، وذلك إذا كان النزاع يتناول أية مسألة يتوقف عليها وجود حق شرعي، كما تنظر المحكمة الاتحادية العليا بالطعن في الأحكام أو القرارات أو الأوامر النهائية التي تصدرها المحاكم العالية في عموم الهند الخاصة بالمسائل المدنية والجنائية وغير ذلك، كما تختص المحكمة الاتحادية العليا بتقديم رأياً استشارياً لرئيس الجمهورية، ويجوز أن يحيل هذا الأخير موضوعاً ذا أهمية عامة إلى المحكمة العليا لبحثه ومناقشته، ومن الأمور الاستشارية المهمة التي قدمتها المحكمة الاتحادية العليا هي حالة الطوارئ في عام ١٩٧٧ التي أعلنتها رئيسة وزراء الهند ( انديرا غاندي)، فضلاً عن الرأي الذي أبدته المحكمة الاتحادية تجاه قضية تحديد النسل.

أن أي قانون تأخذ به المحكمة العليا يلزم كافة المحاكم في الأراضي الهندية، كما وتعمل كافة السلطات المدنية والقضائية على معاونة المحكمة العليا في أدائها لمهامها، ولا يجوز للمحكمة العليا أن تنطق بأي حكم إلا في جلسة علنية.

**الفرع الثاني : - مؤسسات سلطة (الاقاليم ) الولايات**

**اولاً:- السلطة التشريعية للولايات :**

إن لكل ولاية هيئة تشريعية تتولى سن القوانين التي هي من ضمن اختصاصها، وهذه الهيئة تتكون من مجلس في ولايات ( اندهرا برادشي، بيهار ، مادهيا برادشتي، جامو وكشمير، وماهاراشترا، وميسور، وبنجاب، واتار برادشتي) ، أما في الولايات الأخرى فأنها تكون أحادية المجلس، وعندما تكون الهيئة التشريعية لإحدى الولايات مكونة من مجلسين، يسمى احدهما( المجلس التشريعي) ويسمى الآخر( الجمعية التشريعية)، وعندما تكون مكونة من مجلس واحد يطلق عليه اسم الجمعية التشريعية، ويحق للبرلمان الاتحادي أن يصدر قانوناً يقضي بإلغاء

المجلس التشريعي لأية ولاية يوجد فيها مثل هذا المجلس أو بإنشاء مثل هذا المجلس في الولاية التي ليس لها مثله.

**١. المجلس التشريعي :**

يتكون المجلس التشريعي في الولاية من عدد لا يزيد عن ثلث عدد الأعضاء الكليين في الجمعية التشريعية في الولاية باستثناء المجلس التشريعي في جامو وكشمير، إذ إن عدد أعضاءه ٣٦ عضواً بموجب الفقرة (٥٠) من دستور جامو وكشمير، ويتألف المجلس التشريعي في الولاية كما يأتي:-

أ- ٣/١ من الأعضاء ينتخبون عن طريق الناخبين المكونين من أعضاء مجالس البلديات والمقاطعات وغيرها من السلطات المحلية في الولاية وحسب ما يحدده القانون .

ب- ١٢/١ من الأعضاء ينتخبون عن طريق الناخبين المكونين من خريجي أي جامعة في الهند، الذين تخرجوا منذ ثلاث سنوات على الأقل.

جـ- ١٢/١ من الأعضاء ينتخبون من خلال المدرسين الذين لديهم خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في المعاهد التعليمية .

د- ٣/١ من الأعضاء يتم انتخابهم من خلال أعضاء الجمعية التشريعية للولاية من غير أعضاءها

هـ- ٦/١ من الأعضاء يتم تعينهم من قبل المحافظ، على أن يكونوا من ذوي المعرفة والخبرة في الآداب والعلم والحركة التعاونية.

ينتخب المجلس التشريعي بأسرع وقت اثنين من أعضائه ليكون احدهما رئيساً للمجلس والآخر نائباً له، ويقوم بذلك ايضاً عند خلو أحد هذين المنصبين، والعضو الذي يشغل منصب رئيس المجلس التشريعي له أن يتخلى عن منصبه قبل انتهاء عضويته فيه، وذلك بتقديمه استقالة موقع عليها إلى نائب رئيس المجلس، كما يجوز إعفاؤه من منصبه بقرار صادر من المجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين، وعند خلو منصب رئيس المجلس يضطلع نائبه بأعباء الرئاسة.

يعّد المجلس التشريعي هيئة دائمة غير قابلة للحل، ومدة العضوية فيه ست سنوات، على أن تتجدد عضوية ثلث الأعضاء لكل سنتين، أما شروط العضوية فيه هي: ان يكون مواطنا هنديا، وبالغ من العمر ثلاثين عاما.

**٢.الجمعية التشريعية :**

تتكون الجمعية التشريعية في الولايات من أعضاء يبلغ عددهم ما بين (٦٠) عضواً كحد أدنى و(٥٠٠) عضواً كحد أقصى، وتستمر الجمعية بأعمالها لمدة خمس سنوات، وتنقسم كل ولاية إلى دوائر إقليمية يتم تحديدها عقب كل إحصاء سكاني بالطريقة التي يحددها القانون، كما يمكن

حل الجمعية بقرار من قبل المحافظ ، وفي حالة الطوارئ يمكن للبرلمان أن يصدر قانونا يقضي بتمديد مدة الجمعية التشريعية

تختار الجمعية التشريعية عضوين منها ليكون احدهما رئيساً لها والثاني نائباً له، ويحق لرئيس الجمعية التخلي عن منصبه، كما يجوز إعفاؤه من منصبه بقرار صادر عن الجمعية بأغلبية الأعضاء أما عن شروط العضوية فهي:-

أ. ان يكون مواطنا هنديا.

ب. بالغ من العمر خمسة وعشرين عاما.

وبالنسبة إلى صلاحيات السلطة التشريعية في الولايات فهي محددة قياساً بالسلطة التشريعية المركزية، فسلطة الهيئة التشريعية للولاية تتحدد بالمسائل المتعلقة في الولاية المعنية ،ولها حق تشريع القوانين في ضوء الصلاحيات التي خولها لها الدستور، فضلاً عن الوظيفة الرقابية التي تتمثل بحق سحب الثقة من مجلس وزراء الولاية الذي يكون مسؤولاً مسؤولية جماعية أمام الجمعية، اما فيما يخص اللغة المستعملة في الهيئة التشريعية للولايات، فأن لكل هيئة حق استعمال اللغة الرسمية للولاية التي توجد فيها هذه الهيئة.

**ثانياً – السلطة التنفيذية في الولايات**

يوجد تشابه بين حكومة كل ولاية في بنيانها والحكومة المركزية في الهند، إذ توجد الحكومة البرلمانية في الولايات كما توجد في الحكومة المركزية، ويكون على رأس السلطة التنفيذية في كل ولاية الحاكم أو ما يسمى ( المحافظ) ، فقد نص الدستور الهندي على أن يكون لكل ولاية حاكم، كما أجاز تعيين شخص واحد ليكون حاكماً لولايتين أو أكثر.

يتم تعيين الحاكم من قبل رئيس جمهورية الهند بقرار يصدره بإمضائه، ويستمر الحاكم في منصبه طالما هو متمتع بقبول رئيس الجمهورية، كما أن للحاكم حق الاستقالة من منصبه وذلك بتقديم طلب ( استقالة إلى رئيس الجمهورية للتوقيع عليه، ويتقلد الحاكم في كل ولاية منصبه لمدة خمس سنوات من تاريخ شغله له، ويستمر الحاكم( رغم انتهاء مدته) في الاضطلاع بمسؤوليات منصبه حتى يتم تولي خلفه، ويشترط فيمن يعين حاكماً أن يكون مواطناً هندياً بالغاً من العمر(٣٥) عاماً، ولا يجوز أن يجمع الحاكم بين وظيفة الحاكم وبين العضوية في أي من مجلسي البرلمان الاتحادي أو في المجلس التشريعي لأية ولاية، وان كل عضو في احد هذه المجالس يعين حاكماً، يعّد متخلياً عن عضويته من تاريخ توليه منصبه، كما لا يجوز للحاكم أن يتولى أي منصب آخر يعود عليه بفائدة.

وقد أوصى بعض دارسي السياسة الهندية بإلغاء منصب المحافظ، بحجة أن الحاكم لا يخدم أي هدف نافع وهو مجرد عبء على الميزانية، ولكن الرأي السائد الذي تؤيده التجربة العملية في الولايات الهندية منذ الاستقلال هو أن هناك حاجة لمثل هذه الشخصية في كل ولاية هندية.

يمارس الحاكم اختصاصات محددة تشبه الى حد ما اختصاصات رئيس الجمهورية في الهند، فهو الذي يعين رئيس وزراء الولاية، كما يتولى تكليف الوزراء أعضاء مجلس الوزارة في الولاية بناءً على مشورة رئيس وزراء لتلك الولاية، كما يعين حاكم كل ولاية محامياً عاماً لها، ممن تتوافر فيه الأهلية للتعين كقاضي في المحكمة العليا، ومهام هذا المحام تشبه المهام التي يقوم بها النائب العام للهند، إذ يضطلع بمهمة إبداء المشورة في الشؤون القانونية لحكومة الولاية.

كما أشار الدستور الهندي إلى أن من حق رئيس الجمهورية أن يصدر قرار بإقالة حاكم إحدى الولايات في أية حالة طارئة، ومن بين اختصاصات الحاكم العام للولاية حق منح العفو العام في الولاية وتأجيل تنفيذ العقوبة ووقفها والعفو عنها أو تخفيف الحكم الصادر على أي شخص متهم بأية جريمة ضد أي قانون يتعلق بأحد الأمور الداخلية في اختصاص السلطة التنفيذية للولاية.

وللحاكم اختصاصات رئيس الجمهورية تجاه البرلمان الاتحادي، وهي كالاتي :

١. إذ منح الحاكم حق دعوة الهيئة التشريعية للولاية للاجتماع في الزمان والمكان اللذين يحددهما الحاكم في بداية كل دورة للجمعية التشريعية وبعد كل انتخابات عامة.

٢. كما يقوم بإلقاء خطاب أمام الجمعية التشريعية أو المجلس التشريعي أو الاثنين معاً.

٣. له حق مخاطبة أي مجلس وقت ما شاء.

٤. له حق حل الجمعية التشريعية بناءً على نصيحة رئيس وزراء ولايته.

تم شغل منصب الحاكم في الولايات الهندية عدد من الشخصيات البارزة الذين تولوا فيما بعد مناصب سياسية مهمة أمثال (ذاكر حسين ) حاكم ولاية (بيهار) الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية، و(مورجاي ديساي) حاكم (بومباي) الذي أصبح رئيساً لوزراء الهند.

يوجد إلى جانب الحاكم العام للولاية مجلس وزراء مكون من رئيس وزراء الولاية والوزراء أعضاء مجلس الوزراء، ويعد مجلس وزراء الولاية هو صاحب السلطة الفعلية في الولاية كما هو الحال مع مجلس الوزراء في المركز، إذ نصت المادة (١٦٣) من الدستور الهندي على أن يكون لكل ولاية مجلس للوزراء يرأسه رئيس الوزراء لمعاونة الحاكم وإبداء المشورة له في مباشرته مهام أعماله، كما أكد الدستور الهندي على مسؤولية الوزارة أمام الجمعية التشريعية للولاية والتي تكون مسؤولية تضامنية.

يتراوح عدد أعضاء مجلس الوزراء في معظم الولايات بين عشرة أعضاء إلى أثنى عشر عضواً، ولا يوجد تحديد دستوري في هذا الشأن، ويرأس الوزراء أهم إدارات الحكومة في الولاية، كالمالية والإدارة العامة والداخلية والغذاء والتموين والتعليم والزراعة والغابات والطب والصحة والأشغال العامة، وغيرها.

وتصدر كافة الأعمال التنفيذية لحكومة أية ولاية باسم الحاكم، كما يتم التصديق على الأوامر والوثائق التي تصدر وتنفذ، من قبل الحاكم، وأشار الدستور الهندي انه على رئيس وزراء

كل ولاية أن يبلغ حاكم الولاية بكافة قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتصريف شؤون الولاية، وبالتشريعات التي يقترحها، وعليه أن يقدم ما قد يطلبه الحاكم من بيانات بشأن تصريف شؤون الولاية، وان يعرض في مجلس الوزراء أي أمر صدر بشأنه قرار من احد الوزراء ولم يسبق عرضه على المجلس.

**ثالثا:- السلطة القضائية في الولايات :**

نص الدستور الهندي على أن يكون لكل ولاية محكمة عليا، وتتكون كل محكمة عليا من رئيس وعدد من القضاة يتم تعينهم من حين لآخر وفقاً لما يراه رئيس جمهورية الهند، وللقاضي أن يستقيل من منصبه باستقالة مكتوبة يوقع عليها ويقدمها لرئيس الجمهورية، كما أن للأخير سلطة إقالة القضاة من مناصبهم، وشروط التعيين في إحدى المحاكم العالية هو أن يكون الشخص مواطناً هندياً وقد شغل منصباً قضائياً في الاتحاد الهندي لمدة عشر سنوات على الأقل، أو أن يكون محامياً أمام إحدى المحاكم العالية لمدة عشر سنوات على الأقل.

كما ويحق لرئيس الجمهورية نقل أي قاضٍ في إحدى المحاكم العالية إلى أية محكمة عليا أخرى بعد المشاورة مع رئيس قضاة الهند، وعند خلو منصب رئيس القضاة في إحدى المحاكم العالية أو عندما يكون رئيس القضاة عاجزاً عن القيام بمهام منصبه، يضطلع بهذه المهام من يعينه رئيس الجمهورية من بين القضاء الآخرين في المحكمة ذاتها، وإذا تبين لرئيس الجمهورية وجوب زيادة عدد القضاة في إحدى المحاكم العالية في إحدى الولايات فله أن يعين أشخاصا ممن تتوافر فيهم الأهلية اللازمة ليكونوا قضاة إضافيين للمحكمة لمدة يقوم بتحديدها بشرط أن لا تتجاوز سنتين.

يمتد اختصاص المحكمة العليا في الولاية إلى جميع القضايا التي تخضع لقوانين الولاية، فهي تنظر في القضايا المدنية والجنائية، وتقدم المشورة للمحاكم، وهي بهذا أشبه باختصاص المحكمة الاتحادية العليا ولكن ضمن نطاق كل ولاية، وتوجد في الهند محاكم أخرى اقل درجة من المحكمة العليا للولاية ، يقوم حاكم الولاية بتعيين قضاتها، وتكون خاضعة لأشراف وهيمنة المحكمة العليا في الولاية.

**الفرع الثالث :- العلاقة بين المركز والولايات :**

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الاتحاد والولايات في الاتحاد والهند، فمن الناحية التشريعية قد أكد الدستور الهندي بأن للبرلمان الاتحادي أن يسن قوانين تسري على كافة أنحاء الأراضي الهندية، ولا يجوز الطعن في شرعية أي قانون صادر من البرلمان بدعوى أنه تجاوز النطاق الإقليمي، وللبرلمان الاتحادي وحده السلطة في سن أي قانون بشأن أي أمر غير وارد في قائمة الشؤون المشتركة أو قائمة الشؤون المحلية، وفي حالة إعلان الطوارئ فإن للبرلمان الاتحادي سلطة التشريع لكل جزء من الأراضي الهندية وفي شأن كل أمر من الأمور الواردة في قائمة

الشؤون المحلية للولايات، وفي حالة تعارض أي حكم من أحكام قانون صادر من الهيئة التشريعية لولاية ما، مع حكم من أحكام قانون صادر من البرلمان في حدود اختصاصه أو تعارض مع أي قانون قائم بشأن احد الأمور المبينة في قائمة الشؤون المشتركة فأن القانون الصادر من البرلمان الاتحادي يكون هو الواجب تطبيقه سواء كان سابقاً أم لاحقاً للقانون الصادر من الهيئة التشريعية في تلك الولاية.

أما من الناحية التنفيذية فأن للسلطة التنفيذية الاتحادية الحق في ان تصدر لكل ولاية التوجيهات التي ترى أنها ضرورية، وتمارس السلطة التنفيذية في كل ولاية بطريقة تحترم القرارات الصادرة من قبل المركز، بحيث لا تعرقل أو تضر ممارسة السلطة التنفيذية للاتحاد لمهامها، أما في مجال العلاقات المالية فقد تم تقسيم أعباء الإدارة المالية فيما بين المركز والولايات.

استناداً على ما تقدم يمكن تسجيل عدة ملاحظات على طبيعة النظام السياسي في الهند، فعلى الرغم من الطبيعة (الفيدرالية) التي تبناها الدستور الهندي، إلا أنه لم يطبق كما يدل مفهوم (الفيدرالية)، إذ إن الدستور قد تم صياغته بصورة تجعل من السلطة التنفيذية مركز قوة وخاصة الوزارة، وهذا يتعارض مع أركان النظام البرلماني الذي يقوم على أساس التوازن والتعاون فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فمن ناحية أعطى الدستور الحق لرئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ التي من خلالها تدار أية ولاية بشكل مباشر من قبل المركز ، وعلى الرغم من أن هذا الحق هو لرئيس الجمهورية إلا أنه اقترن بمشورة الوزارة، ويمكن ملاحظة ذلك من حيث الواقع إذ إن جميع الحالات التي أعلنت فيها الطوارئ قد تمت بطلب من رئيس وزراء الهند، ومن ناحية أخرى أن النظام البرلماني قد أعطى الحق للوزارة حل البرلمان عن طريق رئيس الدولة وهذا لأجل تحقيق التوازن في الرقابة المتبادلة فيما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وان سيطرة حزب المؤتمر على مقاعد البرلمان لسنوات عديدة قد أمن تأييد الأغلبية البرلمانية لصالح الوزارة المنبثقة منه .

فضلاً عن أن الدستور الهندي قد أعطى صلاحيات واسعة لصالح المركز قياساً بتلك التي حددها للولايات ، وكما أعطى الأولوية للقوانين التي يصدرها البرلمان الاتحادي في حال تعارضها مع أحكام قانون تصدره الهيئة التشريعية لأية ولاية فيما يخص القائمة المشتركة، ففي هذه الحالة تفقد القائمة المشتركة المنصوص عليها في الدستور أهمية وجودها كون المركز يسعى دوماً لتوسيع صلاحياته على حساب الولايات .

## النظام الانتخابي في الهند:

إن اختيار النظام الانتخابي هو أحد أهم مقررات المؤسسات الديمقراطية، في معظم الحالات فإن اختيار أي نظام انتخابي خاص له بالغ الأثر على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، كما وأن استقرار النظام السياسي رهن بالنظام الانتخابي الذي يراعي العوامل التاريخية ، والاجتماعية للبلاد، وبناءاً على ذلك فقد حاولت العديد من الدول تكييف نظم انتخابية تتناسب تماماً مع طبيعة وواقع مجتمعاتها وظروفها.

ويقصد بالنظام الانتخابي هو النظام الذي يحول الأصوات إلى مقاعد برلمانية، بمعنى آخر الطريقة التي بمقتضاها يتم احتساب الأصوات المدلى بها في انتخاب عام من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المُتنافس عليها.

وتعد مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، وهي عملية تتم حالياً بشكل مدروس لا انتقائي كما كان سابقاً، ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني.

وهنالك ثلاثة أنواع أساسية من الأنظمة الانتخابية، هي نظام الانتخاب بالأكثرية، أو بالأغلبية، وهو النظام المتبع في الهند، ونظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، ونظام آخر مختلط يجمع بين خصائص الاثنين .

إن النظام الانتخابي السائد في الهند هو نظام الأغلبية البسيطة(الفائز الأول) ويُقصد بنظام الانتخاب بالأغلبية، هو حصول مرشح ، أو عدة مرشحين على عدد من الأصوات يفوق الأصوات التي حصل عليها أي من منافسيه فإنه يفوز بالمقعد النيابي المخصص لتلك المنطقة الانتخابية، وهذا النظام يعد من مُخلفات الاستعمار البريطاني الذي انتهى سنة ١٩٤٧، ويعد من أبسط أنواع أنظمة الأغلبية التعددية، يعني استعمال دوائر منفردة العضوية والتصويت المركزي للمرشح، إذ يقوم الناخب باختيار مرشح واحد فقط، والمرشح الفائز هو ببساطة الذي يفوز بأكبر عدد من الأصوات وأن سبب اختيار هذا النوع (الفائز الأول)، كونه يسهم في حصول أحد الأحزاب الكبيرة على أغلبية المقاعد النيابية، من خلال أحقية هذا الحزب في تشكيل الحكومة لوحده، ويؤدي إلى ظهور معارضة برلمانية متماسكة من خلال إعطائها مقاعد كافية لأداء دور إشرافي نقدي وتقديم نفسها كبديل واقعي للحكومة، وهذا بدوره يسهل تشكيل حكومات مستقرة ومتعاونة تؤدي إلى انسيابية العملية التشريعية، وتجري الانتخابات العامة في الهند كل(٥) أعوام

، يتم انتخاب أعضاء مجلس الشعب (Lok Sabha) ،من دوائر منفردة العضوية، أي نظام الدائرة الواحدة، بمعنى اختيار مرشح واحد لكل دائرة، وهذا ما متّبع في النظام الانتخابي في بريطانيا حالياً، على العكس من انتخاب أعضاء مجلس الولايات (Rajya Sabha)،الذي يتم بانتخاب غير مباشر عن طريق الجمعيات التشريعية بالولاية، وتعتمد الانتخابات في الهند على الإحصاء السكاني الذي يتم إجراءه، وأن كل المتغيرات التي تطرأ على الإحصاء تنعكس على عدد أعضاء مجلس الشعب (Lok Sabha).

بعد استقلال دولة الهند عام١٩٤٧م وتشكيل الجمعية التأسيسية فيها، كمجلس يقوم بمهام التشريع وتشكيل الوزارة ومراقبتها، تحوّلت فيما بعد إلى مجلس النواب بموجب نظام انتخابي في عام ١٩٥١م الذي عرّف باسم (قانون تمثيل الشعب)، الذي منح الحق لأي ناخب أن يرشح نفسه لنيل مقعد في البرلمان، ماعدا المقاعد المحجوزة، وكذلك مقاعد المناطق المستقلة، إذ يحتاج المرشح إلى أن ينتمي إلى تلك الجالية أو المنطقة المعنية كما طالب بعض أعضاء الجمعية شريطة المؤهلات التعليمية للمرشحين، إن قانون تمثيل الشعب تناول أيضاً بنداً حول عدم التأهيل لأعضاء البرلمان أو المرشحين للانتخابات، الذي أضيف بعد مضي عدة أعوام، ومعيار عدم التأهيل اليوم يشمل تدعيم التوتر الطائفي، وسوء استعمال المعابد، وارتكاب الجرائم ضد النساء، والفساد والإرهاب أو دعم الإرهاب، ولم تجري الهند أي تغييرات أو تعديلات على النظام الانتخابي المتبع فيها إلاَّ أن الأمر لم يخلو من محاولات عدة منها، مشروع قانون لحجز مقاعد النساء بالبرلمان في عام (١٩٩٦، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨)، وأخيراً في عام ٢٠١٠، تحت الضغط من قبل الحركة النسائية، وفي النهاية تمت الموافقة على مشروع القانون في مجلس الشعب (Lok Sabha) ،في ٢٠١٠، ولكن حتى الآن لم تتم الموافقة عليه في مجلس الولايات (Rajya Sabha) ، فضلاً عن محاولات اللجنة الوطنية في الهند للعمل بنظام الجولتين (أي أن تجري جولة ثانية بين المرشحين الأول والثاني في كل مقاطعة في اليوم الذي يلي الجولة الأولى)، إلا أن تقرير لجنة الانتخابات الهندية بعد انتخابات ٢٠٠٤ ، لم يتابع هذا الاقتراح، وفي انتخابات ٢٠١٤ ، تم السماح للمرة الأولى لمثليي الجنس بالمشاركة في الانتخابات العامة ، وتتولى مهمة الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها، والسيطرة عليها خاصةً فيما يتعلق بمهمة الإشراف على جميع الانتخابات الخاصة بعضوية البرلمان، وكذلك الانتخابات لشغل منصب رئيس الدولة ونائب الرئيس إلى مفوضية الانتخابات التي تعد جهة

دائمة تم إنشاؤها عام ١٩٥٠، وتتكون من رئيس المفوضية وعدد من المفوضين الانتخابيين يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة لمدة (٦) أعوام ، ويتم عزله من قبل البرلمان، وتعتمد الانتخابات في الهند على الإحصاء السكاني الذي يتم إجراءه، وأن كل متغيرات تطرأ على الإحصاء تنعكس على عدد أعضاء مجلس الشعب (Lok Sabha) ، لقد أفرز نظام الأغلبية البسيطة في جمهورية الهند نتائج متعارضة إلى حدٍ ما منذ تأسيس جمهورية الهند عام ١٩٤٧م حتى الوقت الراهن، الذي يمكن أن نميز بين مرحلتين في هذا الصدد:

- **المرحلة الأولى (١٩٤٧-١٩٧٧)** : تميزت هذه المرحلة بهيمنة (حزب المؤتمر الهندي) كحزب مسيطر على أغلبية المقاعد البرلمانية مع وجود أحزاب أخرى ، لكنها أحزاب ضعيفة وتغلُب عليها الصفة الطائفية والمناطقية...الخ. ويمكن إرجاع سبب قوة حزب المؤتمر في هذه المرحلة إلى طبيعة قياداته السياسية وعوامل أخرى ذكرناها سابقاً أكسبته قوة اجتماعية كبيرة ترجمها النظام الانتخابي بإعطائه الأغلبية المطلقة التي مكنته من الهيمنة على كل من البرلمان وتشكيل الحكومة، ونتيجةً لطبيعة ذلك الوزن المؤثر الذي أحتله حزب المؤتمر الهندي أستطاع عبر ذلك الوزن من بناء عملية تشريعية تتميز بالديناميكية الكبيرة والتي ساعدت على تغطية أغلب احتياجات الهند التشريعية.

- **المرحلة الثانية (١٩٧٧- ٢٠١٤)**: تميزت هذه المرحلة بانبثاق عدد من الأحزاب القوية والتي استطاعت تقويض مساعي حزب المؤتمر الهندي من نيل الأغلبية المطلقة، الأمر الذي قاد إلى خلق صراع حزبي أنعكس على العملية التشريعية بجعلها أقل فاعلية من المرحلة السابقة.

## القوى السياسية والحزبية والمجتمعية في الهند

**اولاا القوى الاجتماعية** : الهند واحدة من دول العالم التي تميزت بتنوع وتعقد كبيرين في التركيبة الاجتماعية لسكانها اذ تضمن مجتمعها اجناس متعددة وبيئات مختلفة كان لها الاثر في خلق عادات وتقاليد متعددة فضلا عن وجود اديان ولغات متباينة .

١-**التعددية الطبقية:** يتميز المجتمع الهندي بالتعددية العرقية فضل عن وجود تمايز طبقي واسع فيما بين السكان وذلك بفعل ظروف وعوامل عديدة وعززت هذه التعددية الطبقية والتركيب الطبقي التعددية في النظام السياسي اذ لازال يلعب دورا خطيرا في الحياة الاجتماعية والسياسية ،وقد نشا هذا النظام مع نشأة الهند منذ قرون عديدة وارتبط بصورة خاصة بالغزاة من الهنود

الآريين واكتسب خصائصه المميزة وجموده عبر قرون حتى اصبح يدخل كل منافذ الحياة الاجتماعية في الهند ولايزال يلعب دورا في النظام السياسي.

واعترض المختصون والعلماء على اصل ومستقبل التمايز الطبقي في الهند ولم يستطيعوا حتى يومنا هذا اعطاء تفسير مقنع لهذا النظام واسباب جموده فقد قسموا هذا النظام من خلال مفهوم اجتماعي على اساس ملكية وسائل الانتاج اضافة الى ارتباطها بملكية الارض حيث انتقلت هذه المجتمعات من البدائية الى الملكية المركزية كظاهرة ضرورية تقرر تركيبها بصفة اساسية بانقسام المجتمع الى اعضاء وتابعين للملك او الامبراطور ومعه الطبقة الحاكمة والفلاسفة ، لهذا انقسم المجتمع الى اربع طبقات رئيسية:

١- البراهمة تشمل الكهنة والمعلمين والفلكيين ٢- الشاتريا وتضم الملوك والمحاربين والاداريين ٣- الفيشيا تضم التجار والصيرفة ٤- الشودرا وتشمل الفلاحين والعمال، يضاف الى هذه الطبقات طبقة المنبوذين التي تكون اسفل السلم الاجتماعي ، وتنقسم الطبقات أعلاه إلى عدد من الطوائف وبتكاثرها تتجزأ إلى طوائف فرعية أخرى، وبهذا فإن المجتمع الهندوسي يضم إعداداً هائلة من الطبقات والطوائف، وأن أهم ما يميزها هو أن الطبقات والطوائف المختلفة لا تتزاوج فيما بينها وكل طبقة يطلق عليها (جاتي)JATI التي تعني الوحدة الصغيرة التي تحدد مكانة الشخص ودوره ،وهذه الوحدة او الطبقة تمتاز بصفة الجمود الاجتماعي لان كل طبقة تعتبر نفسها متفوقة على الطبقة التي تليها وهناك لا مساواة اجتماعية وقانونية فمثلا العقوبات تختلف باختلاف الطبقات.

٢-**التعددية اللغوية:** اللغة هي من أهم عوامل التماسك الاجتماعي كونها تقترب بين السكان وتساعد على تفاهمهم وترابطهم، وقلماّ تتكلم شعوب دولة ما بلغة واحدة، فعادة توجد اكثر من لغة واحدة ضمن الدولة وقد قيل قديماً : ( إن الهند ملخص العالم)، أي انها تجمع شتى اجناس العالم ، وتعد ملتقى الاديان، ومنبت للغات عديدة، فالهند هي الدولة الاولى في العالم من ناحية تعدد اللغات،وتنوع اللغات فيها يرجع الى اختلاف الجهات التي وفدت منها الموجات البشرية الى شبه القارة الهندية، وتواجه الهند منذ استقلالها وحتى اليوم المشكلة الثقافية وهي اللغة حيث يوجد فيها بحدود ( ١٦٥٢) لغة منها ١٨ لغة معترف بها في الدستور إضافة إلى ١٠٣ لغة دخيلة ، والملاحظ ان اللغة الانكليزية هي الوسيلة الاساسية للاتصال بين الفئات المثقفة في عموم الهند إضافة إلى الإعلام والتجارة وجاء هذا التأثير بسبب الاحتلال البريطاني الذي دام قرابة ٣٠٠ سنة ،ورغم المحاولات الجارية للتخفيف الاعتماد على اللغة الانكليزية والعودة إلى اللغة إلام غير إن عموم السلطة في الهند في الحكم والتعليم والسياسة (لا تتكلم غير الانكليزية ) إضافة إلى هناك نسبة من الشعب الهندي لا تتكلم غير الانكليزية لذلك احتلت اللغة الانكليزية مكانه خاصة في الحياة الاجتماعية ، وهذه التعددية جعلت من غير الممكن سيطرة أي لغة على

شبه القارة الهندية حتى اللغة الهندية لم تتمكن من فرض وجودها كما واجهت الهند قبيل استقلالها كيفية تقسيم البلاد من الناحية الإدارية هل على أساس جغرافي أم قبلي أم لغوي وبعد ٦سنوات من الاستقلال تم تنظيم الجمهورية على أساس الحدود اللغوية ،وتجدر الاشارة إلى أن التنوع اللغوي في الهند اثار اشكالات كبيرة، خصوصا عند عملية وضع اللغة الهندية موضع التطبيق فقد واجهت مصاعب اهمها اصدار قانون اللغة الرسمية عام ١٩٦٣ الذي اكد استمرار العمل باستعمال اللغة الانجليزية فضلاً عن اللغة الهندية للأغراض الرسمية في الاتحاد الهندي، وهذا اثار استياء البعض كونهم يرفضون استمرار استعمال اللغة الانجليزية لأنها لغة الاستعمار البريطاني ، بالمقابل طالبت المجموعات المتنوعة لغوياً تنظيم الولايات الهندية وفقاً الى اللغة السائدة في كل ولاية، ولكن هذا من شأنه أن يهضم حقوق اقليات لغوية عديدة كون بعض الولايات يتكلم سكانها اكثر من لغة.

٣- **التعددية الدينية:** يعد الدين عاملا من عوامل التجانس السكاني للدولة، فالدولة التي تسودها وحدة دينية تكون اكثر انسجاماً وتجانسا، وللدين دور مهم في استقرار الدول وسياستها فالتعدد الكبير للأديان ضمن الدولة الواحدة قد يكون مثار للفتن والمنازعات، ولعل اكبر المشاكل التي واجهتها الهند هي مشكلة التعدد الديني وقضية تحديد الهوية الدينية لها، فقد شهدت في النصف الثاني من القرن العشرين مواجهة متصاعدة فيما بين الأديان وكان اقساها الممارسات التي قامت بها جماعات هندوسية تحت ذريعة حماية الديانة الهندوسية وأخذت هذه الممارسات اشكالاً مختلفة كأعمال شغب وقتل وحرق وغيرها ، وكان من نتيجة التعصب الديني الذي الحق ضررا كبيرا على عموم القارة الهندية ان انفصلت الباكستان عن الهند سعيا" وراء حل هذه المشكلة غير ان هذا التقسيم لم يحلها بقدر ما ساهم في تعميقها على المستويين الداخلي والدولي ،ان التداخل بين الدين والسياسة في الهند لم يكن حدث اليوم فقد تأسست في القرن الثالث قبل الميلاد امبراطوريو (اشوكا) البوذية ومن خلال هذه الامبراطورية تعذرت الهيبة الاجتماعية للبوذيين ولكن على مر التاريخ نرى ان البوذية قد تم قمعها في الهند وخرجت الى الصين وسريلانكا والنيبال، وفي القرن الثاني عشر جاء دور المسلمين اذ احتلوا مركزا اساسيا ودينيا قويا في عموم الهند ووصلوا الى اوج سلطانهم ايام المغول وبعد دخول الاستعمار البريطاني بدأت مرحلة دعم الدين الهندوسي من خلال ضرب الطائفتين الاسلامية والهندوسية مما ساعد الهندوسية على النمو وبالتحديد خلال القرن التسع عشر كرد فعل ضد الحملات التبشيرية واحياء الحركة الفكرية الهندوسية .

**ثانيا \ القوى السياسية والحزبية في الهند:.**

أن سمة التنوع في المجتمع الهندي قد ألقت بضلالها على التركيبة الحزبية لذلك شهدت الهند ولادة الكثير من الأحزاب السياسية (ولا سيما بعد الاستقلال) اما قبل ذلك فقد بدأت الحياة الحزبية

في شبه القارة الهندية بعقود عديدة فقد تأسس حزب المؤتمر الوطني الهندي عام١٨٨٥ ومثل هذا الحزب الوعاء السياسي لجميع مثقفي وسياسي الهند إلا إن تفوق الأغلبية الهندوسية فيه وخصوصا" مع مطلع القرن العشرين دفع المسلمين إلى تأسيس حزب الرابطة الإسلامية عام ١٩٠٦ اذ مثل الحزب النخبة الإسلامية من المثقفين والملاك والصناعيين، وشهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تزايدا" في عدد الأحزاب السياسية في الهند بدرجة كبيرة ونشأت معظم الأحزاب الرئيسة من داخل حزب المؤتمر الهندي و ليس من خارجه ومن بين هذه الأحزاب ، حزب المؤتمر الاشتراكي الذي أصبح نواة لحزب براجا الاشتراكي والحزب الشيوعي أيضا الذي لم يطرد من المؤتمر حتى عام ١٩٤٥ هذا إلى جانب العديد من زعماء أحزاب المعارضة البارزين كانوا في وقت ما أعضاء عاملين في حزب المؤتمر.

وعد المختصون بالشؤون الهندية إن قسما من هذه الأحزاب لا تحمل سمة الحزبية وان كان النظام السياسي الهندي قد اعترف بها على أنها أحزاب سياسية إلا أنها وفي أحسن حالاتها لا تعد سوى جماعات مصالح أو ضغط على النظام من اجل تحقيق مطالب أعضائها ، وعلى مستوى القومي أم على المستوى المحلي على شكل تحالفات جبهوية حزبية (صغيرة أم كبيرة ) كان الهدف فيها الوصول إلى السلطة واغلب هذه التحالفات هي ترتيبات انتخابية تجمع أحزاب مختلفة لأيدولوجيات ما بين يساري أو يميني أو إقليمي أو ديني ، غايتها الأولى إضعاف مرشحي حزب المؤتمر ولم يكن حزب المؤتمر (لا سيما في بعض الولايات ) بعيدا عن سياسة التحالفات إذ كان يشترك في سياسة التحالفات من حين إلى أخر كما حصل في انتخابات ولاية (أندرا) عام١٩٥٥ وكان هدفه يدور حول هزيمة الشيوعيين وتحديهم عن طريق صناديق الاقتراع وتتميز الحياة السياسية في الهند بتعدد الأحزاب السياسية حيث هناك الحرية الكاملة في تشكيل أي تجمع أو حزب سياسي فقد وصلت عدد الأحزاب التي شاركت في انتخابات عام ١٩٥٢ قرابة ٧٠ حزبا سياسيا منها ما هو على مستوى عموم الهند ومنها ما هو على مستوى ولاية من الولايات وهذا ما يثير صعوبة في تقسيم هذه الأحزاب إلى يمين ويسار بالمفهوم المعروف لكل منهما.

وضع الكتاب والباحثون تصنيفات عديدة للأحزاب السياسية في الهند، يختلف كل منهما عن الآخر بحسب وجهات نظر كل باحث أو كاتب، وكان ( نهرو) من أوائل الذين تناولوا موضوع تصنيف الأحزاب السياسية الهندية ، إذ قّسمها إلى عدة مجموعات تضم المجموعة الأولى الأحزاب السياسية ذات الايديولوجيات الاقتصادية ، بينما تضم المجموعة الثانية الأحزاب الطائفية، والمجموعة الأخيرة تضم الاحزاب السياسية التي تعمل بإخلاص للمحافظة على الدولة العلمانية والديمقراطية.

ويمكن تقسيم القوى والاحزاب السياسية الفاعلة في الساحة الهندية الى ٣ مجاميع وهي:.

أ–التحالف الديموقراطي الوطني:

١–حزب بهاراتيا جناتا

٢– حزب المؤتمر الوطني ديسيا

٣–موريوكو درافيدا كازكام

٤–شيف سينا سواييماني ياكشيا وراشتريا ياكشا

٥– حزب تلوكو دسام

ب– التحالف التقدمي المتحد ويضم :

١– المؤتمر الوطني الهندي

٢– حزب لوك جانشاكتي

٣– راشتريا جناتا

٤– جاركاند موكتي مورجا

ج– الجبهة الثالثة وتضم:

١– حزب سماجادي ٢– حزب آم آدمدي ٣– عموم الهند درافيدا كازاكام ٤– جبهة تقدم عموم الهند ٥– حزب باهوجان ساماج ٦– الحزب الشيوعي الهندي(الماركسي –اللينيني) ٧– جناتا دا (المتحد) ٨– مهاراشترا ناقنيرمان سينا ٩– الجبهة الديموقراطية السيخية ١٠– مؤتمر ترينامول ١١– حزب مؤتمر يو اس آر.

فضلا عن ذلك يمكن تحديد طبيعة الأحزاب السياسية في الهند على مستوين هما:.

أ. الأحزاب السياسية على مستوى الوطني ، يمكن تحديدها في ضوء مارستها للحكم في التجربة البرلمانية في الهند منذ قيام الدولة عام ١٩٤٧ واستمرار قوة نفوذها في الهند وأبرزها:.

١. حزب المؤتمر الوطني الهندي INC

٢. حزب بها راتيا جاناتا BJP

٣. الحزب الشيوعي الهندي ICP

٤. حزب الجبهة المتحدة UF

ب . الأحزاب السياسية على المستوى الإقليمي والمحلي ، يمكن تحديدها في ضوء طبيعة تشكيلها والعضوية فيها ومنطقة نفوذها وقاعدة تأثيرها وأثرها في التجربة الهندية البرلمانية وهي:.

١. حزب أكالي دال AD

٢. حزب درا فيد يامو نتيرا كازامام DMKP

٣. حزب المؤتمر الوطني لجامو و كشمير NCJ٨K

وسنحاول أن نركز هنا على أكثر الأحزاب تأثيرا" ونفوذا" في الساحة السياسية الهندية وهما حزب المؤتمر الوطني وحزب بهارتيا جاناتا :

١. حزب المؤتمر الوطني الهندي :. تأسس هذا الحزب عام ١٨٨٥ وقد كان لبريطانيا دور أساسي في تأسيسه من اجل امتصاص نقمة وهياج الشعب الهندي حيال السياسة البريطانية في الهند ولم يكن هدفه في بداية تأسيسه الاستقلال فقد كان يدعو إلى التعاون مع البريطانيين والضغط عليهم من اجل منح الشعب الهندي تمثيل سياسي أوسع في حكم بلادهم هذا كله في إطار الإمبراطورية البريطانية والاستفادة من بريطانيا لتخليص الشعب الهندي من حالة التخلف التي يعيشها وعلى مختلف المستويات ، ويمكن تحديد أهداف الحزب من خلال دعوته إلى تحقيق الرفاهية للشعب الهندي وتأسيس دولة اشتراكية بالوسائل السلمية أي من خلال الديمقراطية البرلمانية كما وانه لا يؤمن بصراع الطبقي باعتباره ظاهرة خطيرة إضافة إلى سعيه إلى تحقيق السلم العالمي والصداقة مع الشعوب فهو حزب يدعو إلى نبذ المفاهيم والأفكار القديمة ولم يكن محدد بطبقة أو طائفة دينية معينة أو مقاطعة ما لهذا استطاع أن يجابه جميع الأزمات السياسية التي إحاطته إضافة إلى انه الحزب الوحيد الذي عمل من اجل الاستقلال مما ساعد على انضمام أفراد ذوي اهتمامات مختلفة تحت لوائه فهو يظم مختلف الاتجاهات يمينية ووسط واتجاهات يسارية ويعود الفضل في نجاح هذا الحزب هو فهمه للواقع الاجتماعي للهند بما يحتويه من اختلاف في اللغة والدين والعادات والتقاليد حتى أن نهرو حين أراد إدخال مفهوم التقدم في الحزب رفع شعار التقدم دون الانقطاع عن التقاليد ورغم امتلاك هذا الحزب لهيكل تنظيمي وهيئات خاصة به إلا انه لا يمتلك صيغ حزبية صارمة وهذا ما يفسر كثرة الانسحابات والانشقاقات منه .

٢-حزب بهاراتيا جاناتا(حزب الشعب الهندي )

تعود اصول حزب الشعب الهندي الى منظمة راشتريا سوايا مسيفاك سانغ وهي جماعة قومية هندوسية شبه عسكرية من المتطوعين اليمينيين تأسست عام ١٩٢٥ كمجموعة انشات المدارس والجمعيات والاندية لنشر معتقداتها الايديولوجية ولتدريب الهندوس من اجل توحيدهم لمواجهة الاستعمار البريطاني في الهند والمسلمين في آن معا ،لكن الكثيرين ينتقدونها بسبب تطرفها لان نشاطها تركز على العنف ضد المسلمين وشكلت الجناح العسكري (باجارانغ دال ) ومنظمات متطرفة اخرى شاركت في مجموعة واسعة من اعمال العنف والتحريض على العنف ضد المسيحيين والمسلمين رغم حضرها من قبل الحكم الانكليزي ومن ثم من قبل الحكومة الهندية لثلاث مرات بعد الاستقلال احداها عام ١٩٤٨ عندما اغتال ناثورام جودز وهو عضو سابق فيها المهاتما غاند، اما سياسيا فتمتد جذور الحزب الى حزب بهاراتيا جانا سنغ الذي تأسس عام ١٩٥١ ثم اندمج مع حزب جانا بارتي عام ١٩٧٧ كي يستطيعا هزيمة حزب المؤتمر ولكن في الثمانينيات حل محل هذين الحزبين حزب الشعب الهندي(بهاراتيا جاناتا بارتي) الذي فاز بمقعدين فقط في انتخابات عام ١٩٨٤ ولكن تصاعدت شعبية الحزب بشكل كبير بين الهندوس

اثر المسيرة الهندوسية التي نظمها لهدم مسجد بإبري عام ١٩٩٢ والذي اثار اعمال عنف واسعة ،واشترك الحزب في حكومتين ائتلافيتين في التسعينيات لكنه استطاع الوصول الى السلطة المركزية مع حزب التحاف القومي الديموقراطي عام ١٩٩٨ بزعامة فاجبايي واستمر في حكومته حتى ٢٠٠٤ كما وصل الى السلطة في ولاية غوجارات منذ عام ١٩٩٥ ولحد الآن، ولتتوج مسيرة هذا الحزب في انتخابات ٢٠١٤ بحصوله على ٢٨٢ مقعد برلماني مما يعني تشكيله الحكومة الهندية بمفرده لأول مرة واحتمال تشكيل التوجهات السياسية للدولة وفق منطلقاته الفكرية والايديولوجية. تركزت أفكار الحزب على المستوى الداخلي بان تكون اللغة السنسكريتية ولغة الهندوس هما لغتين إلزاميتين في الهند ويجب تعلّمها فضلا عن تضمين المناهج الدراسية جوانب من الثقافة الهندوسية وتراثها القديم مطالب أيضا عن طريق البرلمان بتقوية المؤسسة العسكرية الهندية ورفدها بكل ما هو جديد ومتطور ، إما على المستوى الخارجي فقد طالب هذا الحزب إن تتبنى الهند سياسة خارجية تقوي روابط ووشائج العلاقة بين كل من الهند والدول الصناعية الكبرى خصوصا الولايات المتحدة وفعلا طبقت هذه السياسة عندما تمكن من تشكيلة لحكومات مركزية في الهند لا سيما في النصف الاخير من التسعينات. وهذا ما يفسر التقارب وتقوية العلاقات بين الهند والكيان الصهيوني وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما لا يتعارض (حسب وجه مع توجهات السياسة الخارجية الهندية وطموحاتها في إن يكون لها دور إقليمي ودولي. نظرهم)

## البيئة الاقليمية والدولية المؤثرة على الهند

تعد الهند بوجه عام دولة متأرجحة في النظام العالمي الجديد وفي وسط نظام عالمي متقلب على المستوى السياسي والمالي، وتمتلك الهند امكانات لعب دور بناء يساعد على كبح المخاطر الجيو سياسية عبر تعزيز منهج التعاون الدولي، اذ يحتاج النظام العالمي الى مناهج جديدة واساليب مبتكرة ومد جسور وتجسير مناطق التصدع والى تأسيس لتعاون دولي كبير يمهد لاتفاق حول القضايا المصيرية الكبرى ، وتحتل الهند مكانة جيوسياسية واستراتيجية هامة في منطقة جنوب آسيا، فهي تمتلك رقعة جغرافية مترامية الأطراف شاغلة الترتيب السابع على المستوى العالمي، وهي ثاني أكبر تعداد للسكان على سطح المعمورة، مما يعطي علاقاتها الإقليمية والدولية أهمية خاصة

**أولاً: العلاقات الإقليمية**

تشترك الهند بنحو ٧٠٠٠ كم من الحدود المشتركة مع العديد من البلدان المجاورة من إجمالي حدودها التي تبلغ نحو ١٦٠٠٠ كم، يتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلة على المحيط الهندي الذي يمثل بدوره ساحة جيوإستراتيجية جديدة كمحور للتجارة العالمية. بيد أنه رغم أن الهند تعد عملاقا إقليميا من الناحيتين الجغرافية والسكانية، ويشهد اقتصادها منذ منتصف

التسعينيات من القرن العشرين معدل نمو مرتفعا نسبيا، وطفرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن نجاحها في تطوير قدراتها النووية التي تعد بمثابة صك تأمين من وجهة نظرها ضد إمكانية حدوث ظروف غير مواتية في المستقبل، فإنها تقع في بيئة أمنية غير مستقرة. فالهند تواجه تهديدات أمنية محتملة من جميع الجوانب نظرا لوقوعها بين قوى نووية هي الصين وروسيا وأخيرا باكستان، لا سيما الصين التي لا تستطيع الهند تجاهل قدراتها النووية، في الوقت الذي لديها فيه مشاكل حدودية معها، فضلا عن نزاعها التاريخي مع باكستان حول إقليم كشمير. أكثر من ذلك، علاوة على المشاكل المرتبطة بأفغانستان، تقبع إلى الشمال من الهند تركيبة جيوسياسية جديدة متمثلة في بلدان آسيا الوسطى التي تعد من أكثر مناطق عدم الاستقرار بانعكاساتها السلبية المحتملة على الهند، خاصة في ما يتعلق بمشاكل الإرهاب والتطرف الديني والمخدرات وتجارة السلاح، الأمر الذي لم تعد معه منطقة جنوب آسيا منطقة منعزلة، خاصة في ظل التطورات الأخيرة في أفغانستان ومنطقتي آسيا الوسطى والخليج العربي المجاورتين التي تخشى معها الهند من تزايد النفوذ الأجنبي بما يشكل خطرا عليها

**١- العلاقات الهندية-الصينية**

لعل أهم ما يميز العلاقات الهندية-الصينية المعاصرة هو تأرجحها، إذ شهدت تغيرا من التفاؤل المفرط إلى الشك وعدم الثقة ثم إلى الوفاق، لتتراجع عنه مؤخرا بعض الشيء، الأمر الذي يمكن معه التمييز بين محطات أربع رئيسية

يمثل الاعتراف الهندي بالصين المحطة الرئيسية الأولى في العلاقات بين البلدين، فعندما برزت جمهورية الصين الشعبية إلى الوجود أواخر عام ١٩٤٩ نظرت إليها الهند نظرة تفاؤل وتعاون ، وكانت أول دولة تسارع إلى الاعتراف بها وتقيم معها علاقات على مختلف الأصعدة. فقد كان رئيس الوزراء الهندي آنذاك جواهر لال نهرو يأمل في أن البلدين بخبرتهما ومعاناتهما الطويلة على أيدي القوى الاستعمارية ومشاكلهما المشتركة مع الفقر والتخلف سوف يقفان معا لإعطاء القارة الآسيوية مكانها اللائق على الساحة العالمية، خاصة أن البلدين وحدهما يشكلان معا نحو ثلث سكان المعمورة. وهو ما يفسر الضغوط التي مارستها الهند لكي تحصل جمهورية الصين الشعبية على مقعد دائم في مجلس الأمن بدلا من الصين الوطنية (فرموزا)، وعدم مساندة الهند للموقف الأميركي في مواجهة الصين بصدد الحرب الكورية

وتتمثل المحطة الثانية في التدهور الكبير الذي شهدته العلاقات بين البلدين بدءا من عام ١٩٥٩ بسبب المشاكل الحدودية وقضية التبت، التي تعد من أخطر المشاكل التي عكرت -ولا تزال- صفو العلاقات بين الهند والصين، وتسببت في اندلاع الحرب بينهما عام ١٩٦٢، والتي تحول معها التفاؤل الهندي إلى كابوس بسبب الهزيمة المنكرة التي لحقت بالهند على يد الصينيين.

فرغم أن الحرب الهندية-الصينية عام ١٩٦٢ كانت حربا خاطفة ومحدودة من الناحية العسكرية

لم تنجح الصين التي بدأت بشن الحرب، في حسم النزاع الحدودي بينها وبين الهند لصالحها، فإن هذه الحرب تركت بصمات عميقة الأثر على العلاقات بين البلدين. فقد مثلت صفعة قوية لهيبة الهند ومست في الصميم كرامتها وكبرياءها ومكانتها الدولية والإقليمية. فضلا عن ذلك، فقد ولدت سباقا للتسلح وحربا باردة بين البلدين الجارين، إذ لجأت خلالها الصين ليس فقط إلى تطوير علاقاتها مع باكستان، بل وإمدادها بالصواريخ وتكنولوجيا الأسلحة النووية، ولجأت الهند إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق

أما المحطة الثالثة في العلاقات بين البلدين فتتمثل في الوفاق الذي عرفته في أعقاب الغزو السوفياتي لأفغانستان وامتد خلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٨، والتي شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى عال، وجرت خلالها مفاوضات بشأن الحدود وقضايا التجارة. بلغ هذا الوفاق ذروته عام ١٩٩١ عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني لي بنغ، والتي تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسؤول صيني رفيع المستوى للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود

جاءت المحطة الرابعة والأخيرة في العلاقات الهندية –الصينية مع التفجيرات النووية الهندية عام ١٩٩٨، والتي تعد بمثابة نقطة تراجع بارزة في العلاقات الثنائية بين الهند والصين. بيد أنه رغم الانتقادات الصينية للهند، فإن موقف الصين إزاء التفجيرات النووية الهندية لم يكن عدائيا

يمثل كل من العامل الأميركي والباكستاني متغيرا جوهريا له تأثيره على العلاقات الهندية– الصينية. ينطلق أثر العامل الأول من نظرة كل من الهند والصين إلى علاقة الآخر بالولايات المتحدة. ففي الوقت الذي كانت العلاقات الصينية–الأميركية غير مستقرة بصفة عامة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، على سبيل المثال، بسبب الخلافات حول عدد من القضايا مثل حقوق الإنسان، والدعم الأميركي لتايوان، وضرب السفارة الصينية في بلغراد، وحادثة طائرة التجسس الأميركية قرب جزيرة هاينان الصينية، كانت العلاقات الهندية–الأميركية على الجانب الآخر تشهد تحسنا واضحا في كثير من المجالات باستثناء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الهند عشية التفجيرات النووية الهندية عام ١٩٩٨، والتي أملتها القوانين الأميركية الداخلية. أما العامل الباكستاني فيبرز تأثيره السلبي على العلاقات الهندية–الصينية في الدعم الذي تحصل عليه باكستان من الصين، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية

تتمثل أهم جوانب الاهتمام المشترك بين الهند والصين في الوقت الحاضر في ما يلي :

وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأميركية، باعتبار أنه ليس في صالح أي منهما القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على كل منهما، وهو ما دفع البلدين إلى إقامة جماعة عمل ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات حول كيفية التعامل معها

**أما أهم أبرز جوانب الخلاف بين البلدين، فتتمثل في :**

النظرة الهندية إلى الصين باعتبارها مصدر تهديد تقليديا ونوويا لأمنها. كما أن فشل البلدين في حل النزاع الحدودي بينهما يبقي حالة الإحباط وعدم الثقة لدى الهنود، لا سيما وأن الصين قد حلت معظم مشاكلها الحدودية مع جيرانها الآخرين.

كما تمثل العلاقات العسكرية الصينية–الباكستانية مشكلة للعلاقات الهندية–الصينية، إذ يعتقد القادة الهنود أن الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس محتمل لها

معارضة الصين للرغبة الهندية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. فالصين تخشى من استخدام وضع الهند كعضو دائم في مجلس الأمن من قبل القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، في تشكيل حلقة احتواء في مواجهتها خاصة إذا ما نجحت اليابان هي الأخرى في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن

أما في ما يتعلق بمستقبل العلاقات الهندية–الصينية، فإنه يمكن القول انطلاقا من كون أن جوانب الاتفاق والاهتمام المشترك تفوق جوانب الاختلاف باعتبار أن الصراع بين البلدين لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين بقدر ما يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي. فضلا عن أن رغبة كل منهما بأن تكون لها علاقات سلمية مع جيرانها لحاجتها إلى تركيز الانتباه على الأمور الداخلية، وفي مقدمتها موضوع التنمية. فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند، لا سيما الاستفادة من خبرة الهند في مجال أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطا كبيرا، الأهم من ذلك، أن التقارب الصيني–الهندي يمكنه أن يبعد الهند عن الولايات المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يساعد الصين على أن تصبح ندا للولايات المتحدة في غضون ربع القرن القادم، كما يمكنه أن يبعد الصين عن مساندة باكستان في مواجهة الهند بصدد قضية كشمير

**٢– العلاقات الهندية–الروسية**

اتجهت الهند صوب الاتحاد السوفياتي السابق ما إن تأكد لقادتها أن ما كانوا يأملون فيه من كسب صداقة الصين قد بات بعيد المنال، خاصة بعد الهزيمة المرة التي لحقت ببلادهم على أيدي الصينيين في حرب عام ١٩٦٢ التي فاجأتهم بها الصين في محاولة لإثبات أنها الدولة القائد على المستوى الإقليمي من ناحية، وإحراج الحليف السوفياتي السابق الذي لاحت في الأفق بوادر التقارب بينه وبين الهند من ناحية أخرى. وهو ما تواكب مع تنامي الخلاف الصيني–السوفياتي وتزايد حدته خلال عقد الستينيات أثمر هذا التقارب الهندي–السوفياتي عن توقيع معاهدة للسلام والصداقة والتعاون بين البلدين عام ١٩٧١، والتي تعد بمثابة المحطة الأولى في تاريخ العلاقات الهندية–السوفياتية .

تمثل معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة بين الهند وجمهورية روسيا الاتحادية عام ١٩٩٤ محطة مهمة أخرى على صعيد العلاقات بين البلدين. فروسيا هي التي تزود الهند بالخبرة الفنية اللازمة للمفاعلات النووية. تشغل العلاقات العسكرية حيزا كبيرا من العلاقات بين البلدين، ولا يقتصر الأمر على مجرد إبرام صفقات أسلحة ومعدات قتالية، لكنها تمتد لتشمل التزام روسيا بصيانة الأسلحة السوفياتية الصنع التي تملكها الهند وتزويدها بقطع الغيار اللازمة للإصلاح

وتجيئ زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند عام ٢٠٠٠ لتمثل محطة بارزة جديدة على صعيد العلاقات بين الهند وروسيا، خاصة أنه قد تم خلال هذه الزيارة توقيع ١٧ اتفاقية لتطوير العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة

أما المحطة الرابعة، فتتمثل في ما شهدته العلاقات الهندية الروسية مؤخرا من نقلة نوعية كبيرة، وذلك عندما وقع الجانبان في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١ ما عرف بـ"صفقة القرن"، والتي أعطت فيها روسيا للهند ليس فقط حق إنتاج ١٤٠ مقاتلة متطورة من طراز سوخوي، بل أيضا حق نقل تكنولوجيا هذا الطراز من المقاتلات ،وتتمثل أهم نقاط الاتفاق بين البلدين في معارضة كل من الهند وروسيا الاتحادية للنظام الدولي القائم على القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات الأمور على الساحة الدولية وتفضيل البلدين لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وكذلك المخاوف المشتركة من الإرهاب الدولي والتطرف الديني

ويبدو أن مستقبل العلاقات الهندية–الروسية في ازدهار، فرغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي–الأميركي المتزايد، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند باعتبارها مكسبا استراتيجيا شديد الأهمية في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية. كما أن الهند لاتزال تعتمد على روسيا في الحصول على المعدات وقطع الغيار العسكرية، خاصة وأن نحو ٧٠% من المعدات العسكرية الهندية مصدرها الاتحاد السوفياتي السابق. بالإضافة إلى أنه من غير المحتمل من وجهة نظر الهند أن يكون هناك شبه علاقة تحالف بين روسيا والصين كما كان الأمر خلال البدايات الأولى للحرب الباردة، وعليه يمكن الزعم بأنه على العكس من العلاقات بين الهند وكل من الولايات المتحدة والصين، فإنه من غير المحتمل أن تتعقد العلاقات الهندية–الروسية بسبب العامل الباكستاني. فمن الواضح أن روسيا تؤيد الموقف الهندي في التسوية الثنائية لقضية كشمير على أسس اتفاقية شملا، كما أنها وقفت إلى جانب الهند خلال أحداث كارجيل التي وقعت بين الهند وباكستان عام ١٩٩٩

**٣– العلاقات الهندية–الإيرانية**

اتسمت العلاقات الهندية–الإيرانية خلال فترة حكم الشاه بالتوتر نظرا لوقوف إيران إلى جانب باكستان في صراعها مع الهند حول إقليم كشمير، غير أن نظام حكم الشاه في إيران لم يكن ليمثل بالنسبة للهند تهديدا حقيقيا نظرا لعدم رغبته في لعب دور زعامي على مستوى العالم

الإسلامي يمكنه أن يؤثر على التوازنات السياسية الهندية الداخلية، ومع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران اتخذت العلاقات بين البلدين طابعا أيديولوجياً استمر نحو عقد من الزمان حتى رحيل الإمام الخميني عام ١٩٧٩. فلقد تخوفت الهند خلال هذه الفترة من مخاطر الأصولية الإسلامية على التوازنات السياسية الداخلية في البلاد، إلا أن الهند مع ذلك لم تعلن عن معاداتها لنظام الإمام الخميني، وعملت جاهدة على الإبقاء على شعرة معاوية معه. فضلاً عن أنها رأت في الثورة الإسلامية بإيران عاملا إيجابيا في صالح الهند، وذلك انطلاقا من احتمال تراجع التعاون الإيراني–الباكستاني نظراً لافتقاد إيران المقدرة السياسية والاقتصادية على مساعدة باكستان كما كان الأمر خلال فترة حكم الشاه

جاءت وفاة الإمام الخميني من ناحية، وانهيار الاتحاد السوفياتي وظهور جمهوريات آسيا الوسطى على خريطة المنطقة من ناحية أخرى، لتعزز العلاقات الهندية–الإيرانية في مجال التوازنات الإقليمية الاستراتيجية والأمنية، لا سيما وأن الهند قد فقدت عمقها الاستراتيجي بفقد الحليف السوفياتي الذي تفكك. ساعد على ذلك ما اتسمت به سياسة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني (في مرحلة ما بعد الإمام الخميني) بالواقعية وتغليب اعتبارات المصالح الوطنية على الشعارات الدينية. أضف إلى ذلك أن إيران وجدت في تعاونها مع الهند ما يمكنها من كسر طوق الحصار المفروض عليها، خاصة من قبل الغرب والولايات المتحدة بسبب ما اتهمت به من تشدد سياسي على المستوى الدولي، وعدم ارتياحها للتقارب الأميركي–الباكستاني الذي تنظر إليه إيران باعتبار أنه يستهدفها في المقام الأول. الأهم من كل ذلك، أن إيران رأت في الهند شريكا محتملا لتطوير برنامجها النووي

تمثل زيارة رئيس الوزراء الهندي ناراسيما راو لإيران أواخر عام ١٩٩٣ محطة جديدة في العلاقات بين البلدين، إذ تعد أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي إلى إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩. أعقبها زيارة قام بها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى الهند عام ١٩٩٥.

ويمكن تفسير هذا التقارب الهندي–الإيراني الجديد في ضوء مجموعة من الأسباب لعل أبرزها

–التداعيات المترتبة على تفكك الاتحاد السوفياتي ومحاولة الهند البحث عن شركاء جدد في المنطقة بعد خسارتها للحليف السوفياتي

–التداعيات المترتبة على حرب الخليج الثانية من تدفق للقوات الأجنبية، خاصة القوات الأميركية، وما لاح في الأفق من شيوع حالة من عدم الاستقرار ليس فقط في أسعار النفط، بل وأيضاً عملية تدفقه إلى الهند التي تستورد نحو نصف احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي

رأت الهند أنه يمكنها دعم علاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى الوليدة بمساعدة إيران، خاصة وأنها كانت تخشى من تصاعد دور باكستاني مؤثر في منطقة آسيا الوسطى يمكنه أن يترك آثارا سلبية على الهند

-كذلك فقد أدى وصول قلب الدين حكمتيار -الذي تعاديه إيران باعتباره سنيا متشددا في مواجهة الشيعة الأفغان- إلى سدة الحكم بأفغانستان في منتصف التسعينيات إلى زيادة التقارب الهندي-الإيراني انطلاقاً من المخاوف الهندية-الإيرانية المشتركة من إمكانية سيطرة باكستان على مجريات الأحداث في أفغانستان بما يشكل خطرا على كل منهما، الأمر الذي استدعى توسيع نطاق التعاون وتبادل المعلومات في المجال الأمني بين الهند وإيران

ويمكن تحديد أبرز نقاط الالتقاء بين الهند وإيران في الرفض الكامل لأي تواجد عسكري أجنبي في منطقة الخليج، ولأي ترتيبات أمنية لا تلعب فيها إيران دورا فاعلا ومؤثرا. ويرجع ذلك إلى أن الهند تنظر إلى الترتيبات الأمنية القائمة حاليا في الخليج على أنها تصب في صالح باكستان بسبب علاقات التعاون الوطيدة التي تربطها بالدول العربية الخليجية. وما كان من إيران إلا أن ردت على ذلك بالإعلان عن دعمها الكامل لوحدة الأراضي الهندية مؤكدة على أن مشكلة كشمير مشكلة هندية داخلية، وهو ما اتضح خلال اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في العاصمة الباكستانية كراتشي عام ١٩٩٤

ويمكن القول إن هناك عاملين متضادين: الأول يدفع باتجاه مزيد من دعم العلاقات بين الهند وإيران، ويتمحور حول اعتقاد القادة الهنود أن التعاون مع إيران يمكن أن يبعدها عن باكستان، وهو ما يصب في مصلحة الهند. أما العامل الآخر، فيتمثل في خشية الهند من أن ينظر إلى هذا التقارب الهندي-الإيراني على أنه موجه نحو الغرب، وهو ما قد يضر بالهند

أما فيما يتعلق بمستقبل علاقات الهند بإيران، فإنه من المرجح أن تستمر في اتجاه التقارب خاصة في ضوء حاجة الهند المتزايدة إلى الطاقة، وهو ما يفسر مساندتها للموقف الإيراني بصدد الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج. كما أن إيران تعد ثاني أكبر دولة منتجة للبترول في منظمة أوبك باحتياطي يبلغ نحو ٩% من الاحتياطي العالمي، وثاني أكبر دولة من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي. أضف إلى ذلك محاولة الهند دعم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وأذربيجان إلى جانب جمهوريات آسيا الوسطى الخمس، والتي تريد الهند من خلال إيران وضع نهاية للاحتكار الباكستاني للتعاون مع هذه المنظمة بوصفها الممثل الوحيد لبلدان جنوب آسيا

**ثانياً: العلاقات الدولية**

تمثل الهند أهمية متزايدة على الساحة الدولية لاسيما في ظل تزايد قوتها النسبية بالقياس بمنافسيها التقليديين: روسيا والصين، ويرجع ذلك بالأساس إلى نجاحها في تطوير قدراتها

النووية، فضلا عن تاريخها الدبلوماسي الحافل، كذلك تنبع أهمية الهند من كونها تشكل قوة إقليمية في منطقة جنوب آسيا التي تعد من المناطق شديدة الخطورة على المستوى العالمي، الأمر الذي يعطيها دوراً بارزاً على المسرح الأمني في المنطقة، لاسيما وأن التفجيرات النووية التي أجرتها عام ١٩٩٨ قد غيرت من مكانتها الاستراتيجية على الأقل على المستوى الإقليمي. وجعلت القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة تنظر إليها باعتبارها عنصر استقرار في المنطقة. ومن الصعوبة بمكان تجاهلها في المستقبل مثلما كان الأمر في الماضي، ولعل اعتراف الولايات المتحدة بها كقوة محتملة، لاسيما لما زارها الرئيس الأميركي كلينتون عام ٢٠٠٠

وتعد الهند إحدى الدول المرشحة للعب دور إقليمي أكثر فاعلية وأهمية على الساحة الدولية في السنوات القادمة لعديد من الأسباب منها :

– أنها تشهد نمواً اقتصاديا قويا. فالاقتصاد الهندي من بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم منذ مطلع التسعينيات، ومع بدء برنامج الإصلاح الهيكلي

– تنامي صناعة تكنولوجيا المعلومات، خاصة مع تزايد القدرات التنافسية لكثير من الشركات الهندية في هذا المجال

– اتباعها لسياسة براغماتية تسعى إلى الإفادة واستغلال كافة الأوراق المتاحة في علاقاتها الإقليمية والدولية. وبات واضحاً مع تغير الظروف الدولية أنها تخلت تماما عن الاعتقاد بأن العلاقات الدولية يمكن أن تحكمها الأخلاقيات والمثل أكثر مما تحكمها الواقعية، وهو ما بدأت به حياتها كدولة مستقلة تحت زعامة نهرو

**١– العلاقات الهندية–الأميركية**

اتسمت العلاقات الهندية–الأميركية في فترة الحرب الباردة بالتباعد، ولم ير أي من الطرفين مصلحة حيوية في أن تكون هناك علاقات وطيدة بينهما. فرغم أن الحرب الباردة مكنت الهند من أن تحصل على مساعدات من القوتين العظميين، فإن الحكومة الهندية برئاسة نهرو عارضت الحرب الباردة لما تتضمنه من وجهة نظرها من سباق للتسلح يمكنه أن يهدد العالم بأسره بحرب نووية

ومن هنا كانت معارضة الهند لسياسة الأحلاف الأميركية، لاسيما بعد انضمام باكستان لكل من الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا. كما كان انتقادها للسياسة الأميركية في الهند–الصينية، خاصة في فيتنام، الأمر الذي جعلها تنظر إلى الولايات المتحدة كمصدر تهديد رئيسي. ولم تفلح زيارة أنديرا غاندي للولايات المتحدة عام ١٩٧١ في تغيير الموقف الأميركي المؤيد لباكستان، وإن كانت الولايات المتحدة قد حاولت إزالة المخاوف الهندية من شحنات

الأسلحة الأميركية لباكستان، وأكدت نيتها في مراقبة استخدام باكستان للأسلحة الأميركية لضمان عدم استخدامها في مواجهة الهند.

ومع عودة أنديرا غاندي رئيسة للوزراء في الهند مع مطلع الثمانينيات أدركت الهند أنه من الصعب عليها وقف مبيعات الأسلحة الأميركية لباكستان، فقامت بزيارة ناجحة إلى الولايات المتحدة عام ١٩٨٢ أعقبها سلسلة من الزيارات المتبادلة بين الطرفين على مستوى عال. تواكب ذلك مع التغير في رؤية الولايات المتحدة لسياستها تجاه الهند وإدراكها للدور الذي يمكن أن تلعبه الهند في موازنة النفوذ السوفياتي في منطقة جنوب آسيا، الأمر الذي قررت معه الولايات المتحدة توسيع نطاق نقل التكنولوجيا إلى الهند مما ساعد على تطوير العلاقات بين البلدين، وإن لم تنجح الولايات المتحدة في جر الهند للدخول معها في إجراءات أمن جماعي ضد الاتحاد السوفياتي. استمر هذا التحسن في العلاقات بين البلدين في ظل رئاسة راجيف غاندي للحكومة الهندية، وقيامه بزيارتين إلى الولايات المتحدة عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧، الأمر الذي قوبل من قبل الولايات المتحدة بتقدير للدور الهندي كعامل استقرار في منطقة جنوب آسيا

وبحلول التسعينيات أدت عدة عوامل إلى إحداث نقلة نوعية في العلاقات الهندية–الأميركية. أدى الانسحاب السوفياتي من أفغانستان إلى جعل الولايات المتحدة تعيد حساباتها فيما يتعلق بالعلاقة مع باكستان، وأدت مخاوفها المتزايدة من البرنامج النووي الباكستاني إلى التقارب مع الهند التي باتت تشهد تحولات اقتصادية ملموسة. يفسر ذلك الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي نارسيما راو إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٤، والتي ترتب عليها توقيع ست مذكرات تفاهم بين البلدين. كما بدت منطقة جنوب آسيا من وجهة النظر الأميركية على حافة حرب تقليدية قد تتحول إلى حرب نووية بين الهند وباكستان في صراعهما حول إقليم كشمير، وكان على الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم اليوم أن تستأنف دورها القيادي

وتركز الولايات المتحدة بالأساس في سياستها الحالية تجاه الهند على حظر انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فلا تزال الهند مستمرة في مقاومة الضغوط الأميركية عليها لتوقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

وقد تسببت التفجيرات النووية الهندية عام ١٩٩٨ في إقامة حاجز إزاء علاقات عادية بين الهند والولايات المتحدة، لا سيما وأن بعض المسؤولين الأميركيين قد أخذوا ادعاءات حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم في الهند على أن بلادهم سوف تلحق بالآخرين في تحدي الهيمنة الأميركية على محمل الجد

وتمثل زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى الهند عام ٢٠٠٠ محطة رئيسية مهمة في تطور العلاقات بين البلدين، إذ أكدت هذه الزيارة رغبة الإدارة الأميركية في توسيع وتعميق نطاق

العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الهند، وأن بلادهم سوف تضع وراء ظهرها قضية الدبلوماسية النووية.

هناك أيضاً مجموعة من التطورات الاستراتيجية الجديدة المعقدة جعلت الولايات المتحدة تنظر إلى الهند كشريك استراتيجي، وتأتي على رأسها :

-بروز الصين كعامل تهديد عسكري رئيسي للولايات المتحدة في منطقة آسيا الباسيفيك

تنامي الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا -

تنامي الأصولية الإسلامية في أفغانستان وآسيا الوسطى -

وعلى الجانب الآخر هناك مجموعة من العوامل والأسباب وراء بحث الهند عن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، لعل من أبرزها :

توجه روسيا الحليف التقليدي للهند صوب الصين -

التطورات السياسية والأمنية والاستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي والتي جعلت الهند تنظر إلى الصين بتفوقها التقليدي والنووي على الهند كمصدر تهديد استراتيجي -

امتلاك باكستان لأسلحة نووية بمساعدة الصين -

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ لتقلب العلاقات الهندية-الأميركية رأساً على عقب. إذ جاءت باكستان على رأس اهتمامات الولايات المتحدة في المنطقة مما أدى إلى تعليق العلاقات الهندية -الأميركية نظراً لاهتمام الولايات المتحدة بالاستقرار في باكستان. بيد أن الهند لم تأل جهداً في استغلال هذه الأحداث لتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة، فهي لم تكتف بإدانة هذه الأحداث، بل عرضت تعاونا عسكريا غير مسبوق ودعما فوريا للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. ولم يكن غريباً أن يشهد سبتمبر/ أيلول نفسه تبادلا للزيارات بين البلدين على مستوى عال، كان للهند هدفان من وراء ذلك :

أولهما، جعل العناصر المسلحة الكشميرية هدفاً للحملة الأميركية ضد الإرهاب

ثانيهما، منع تنامي العلاقات الأميركية-الباكستانية على نحو ما كان عليه الحال إبان التواجد السوفياتي في أفغانستان خلال الثمانينيات

من الواضح أن العامل الصيني يلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الهندية-الأميركية، بما يعنيه ذلك من أن العلاقات الأميركية-الصينية تلقي بظلالها على العلاقات بين الهند والولايات المتحدة. فمع توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين -كما هو الحال بسبب قضايا التجارة والأمن- تبدو العلاقات مع الهند أكثر جاذبية بالنسبة لأميركا

**وتتمثل أبرز نقاط الخلاف بين الهند والولايات المتحدة فيما يلي :**

١- البرنامج النووي الهندي.

٢- قضايا حقوق الإنسان، خاصة عمالة الأطفال .

٣- طمس وتزوير العلامات التجارية .

٤- طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الهند التي تتسم بنمو غير متوازن من وجهة النظر الأميركية

**أما أهم نقاط الاتفاق بين البلدين، فتتمثل فيما يلي :**

١- الاعتبارات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية في كل من الشرق الأوسط والخليج وآسيا الوسطى كمناطق تمتلك معظم احتياطيات العالم من البترول

٢- التعاون العسكري في منطقة المحيط الهادي للحفاظ على الوضع القائم في آسيا الباسيفيك لمواجهة الأصولية الإسلامية وانتشار الحركات الدينية والإثنية باعتبارها مصدر قلاقل تهدد أمن واستقرار المنطقة

في ضوء الحرب ضد الإرهاب، يمكن القول إن مستقبل العلاقات الهندية-الأميركية سوف يكون متكاملا أكثر منه متصارعا، فالعلاقة القوية مع الولايات المتحدة أضحت عنصرا رئيسياً في سياسة الأمن الهندية، ويعد أمن المحيط الهندي من أبرز مجالات التعاون بين البلدين، ولعل ما يؤكد ذلك ترحيب الهند بفكرة الدرع الصاروخي الأميركي الذي أعلنته إدارة الرئيس جورج بوش الابن، الجدير بالذكر أن الهند تعد واحدة من ثلاث دول فقط ترحب بالفكرة الأميركية التي تلقى معارضة من كل من الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية وبعض حلفاء الولايات المتحدة الغربيين، الأمر الذي يعكس حالة التحسن التي تشهدها العلاقات الهندية-الأميركية خلال السنوات الخمس الأخيرة. فضلاً عن العلاقات الاقتصادية المتنامية بينهما، فإن الاهتمام المشترك بصدد الإرهاب أضاف رابطة قوية جديدة إلى العلاقات الهندية-الأميركية، ويمكن لهذه العلاقات أن تزداد قوة إذا ما قبلت الهند بشرعية الاهتمامات الأميركية بالاستقرار في باكستان، وإذا ما تخلت الهند عن النظر إلى العلاقات الأميركية مع كل من الهند وباكستان على أنها معادلة صفرية

**٢- العلاقات الهندية-الأوروبية**

يمثل تدعيم الأطر المؤسسية للعلاقات بين الهند وبلدان الاتحاد الأوروبي محطة بارزة في تاريخ هذه العلاقات. فقد شهد عام ١٩٧٣ توقيع أول اتفاقية تعاون بين الطرفين، والتي حل محلها اتفاقية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٨١، ليعقبها مؤخراً اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتنموي تم توقيعها عام ١٩٩٤. وتعد هذه الاتفاقية الأخيرة بمثابة شراكة اقتصادية استراتيجية هندية-أوروبية يمثل انعقاد مؤتمرات القمة الهندية-الأوروبية على أسس دورية محطة جديدة ونقلة نوعية بهدف تطوير وتعميق العلاقات بين الطرفين، فهناك العديد من الاجتماعات واللقاءات التي تعقد بين اللجان المشتركة ومختلف جماعات العمل في العديد من المجالات مثل صناعات النسيج

والصلب وتكنولوجيا المعلومات، وكذا في مجال تقوية التعاون بين الطرفين لمواجهة الإرهاب الدولي

انعقد مؤتمرا قمة هندية–أوروبية حتى الآن، الأول في العاصمة البرتغالية لشبونة في يونيو/ حزيران ٢٠٠٠، وعقد الثاني في العاصمة الهندية نيودلهي في نوفمبر/ تشرين الثاني. ومن المنتظر أن يعقد مؤتمر القمة الثالث في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الحالي ٢٠٠٢

وجاءت مؤتمرات القمة الهندية–الأوروبية بعد نحو عقد من الزمان شهد تحسناً مستمرا في العلاقات بين الهند والاتحاد الأوروبي، لاسيما بعد تبني الهند لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع التسعينيات، والذي يلقى ترحيباً كبيراً من الجانب الأوروبي الذي اعترف بالأهمية السياسية والاقتصادية للهند، وهو الاعتراف الذي ارتقي بالهند لتصبح ضمن مجموعة محدودة من الدول التي تقيم علاقة شراكة على مستوى رؤساء الدول والحكومات مع الاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع كل من الولايات المتحدة وروسيا وكندا واليابان والصين

أدت مؤتمرات القمة إلى تدعيم الشراكة الهندية–الأوروبية وتزايد كثافة المبادلات التجارية بين الطرفين ليصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للهند (بإجمالي ٢٧ و٢٠ مليار دولار، أي نحو ٢٨% من إجمالي تجارة الهند الخارجية)، ومصدراً مهماً من مصادر الاستثمارات الأجنبية فيها (والتي تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار أميركي)، ومساهماً رئيسياً في مساعدات التنمية التي تتلقاها الهند. وتأتي المملكة المتحدة على قمة الشركاء التجاريين لنيودلهي في الاتحاد الأوروبي، تليها ألمانيا، فبلجيكا، ثم إيطاليا

يعطي الطرفان لمجال تكنولوجيا المعلومات الأولوية في مجال تعميق وتطوير العلاقات بينهما. وإن لم تخل العلاقات بين الطرفين من بعض نقاط الخلاف مثل اعتراض الهند على سياسة الإغراق الأوروبية

أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الهندية–الأوروبية، فإنه من المرجح أن تشهد مزيدا من الازدهار في ظل تنامي تيار العولمة، خاصة وأنها علاقات اقتصادية في المقام الأول، وإن كانت لا تخلو من أبعاد سياسية تحظى باهتمام متزايد من الطرفين مثل التأكيد على الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، والعمل من أجل بلورة نظام دولي متعدد الأقطاب

## مشكلات النظام السياسي الهندي

يواجه النظام السياسي الهندي قضايا مهمة وصعبة في ضوء التغيرات المتسارعة في النظام الدولي، وتحولات الطاقة المختلفة، وأزمات التغير المناخي، والتقدم التكنولوجي السريع، وغيرها الكثير، الأمر الذي يفرض على النظام أن يركز على الأولويات السياسية الرئيسية لنيودلهي،

والتي تتمثل في ثلاثة محاور هي: التنمية والحوكمة، السياسة الخارجية والأمنية، والطاقة والبيئة والاستدامة

**اولا / التنمية والحوكمة**

ينقسم هذا المحور إلى أربعة عناصر أساسية تتعلق بتحديات الحكومة الجديدة في مجالات: التعليم، والصحة، والتحضر، وتقييم آثار السياسات. ويمكن تناولها على النحو التالي :

**١- تحديات المجال الصحي:**

تبنت الهند مؤخرا أهداف التنمية المستدامة، التي بموجبها تلتزم بتحقيق بعض الأهداف، مثل التغطية الصحية الشاملة، وهو ما يتطلب التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية ينصرف أولها إلى تطوير نظام التأمين الصحي، إذ يجب زيادة عدد المستفيدين من خلال حملات التوعية التي تُساهم في تبديد أي تحفظات حول خدمات الرعاية الصحية، وتوفير نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات يمكنه ضمان علاج سريع ومضمون ، فضلا عن منح الحكومة الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة للمستشفيات التي يتم إنشاؤها في المناطق الريفية ، ويتعلق ثانيها بتحسين جودة البنية التحتية الصحية من خلال أربع خطوات:

توسيع الرعاية الصحية الأولية لتلبية طلبات السكان، وضرورة استيفاء معايير الصحة العامة من خلال تحسين أسلوب التخلص من النفايات، وضمان تعقيم غرف العمليات الهندية والحضانات، والحفاظ على مخزون كاف من الأدوية، والعمل على استكمال دعم البنية التحتية للمنشآت القائمة، مثل توصيلات المياه والكهرباء والطرق، وأخيرا إعادة النظر في المعايير السكانية لضمان أن البنية التحتية الصحية تلبي عبء الأمراض المعدلة في الهند.

ويتمثل ثالثها في توفير أدوية جيدة بأسعار مقبولة، وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات للأدوية لمقارنة الأسعار بين الصيدليات لتوجيه المستهلكين إلى أرخص الخيارات المتاحة، وتشجيع الأطباء على التركيز على الأدوية الأقل سعرًا، وإنشاء قاعدة بيانات عامة للعقاقير المخدرة المتدنية والأدوية الزائفة، وتوحيد عملية التوظيف والتدريب للمفتشين على الأدوية مع التركيز على المفتشين المحليين. وإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز عمليات فحص الجودة في موقع التصنيع لمواجهة المشكلات من مصدرها .

**٢- تحديات التعليم الجامعي:** وتتمثل في ثلاثة عناصر يتعلق أولها بتعزيز قدرات خريجي الدراسات العليا بهدف زيادة عدد المعلمين المؤهلين في نظام التعليم العالي، وذلك من خلال قيام الحكومة بتكليف مؤسساته بضرورة وجود أقسام للدراسات العليا في المجالات المختلفة، وتحفيز الطلاب للحصول على الدراسات العليا ومنح الزمالات في جميع المجالات الدراسية، مما سيؤدي إلى تلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل ويتمثل ثانيها في بناء المؤسسات البحثية بهدف نقل المعرفة من القاعات الأكاديمية إلى التطبيق العملي؛ إذ يجب على الحكومة الهندية دفع

الشركات الخاصة، في إطار مسئوليتها الاجتماعية، للمساهمة في تأسيس بنية تحتية سليمة، وإنشاء معامل للبحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي. كما يمكن تشجيع المساهمات الخيرية في البحث العلمي كما فعلت الصين ويرتبط ثالثها بتسهيل القواعد التنظيمية المعقدة في التعليم الجامعي الناتجة عن آلية التحكم المركزية، والتداخل بين وظائف الوكالات المختلفة، الأمر الذي يؤثر على مخرجاته

**٣- تحديات التحول إلى الحضر:** إذ أضحى من المعروف أن مستقبل الهند سيكون حضريا، وهو ما يحتاج إلى عدة متطلبات للتحول، أهمها إعادة هيكلة من خلال هيئة حضرية تتمتع بالسلطة، ويجب أن يكون هناك تحديد واضح لوظائف هذه الهيئة على المستويين المحلي والإقليمي إلى جانب تخصيص العائدات، كما ستتطلب إعادة هيكلة تلك الهيئة إدخال تعديل على المادة ٧٤ من الدستور

كذلك يجب على الحكومة الهندية زيادة مساكن الإيجار للمواطنين، ورفع قيمة الإيجارات لحث المواطنين على تأجير الوحدات السكنية الشاغرة، كما يمكن أن تقوم الحكومة بتنفيذ مخطط "قسيمة تأجير المساكن" الذي بموجبه سيتم تحديد الأسر التي تقل عن مستويات دخل معينة كمستفيدين، ويتم توفير قسائم إيجار تغطي الفرق بين الإيجار الشهري و ٣٠٪ من دخل الأسرة الشهري

وأخيرًا، يجب العمل على تحويل الإيرادات إلى هيئات محلية حضرية بهدف توفير تدفقات مالية يمكن لتلك الهيئات استخدامها بأي شكل من الأشكال، بحيث تذهب هذه العائدات في صورة منح غير مقيدة للهيئات المحلية مجانًا، بما يمنح دافعي الضرائب رأيًا أقوى في كيفية استخدام الإيرادات الناتجة عن الضرائب

**٤- التحديات المتعلقة بالبيانات وتقييم آثار السياسات:** إذ إن تأسيس بنية للبيانات يعد مطلبا أساسيا في إطار التنمية المستدامة للهند. ويبرز التحدي الأكبر للبلاد في توفير البيانات من الجهات المختلفة، ومن ثم يجب على الحكومة الهندية تعزيز التنسيق بين تلك الجهات في توفير البيانات، فضلًا عن جودتها وموثوقيتها التي لا تقل أهمية عن إتاحتها. كذلك يجب إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات مشاركة البيانات بين الحكومة والقطاع الخاص بما يخلق ثقافة أكثر انفتاحًا في البيانات.

أما فيما يتعلق بقياس آثار السياسات، فيمكن للحكومة تحفيز علاقاتها ببعض مقدمي الخدمات بهدف الاستفادة من خبراتهم في هذا الإطار، خاصة أن تقييم السياسات سوف يثبت فعاليته ليس فقط في إنشاء ثقافة بيانات داخل الحكومات، ولكن في إبراز أهمية وضع السياسات المستنيرة على أساس التقدير الكمي الدقيق.

**ثانيا / السياسة الخارجية والأمنية**

وهذه ترتبط بالتحديات التي تواجهها الهند فيما يتعلق بالأمن والعلاقات الإقليمية والتحديات الدولية والعلاقات مع الصين من خلال الآتي :

١- **التحديات الأمنية:** ينبغي على الحكومة الهندية القيام بعدة أمور يتعلق أولها بتحديث هياكل الأمن الوطني، مثل: مجلس الأمن القومي، ومستشار الأمن القومي، وهيئاته الفرعية، وتحديد سلطاتهم ووظائفهم. كما تحتاج إلى توفير القدرة والتنظيم والأيدي العاملة لمواجهة التحديات الجديدة، مثل الأمن السيبراني وخصوصية بيانات المواطنين، فضلًا عن إصلاح جهاز الشرطة لمواجهة العنف المجتمعي المتصاعد ،ويرتبط ثانيها بإجراء إصلاحات في مجال الدفاع من خلال تمكين القوات المسلحة الهندية من التعامل مع الحروب الهجينة، وردع الأعداء المحتملين، وينصرف ثالثها إلى تأسيس سياسة خارجية متكاملة عبر تعزيز وزارة الخارجية من حيث العدد والجودة كما يجب أن تتماشى السياسة الاقتصادية الخارجية للهند مع طموحاتها السياسية، كذلك تحتاج نيودلهي إلى وضع أطر جديدة لعلاقاتها مع الصين والولايات المتحدة مع الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي

٢- **أولويات الحكومة في ضوء التحديات الدولية:** ينبغي في ضوء التحديات العالمية المختلفة، تحديد الاوليات المهمة ومن أبرزها تفضيل التجارة وتنمية الدفاع من خلال صياغة السياسة التجارية وتحديد الأولويات في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لخدمة الاقتصاد الهندي، وبالنسبة لتعزيز قدراتها الدفاعية فيجب تطوير الإنتاج الدفاعي للدولة، وتعزيز التنافس على العقود والابتكار داخل وزارة الدفاع والقطاع الخاص بالإضافة إلى التركيز على العلاقات مع الجيران، وذلك من خلال تأمين منطقة المحيط الهندي بمزيد من العسكرة، وتعزيز التواصل متعدد الأطراف مع جنوب شرق آسيا، وتعميق الشراكات الأمنية مع القوى الدولية والإقليمية مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا، والعمل على إدارة الخلافات مع بكين من خلال المشاركة المستمرة .

وكذلك احتواء باكستان وموازنة أورواسيا، فبرغم عدم تغير سلوك إسلام أباد تجاه نيودلهي، إلا أن استمرار عزلة الأولى من المرجح أن يؤدي إلى تغييرات في سلوكها مع تزايد التفاوت في القوة لصالح الثانية بما يساهم في احتواء الخطر الذي تفرضه. أما بالنسبة لأوراسيا فالهند تحتاج إلى موازنات أكثر دقة، نظرا لتضارب المصالح بين روسيا والولايات المتحدة من جهة، ومن ثم من شأن ذلك التوازن الدقيق أن يعود بالمنفعة على الدولة بشكل كبير إذا تحقق .

٣- **تحسين العلاقات مع دول الجوار:** وذلك من خلال عدة إجراءات: منها تقليل فجوة تنفيذ السياسات، وهو ما يستدعي أن تعمل الحكومة الهندية على تحفيز التنسيق بين المسئولين في وزارة الخارجية والوزارات الأخرى المعنية بالاتصال الإقليمي. كما ينبغي تعيين مبعوث خاص من

مجلس الوزراء معني بالاتصال الإقليمي، مع نفوذ سياسي للوصول مباشرة إلى رؤساء الحكومات والجهات الفاعلة الرئيسية في البلدان المجاورة، بالإضافة إلى تسريع إنجاز مشاريع البنية التحتية الإقليمية

كذلك ينبغي على الهند أن تطرح نفسها كنموذج يحتذى به أمام دول الجوار، وذلك عبر تنفيذ بعض الخطوات، منها إزالة جميع أشكال البيروقراطية والتعريفات الأمنية وأي حواجز أخرى أمام التجارة والنقل البري بين نيبال وبوتان وبنجلاديش عبر الأراضي الهندية، كما يجب أن تتيح لجيرانها وصولًا معفيا من الرسوم إلى السكك الحديدية والموانئ الهندية، بالإضافة إلى تحديث البنية التحتية لمراقبة الحدود وتسهيل التدفقات عبر الحدود أخيرًا، يجب على الهند استعادة المبادرة، وذلك عن طريق التركيز على المنح والقروض لتطوير البنية التحتية وبرامج بناء القدرات في الدول المجاورة، والعمل على زيادة الموارد اللازمة لمبادرات الدبلوماسية العامة والتواصل التي تستهدف الجيل الجديد من القادة السياسيين ورجال الأعمال والباحثين في تلك الدول، فضلًا عن أنه يجب أن تحافظ على مجموعة متنوعة من مبادرات التعاون الإقليمي في ضوء التزامها داخل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك ) .

٤- **تعزيز الترابط بين الصين والهند:** وذلك عبر عدة أساليب أولها أن تقدم نيودلهي نفسها كبديل فعال وشفاف ومستدام ماليا أمام دول الجوار وتحسين القدرة على تنفيذ المشاريع التنموية، وثانيها إعادة النظر في الاعتماد الهندي التجاري على الصين، حيث تحتاج الحكومة القادمة إلى إجراء دراسة شاملة لعدة قطاعات لتحليل حجم اعتماد كل قطاع على بكين، ثم العمل على صياغة استراتيجيات طويلة الأجل لبناء الاكتفاء الذاتي في القطاعات الحيوية، وثالثها تشجيع الاستثمارات الأجنبية عبر تأسيس نظام عادل وموثوق وقابل للتنبؤ على غرار لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، بما سيساهم في تنظيم الاستثمارات في الصناعات الحساسة الناشئة .

**ثالثا / قضايا الطاقة والبيئة : في** هذا يجب ان تحرص على :

١- **زيادة المساحات الخضراء:** من خلال – بناء سياسة متكاملة للطاقة والبيئة عبر دمج جميع الوزارات التي تعمل في مجال الطاقة والبيئة في وزارة واحدة لتوحيد الرؤية المشتركة، كما يجب تمرير "قانون أمن الطاقة والبيئة" في أسرع وقت، مع العمل على وضع خارطة طريق لإدارة وتخفيف تحدي تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية ومتطلبات الطاقة بهدف حماية البيئة، فضلًا عن أنه ينبغي على الحكومة أن تنشئ مركزًا متكاملًا لبيانات الطاقة، ينبغي تحديث بياناته بانتظام وإتاحتها بشروط تجارية ، – يجب أن تكون عملية إزالة الكربون وإدارة الطلب والفعالية هي كلمات المرور الرئيسية لسياسة الطاقة للحكومة الجديدة، بحيث يجب أن يكون التركيز على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحفيز السيارات الكهربائية، والحد من

استهلاك الديزل في الزراعة، وإعادة تصميم المباني والمصانع لجعلها محايدة للكربون، – يجب تعزيز الإدارة الأفضل للموارد؛ وذلك من خلال تطوير كادر متخصص من "دبلوماسي الطاقة"، والعمل على فك قيود وحدات القطاع العام للطاقة عن الرقابة البيروقراطية المتطفلة لتمكين إدارتها من الاستجابة بفعالية لتطورات السوق غير المتوقعة، مع ضرورة إقامة علاقات شخصية قوية مع قادة الدول المصدرة للنفط .

٢– **تحسين منظومة الكهرباء:** من خلال تحسين إمدادات الكهرباء وتحفيز توليد الطاقة في الوقت المناسب وبالسعر المناسب للمواطنين، مع ضرورة العمل على رقمنة البنية التحتية لتحسين دعم الطاقة. كذلك يتعين على الحكومة الهندية القادمة إجراء بعض التغييرات الهيكلية في منظومة الكهرباء لإزالة التشوهات المختلفة، وتمكين المزيد من المنافسة نحو السوق، ويتم ذلك من خلال تعديل قانون الكهرباء لعام ٢٠٠٣، ووضع سياسات يمكنها تعزيز وتسريع التغيير الإيجابي نحو الرقمنة وإلغاء المركزية لإصلاح المنظومة .

٣– **تعزيز استقلال هيئات الطاقة:** حيث تفتقر بعض قطاعات الطاقة (الفحم، والسكك الحديدية، والبيئة) إلى الاستقلال المالي والإداري، كما تفتقر إلى الصلاحيات الكافية لتنفيذ مشروعاتها، إذ يتم التحكم في تلك القطاعات من قبل الوزارات ذات الصلة أو الشركات المؤممة، وهو ما يتطلب تعزيز استقلال تلك الهيئات والتخلي عن الفيدرالية المركزية التي أدت إلى تعقيد بعض الإجراءات والقرارات الإدارية

٤– **تعظيم الإنتاجية في مجال الطاقة:** من خلال التركيز نحو الكفاءة وتقديم الخدمات، وهو ما سيتطلب العمل على تغيير التفكير العام نحو توفير خدمات طاقة موثوقة، كما يجب إعادة النظر في الأهداف المتفائلة التي وضعتها الحكومات السابقة فيما يتعلق بالطاقة حتى تصبح أكثر جدوى وأكثر قابلية للتطبيق. كذلك تواجه الحكومة القادمة فرصة فريدة للاستفادة من التحول المستمر للهند نحو إنتاجية الطاقة، وتغيير بعض المفاهيم والممارسات القديمة التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية تبعد الاهتمام عن قضايا الكفاءة التخصصية وتعظيم إنتاجية الطاقة.

٥– **القضاء على الوسطاء والتصدي للإفلاس وتحسين الإيرادات:** من خلال القضاء على الوسطاء في القطاعات المختلفة الذين يقومون بتقديم تسهيلات للمواطنين مقابل رسوم بمعزل عن سلطة الحكومة، ومن ثم يمكن للحكومة الجديدة الاستفادة من تقنيات المعلومات وتحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي للقضاء على ظاهرة الوسطاء. كما يجب على الحكومة التصدي لحالات المدفوعات المتأخرة بما يساهم في تقليل الخسائر الناجمة عن سرقة السلطة، وبالتالي زيادة الإيرادات.

من ناحية أخرى، ينبغي على الحكومة التحقيق في حالات الإفلاس وتبديد الأموال العامة، كما يجب أن يكون هناك هدف لإنشاء أنظمة للإنذار المبكر على المستويين المؤسسي والشركات حتى لا تتكرر حالات الفشل والإفلاس لضمان نمو الاقتصاد بشكل سليم .

## النظام السياسي في اندونيسيا

### معلومات عامة عن اندونيسيا

**الموقع**

تقع إندونيسيا في جنوب شرق آسيا ، وتضم "١٧٥٠٨" من الجزر، وإندونيسيا أرخبيل يقع في الجنوب الشرقي لقارة آسيا بين المحيطين الهندي والهادي، ولها حدود برية مع كل من ماليزيا وتيمور الشرقية وغينيا الجديد .

**المساحة:** ١.٩٠٤.٥٦٩ كيلومتر مربع

**الموارد الطبيعية:** النفط والغاز والقصدير والنيكل والنحاس والفحم والذهب والفضة والخشب والتربة الخصبة الصالحة للزراعة

**السكان**

التعداد: ٢٥٣.٦٠٩.٦٤٣ نسمة حسب تقديرات اخيرة

نسبة النمو: ٠.٩٥% حسب التقديرات الاخيرة

**المناخ**

يتسم مناخ اندونيسيا **بانه حار رطب** ، وهذا تسبب في وجود بعض النباتات البرية، وهي من الدول المتنوعة بيولوجيا وذلك يرجع **لمناخها الاستوائي،** والطبيعة المختلفة، وتختلف دراجات الحرارة باختلاف الأماكن، ففي الأماكن المنخفضة فان درجة الحرارة تكون معتدلة، وتكون منخفضة في الأماكن المرتفعة، وتتحدد الفصول داخل اندونيسيا على كمية الأمطار، وتكثر كمية من الأمطار في المناطق الجافة بنسبة بسيطة على الأماكن المنخفضة، بينما تزيد في الأماكن الجبلية، والمرتفعة ،وهذا التنوع البيئي عمل على وجود كائنات مختلفة .

**اللغة والديانة**

اللغة الرسمية في اندونيسيا هي **الباهاسا،** وهي لغة طورت عن اللغة المالوية، إضافة إلى الإنجليزية **والهولندية والمئات** من اللهجات المحلية ، وتعتبر اللغة الإندونيسية اللغة الأساسية التي يتحدث بها السكان، ويوجد في اندونيسيا ديانات كثيرة، ولكن يتصدر الدين الإسلامي بالمرتبة الأولى، ثم تأتي المسيحية بمذاهبها ويوجد كنائس للعبادة بداخل اندونيسيا، ومن ثم الهندوسية، والبوذية، ويوجد في إحدى الجزر اعتقادات لعبادة أشياء في الطبيعة ، وكل ديانة

تسير على حسب عقيدتها، ويمكن الاشارة الى النسب المئوية للديانات : ٨٧.٢% مسلمون، ٩.٩% مسيحيون، ١.٧% هندوس، ٠.٩% ديانات أخرى مثل البوذية والكونفوشية

**اقتصاد اندونيسيا**

اندونيسيا تعتمد على **المنتجات الزراعة** وتسويقها لرفع اقتصادها، وتعتبر الزراعة ركن اساسي في النهضة الاقتصادية ، ولأن التربة في اندونيسيا من أجود الأراضي الزراعية لاحتوائه على كثير من المعادن والعناصر المغذية للتربة، وأيضًا، ويساهم البترول في رفع مستوى اندونيسيا الاقتصادي، **وطورت اندونيسيا الصناعة** في الآونة الأخيرة فأصبحت الصناعة من المظاهر القوية التي يعتمد عليها بشكل اساسي حيث أن مصانع الغزل والنسيج، ومصانع الأغذية من أقوى المصانع داخل اندونيسيا

أهم المنتجات: النفط، الغاز الطبيعي، المنسوجات، السيارات، المعدات الكهربائية، الأرز، الفول السوداني، المطاط، الكاكاو، زيت النخيل وغيرها .

**التركيب العرقي**

تشير الخريطة العرقية لإندونيسيا إلى أن قرابة نصف السكان ينتمون إلى العرقية الجاوية، التي تسكن شرقي ووسط جزيرة جاوا بنسبة ٤٥% من السكان، ثم المادوريين بنسبة ٧.٥%، وهم أساسا من جزيرة مادورا في شرقي جاوا، ثم الملاويين ٧.٥% وهم أساسا في جزيرة كالمنتان، ويتوزع حوالي ٢٦% من السكان بين عدد كبير من عرقيات صغيرة امثال الصينيين والهنود والعرب .

## هيكلية النظام السياسي الاندونيسي

ان إندونيسيا وفقا للتنوع الذي تطرقنا اليه اعلاه باتت تحوي على امتدادات تراثية لكل من الهند والصين واوربا والشرق الاوسط ،فالتنوع الثقافي كان على مدى قرون كبيرا ومعقدا على نحو فريد وكانت المكونات التراثية المختلفة في حالة من التعليق تمكنت فيه الرؤى وطرق الحياة المختلفة وحتى المتعاكسة من التعايش فيما بينها وان لم يكن ذلك من دون توتر او دون عنف فقد كان على الاقل بنوع من التنسيق القابل للعمل حيث ينال كل طرف ما له من حقوق، ان استيعاب هذا التنوع الديني واللغوي والعرقي اسهم في بناء عقيدة النظام الاساسية التي تدعى (البانتاشيسلا) او المبادئ الخمس التي يسير على هديها الشعب الاندونيسي وهذه المبادئ هي :

١- الإيمان بالله الواحد ٢- الإنسانية العادلة والمتحضرة ٣- وحدة إندونيسيا ٤- الديمقراطية التي تقودها الحكمة الداخلية ٥- العدالة الاجتماعية لجميع أفراد الشعب الإندونيسي.

وقد جاءت هذه المبادئ في مقدمة الدستور الاندونيسي لعام ١٩٤٥ بما نصه (فقد تقرر بناء الاستقلال القومي الاندونيسي وصياغته في صلب دستور للدولة الاندونيسية التي اتخذت لنفسها النظام الجمهوري ذات السلطة الشعبية القائمة على الربانية المتفردة والانسانية العادلة المهذبة

والوحدة الاندونيسية وعلى السلطة الشعبية الموجهة بالحكمة والحصافة في الشورى النيابية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية لكل افراد الشعب الاندونيسي ان طبيعة النظام السياسي الاندونيسي وفقا لما اقره دستور ١٩٤٥ المعدل الذي يتألف من ٣٧ مادة اخذ شكل النظام الرئاسي الجمهوري اذ نصت المادة الاولى(الدلولة الاندونيسية دولة موحدة شكلها جمهوري ) اما اهم المؤسسات السياسية في اندونيسيا وفق ما قرره الدستور للفصل بين السلطات فهي :

١- **الجمعية الاستشارية الشعبية:** ويسمى مجلس (بروماسيا وارتان راكيات ) او **مجلس شورى الشعب** ، وتعد ممثلة للشعب الاندونيسي وتتألف من (٧٠٠) عضو يتم انتخاب (٥٠٠) عضو، ويعين (٢٠٠) من الشخصيات المعروفة من القوميات المختلفة وبتوصية من مجالس المحافظات، وتكون مدة العضوية خمس سنوات وتتم كل قراراته بالأغلبية، حتى عام ١٩٩٩ ( قبل ان تجري تعديلات فيما بعد ) كانت الجمعية مسؤولة عن ترشيح الرئيس ونائبه بشرط حصولهم على اكثر من ٥٠ % من اصوات الناخبين، ولها الحق في اقالتهم شريطة ان يتقدم الطلب من اغلبية اعضاء الجمعية بتهم الخيانة العظمى او الفساد والانحراف بالعمل بما يتعارض والمصلحة الوطنية .

٢- **مجلس النواب** :هو **السلطة التشريعية** للدولة ، يتكون من ٥٠٠ عضو من ضمنهم ٧٥ عضو يتم تعيينهم من القوات المسلحة من قبل الرئيس وفي كانون الاول عام ١٩٩٩ اعلن ان العدد المقاعد للجيش سيخفض من ٧٥ الى ٣٨ بينما سيرتفع عدد الاعضاء المنتخبين من ٤٢٥ الى ٤٦٢ ، وفي عام ٢٠٠٤ استبعد الجيش نهائيا من المجلس واصبح جميع الاعضاء منتخبين لمدة خمس سنوات ، ويضطلع المجلس بمسؤولية إصدار التشريعات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية الوطنية والإشراف العام ويتولى مجلس النواب، بموافقة رئيس الجمهورية، سلطة صياغة القوانين وسنها في آن واحد ، ومناقشة وإقرار اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون، وتلقي ومناقشة القوانين التي يقترحها مجلس النواب فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم والإشراف على العلاقات بين الحكومات المركزية والإقليمية/المحلية ،ويحظى أيضاً بسلطة مراقبة إدارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الأخرى والبت في الميزانية إلى جانب الرئيس، ومراقبة تنفيذ القوانين وميزانية الدولة وسياسات الحكومة ويطلب إلى مجلس النواب، خلال أدائه لمهامه، التشاور والتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى وتلبية تطلعات أفراد المجتمع وتقديم المشورة لموظفي الدولة والهيئات القانونية استناداً إلى هذه التطلعات فضلا عن حق المجلس في الاستجواب وتقديم الاسئلة وحق ابداء الآراء.

٣- **المجلس الاستشاري الاعلى:** ويسمى (ديوان برتيم بان جان اجونج ) يمثل مؤسسة استشارية يختار الرئيس اعضائها من الاحزاب السياسية والجماعات الوظيفية، وكذلك الجماعات التابعة للشخصيات المهمة والمؤثرة مهمته تقديم المشورة في السياسات الداخلية والخارجية الى رئيس

الدولة او نائبه وهم مسؤولون امام الرئيس وله الحق في اقالتهم . يحظى المجلس الاستشاري الاعلى بسلطة تعديل الدستور وتولية الرئيس و/أو نائب الرئيس، وعزل الرئيس و/أو نائب الرئيس ،**(وقد تم الغاء هذا المجلس بالتعديلات الاخيرة ).**

٤- **ادارة الاقاليم** : تنقسم اندونيسيا الى ٢٦ اقليما وكل اقليم يخضع **(لعمدة )** والذي يتم انتخابه من قبل مجلس الاقليم لمدة خمسة سنوات ،والحكام الاقليميون (العمد ) لابد ان يتم الموافقة عليهم من قبل الرئيس، وحاكم اقليم جاكارتا بالذات لابد ان يتم التصديق على انتخابه من قبل الرئيس، فجاكارتا _العاصمة _ تمثل مقاطعة خاصة مثلها مثل آشتية، والحكومة المحلية تعمل من خلال ثلاثة مجالس: اقليمية وبلدية ومجالس وصاية .

تتبع السلطة قيادة لامركزية في ادارة الدولة ،اذ تتم اعطاء صلاحيات لبعض الاقاليم ووصفها بذات الوضع الخاص ومنها آشتية وبوجياكرتا ،فلهم مزايا تشريعية :فالحكومة الآشتية لها حق تشكيل نظام قضائي مستقل ،اذ اقرت في عام ٢٠٠٣ الشريعة الاسلامية كمصدر اول للتشريع ، وبوجياكارتا ما زالت سلطنة ،تقوم الاقاليم بانتخاب مجالس محلية تكون مهمتها توفير الخدمات وادارة دوائر الوزارات المركزية في الاقاليم .

**٥- السلطة التنفيذية :**

يعتبر الرئيس رأس السلطة التنفيذية في إندونيسيا وتبعا للدستور فإن الرئيس يعتبر راس الدولة ورئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة الإندونيسية والمسؤول عن الإدارات المحلية . يتم اختيار الرئيس ونائبه من **خلال التصويت المباشر** لمدة خمس سنوات ويجو أن يحكم لمدة فترتين متتاليتين ، **وقد كان سابقا ( قبل ٢٠٠٤ ) من خلال مجلس الشورى**

يعين الرئيس الوزراء سواء من المنتخبين او غير المنتخبين،، ويكون الوزراء مسؤولون امام الرئيس وله الحق في اقالتهم ، ويمتلك سلطات واسعة تمكنه من إدارة البلاد بشكل مستقل في حالات الطوارئ .

٦- **السلطة القضائية** : فهي مستقلة عن السلطتين الأخريين ويوجد قانون جنائي واحد لكل اقاليم اندونيسيا، وتعتبر المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية ، يتم تعيين قضاتها من قبل رئيس الجمهورية وتتكون السلطة القضائية من مجموعة مختلفة من المحاكم والتي تتمايز فيما بينها حسب الاختصاص يتم الحكم في معظم القضايا المدنية أمام المحاكم الوطنية أما الطعون فأمام المحكمة العليا.

اما **المحاكم الاخرى** فتشمل :

المحكمة التجارية وتنظر في قضايا الإفلاس والإعسار

محكمة الدولة الإدارية وتنظر في قضايا القانون الإداري ضد الحكومة

المحكمة الدستورية وتنظر في القضايا المتعلقة بشرعية القوانين والانتخابات العامة وحل الأحزاب السياسية ونطاق سلطة مؤسسات الدولة

المحاكم الدينية للتعامل مع الحالات الشرعية

**التعديلات الدستورية :**

وضع الدستور الإندونيسي مع استقلال البلاد عام ١٩٤٥، وشكلت المبادئ الوطنية الخمسة (البانتاشيسلا) التي وضعها الرئيس المؤسس سوكارنو أهم مواد الدستور، وهي :

مع سقوط نظام سوهارتو وما عرف بالنظام الجديد عام ١٩٩٨، ألغي دستور ١٩٨٥، مما فتح الطريق أمام إدخال تعديلات واسعة على الدستور الإندونيسي بما يتوافق والنظام الديمقراطي الذي تطلعت له البلاد،

أجريت التعديلات في مجلس الشعب الاستشاري، وهو أعلى سلطة تشريعية وسياسية في البلاد، على أربع مراحل في الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢، فعدل الدستور من ٣٧ مادة إلى ٧٣، ولم يتبق من الدستور القديم سوى ١١% دون تعديل، يجري تعديل الدستور من قبل( مجلس الشعب الاستشاري )، ويمكن طرح أي تعديل في حضور ثلثي الأعضاء، وبحصول التعديل على الأغلبية المطلقة (النصف+١)، لقد دلت التعديلات الدستورية في اندونيسيا على عمق الوعي والنضج التدريجي للديمقراطية، اذ صادقت الجمعية الوطنية ٢٠٠٢ على جملة من التعديلات الدستورية التي أدخلت خلال ١٧ عاما من التحول الديمقراطي كان اهمها:

١- تحديد مدة الرئاسة بدورتين رئاسيتين فقط، تمتد كل منهما لخمس سنوات .

٢- تأسيس مجلس النواب الإقليمي الذي يشكل مع مجلس نواب الشعب (البرلمان المركزي) مجلس الشعب الاستشاري، أعلى سلطة تشريعية وسياسية في البلاد .

٣- منح الرئيس سلطات تنفيذية واسعة تجعله بمثابة رئيس الحكومة .

٤- انتخاب الرئيس عبر الاقتراع الشعبي المباشر وليس من خلال مجلس الشعب الاستشاري كما كان معمولا به حتى انتخابات ١٩٩٩

٥- إعادة هيكلة السلطات بشكل أفقي، حيث منحت الأقاليم والمحافظات سلطات تنفيذية وتشريعية أوسع

٦- إلغاء المجلس الاستشاري الأعلى

٧- وضع التشريعات والضوابط الكفيلة بإجراء انتخابات برلمانية حرة وسرية ونزيهة

٨- تشكيل المحكمة الدستورية لحماية النظام الدستوري

٩- تشكيل المفوضية القضائية

١٠- تخصيص عشر مواد دستورية لحماية حقوق الإنسان

## النظام الانتخابي في اندونيسيا

يعد اختيار النظام الانتخابي واحدا من أهم القرارات الخاصة بالمؤسسات في الدول الديمقراطية، وغالبا ما يجري اختيار النظام الانتخابي بصورة عرضية، نتيجة مجموعة من الظروف الاستثنائية، أو ظهور اتجاه مؤقت، أو انعطاف تاريخي، فضلا عن التأثير الذي تتركه الدولة المستعمِرة أو القوية او صاحبة النفوذ، ومع ذلك فإن **اختيار نظام انتخابي محدد يؤثر على مستقبل حياة البلاد السياسية تأثيرا عميقا** ، كما يؤثر في كثير من الحالات على المصالح السياسية المتعارضة ، وغالبا ما تظل النظم الانتخابية بعد اختيارها ثابتة إلى حد ما، طالما انها تستجيب لتلك المصالح.

وفي اندونيسيا فأنها تمتاز بأن الانتخابات فيها تجري على مدار العام، فنظرا لاتساع البلاد جغرافيا، ولأن الدستور يشترط الإشراف القضائي على الانتخابات، يصعب إجراء انتخابات البرلمانات الإقليمية والمحافظات في آن واحد، فيتم إجراء هذه الانتخابات بالتوالي في الإقاليم، وتوزع على خمسة أعوام تتمتع أربعة أقاليم بوضعية خاصة، هي آتشيه، وجوغجاكرتا، وجاكرتا العاصمة، وبابوا الغربية. ويعتبر إقليم جاكرتا ومحافظتها الأهم انتخابيا، وتستعد الأحزاب لها بقوة، نظرا للكثافة السكانية والأهمية السياسية للعاصمة.

تتولى مفوضية الانتخابات إعداد الانتخابات التشريعية والرئاسية والإشراف عليهما، وهي لجنة وطنية ودائمة ومستقلة، ويشترط في أعضائها ألا يكونوا منتمين إلى أحزاب سياسية ، وتتوزّع المقاعد في مجلس النواب على ٧٧ **دائرة انتخابية يتراوح عدد** مقاعد كل منها بين ٣ و ١٠ بناء على كثافة السكان فيها، وتنظم هذه الانتخابات على **أساس التمثيل النسبي ذات القائمة المفتوحة** الذي يسمح للأفراد الناخبين باختيار مرشحهم المفضل ضمن القائمة.

وقانون الانتخابات الإندونيسي العام، هو القانون الذي عرف باسم القانون رقم ٧ لعام ٢٠١٧ والذي صدر في شهر يوليو من نفس العام وبعد تسعة أشهر من النقاش في مجلس ممثلي الشعب تم اقراره تحسبًا للانتخابات المتزامنة لعام ٢٠١٩،اذ بدأت الحكومة العمل على اعداد مشروع قانون انتخابي جديد ليحل محل قانون عام ٢٠١٢ وخلال مناقشة القانون كانت هناك خلافات حول العتبة الرئاسية المقترحة، وتقسيم الأحزاب السياسية إلى ثلاثة فئات.

**تم التصويت على المشروع في ٢٠ يوليو ٢٠١٧، بالاتفاق على نظام القائمة المفتوحة وتطبيق نظام الأغلبية البسيطة المباشرة،** وأثناء إجراء التصويت أجرت بعض الأحزاب المعارضة مسيرة جماعية مع جميع أعضائها، بما في ذلك ثلاثة نواب للرئيس، وفي النهاية وافقت جميع الأحزاب المتبقية في الائتلاف الحكومي على عتبة رئاسية بنسبة ٢٠ في المائة.

**مميزات القانون الانتخابي الجديد**

– ينص القانون على إضافة ١٥ مقعدًا إلى مجلس ممثلي الشعب، مما يزيد عددهم إلى ٥٧٥ مقسومًا على ٨٠ دائرة انتخابية بواقع ٣ إلى ١٠ مقاعد، والإضافات الممنوحة للمقاطعات خارج جاوة. بالإضافة إلى ذلك يحدد القانون عدد مقاعد المجالس المحلية، كما تم توزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية من ٣ إلى ١٢ عضوًا.

– يشترط القانون على هذه الدوائر الانتخابية اتباع الحدود الإدارية للمقاطعات/المدن (المقاطعات والوطنية) أو المقاطعات الفرعية (المقاطعة/المدينة) إن أمكن.

– حافظ القانون الجديد على النظام الانتخابي المستخدم في عام ٢٠١٤، وذلك باستخدام نظام القائمة المفتوحة، اذ يمكن للناخبين التصويت مباشرة للمرشح الذي يريدون في قائمة أسماء المرشحين المقدمة من الحزب، يتم بعد ذلك ترتيب المرشحين بالتصويت في أحزابهم، ويتم تحديد حصة الحزب من خلال (طريقة سانت ليغو) بعد إبعاد الأحزاب التي لا تفي بالحد الأدنى.

– اما بالنسبة لمرشحي الرئاسة، يتم تحديد المرشح الفائز بالأغلبية البسيطة، مع التصويت للجولة الثانية للمرشحين الرئيسيين إذا لم يتمكن أي مرشح من الحصول على أغلبية الجولة الأولى. بالإضافة إلى ذلك يجب على المرشح الفائز تأمين ما لا يقل عن ٢٠ ٪ من الأصوات في أكثر من نصف المقاطعات (أي أكثر من ١٧)

– خلال الانتخابات السابقة يتعين على الأحزاب اجتياز عتبة برلمانية تبلغ ٣.٥٪ حتى يتم تمثيلها في مجلس الشعب، لكن القانون الجديد زاد القانون هذه العتبة إلى ٤ ٪، وتم تحديد العتبة الرئاسية وفقًا لخيار ٢٠٪ إلى ٢٥٪ ، حيث ستحتاج الأحزاب إلى ما مجموعه ٢٠٪ (١١٢ وفقا لانتخابات ٢٠١٩) من المقاعد التشريعية من انتخابات ٢٠١٤، أو ٢٥٪ من الأصوات الشعبية لعام ٢٠١٤

لكن آلية العتبة هذه لا تنطبق على الانتخابات التشريعية المحلية، فقد تفوز جميع الأحزاب المشاركة بمقاعد في المجالس البلدية والبلدية بغض النظر عن مجموع الأصوات الوطنية.

– كما ان هذا القانون زاد من حدود مساهمات الحملة الانتخابية من مليار روبية إلى ٢.٥ مليار روبية للأفراد، و ٧.٥ مليار روبية إلى ٢٥ مليار روبية للكيانات القانونية أو الشركات ، فضلا عن ذلك سمح للأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات ٢٠١٤ بتخطي التحقق من الحزب، على الرغم من إضافة شمال مقاطعة( كاليمانتان) كمقاطعة تتطلب مكاتب الحزب .

**دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الاندونيسية**

بقيت الحياة الحزبية في اندونيسيا منذ استقلالها عام ١٩٤٥ بائسة ومحكومة بعصا الجيش الى حد بعيد ولم تشهد نظاما حزبيا ديناميكيا كالذي تعيشه اليوم ، ففي عهد سوكارنو كانت الاحزاب محدودة والمناخ الديمقراطي الذي تعمل فيه موجها من قبل الجيش، وفي عهد سوهارتو الذي عرف بالعهد الجديد لم يكن على الساحة سوى ثلاثة احزاب سياسية يضمن فيها الحزب الحاكم(

حزب جولكار) الاغلبية الساحقة في انتخابات شكلية، اما بعد سقوط نظام سوهارتو فقد نشط المجتمع الإندونيسي في تشكيل احزاب سياسية وتم اعطاء ترخيص لأكثر من (٢٠٠) حزب لم يستطع سوى( ٣٨ ) منها خوض الانتخابات التشريعية للأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ .

ومع **مطلع التسعينيات** كان الجيش قد اصبح المؤسسة السياسية الاكثر اهمية في اندونيسيا وقد لعب هذا الدور بشكل علني تحت الغطاء الشرعي للعقيدة العسكرية التي تقوم على **الوظيفة المزدوجة للمؤسسة العسكرية التي تتمثل: بحماية المصلحة الوطنية واسهامه بموارده المؤسسية في دعم البلاد،** هذه الموارد المؤسسية كان يقصد بها(الخبرات الادارية والتنظيمية التي يكتسبها ضباط الجيش من خلال ترقيتهم في المؤسسة العسكرية) اما الاسهام بها في مهام التنمية فتمت ترجمته بدخول الالاف من ضباط الجيش سواء من كانوا بالخدمة او تقاعدوا منها في مختلف المؤسسات المدنية التي تشكل الجهاز البيروقراطي للحكومة.

من كل ذلك هل يمكن اعتبار الجيش ركنا قائما للدولة في إندونيسيا؟

يختلف الباحثون السياسيون حول هذا السؤال: فخلال ٣٢ عاما من عهد الرئيس سوهارتو كان دور الجيش رئيسيا ومحوريا في حماية الدولة والدفاع عنها وقد كان فعالا في مواجهة الشيوعية والراديكاليين الإسلاميين، واليوم يبدو الجيش على هامش الحياة السياسية، ولكن في الواقع أن الساسة المدنيين لا يمكنهم التصرف بشؤون الدولة على هواهم، فهناك عدد من العوامل التي قد تدفع الجيش للعودة إلى الحياة السياسية:

كالعامل الخارجي إذا ما تعرضت حدود البلاد للخطر، أو إذا تهدد استقرار ووحدة البلاد فالدستور يخول الجيش بأن يتدخل لحمايتها ، اذ أن الجيش يراقب المشهد السياسي وليس بعيدا عنه رغم أنه يبدو محايدا ولا يقوم بدور سياسي مباشر، فأعمال الدولة اليومية يقوم بها الساسة المدنيون المنتخبون أما الجيش فتواصله وتحركاته السياسية تتم على أعلى المستويات مع النخب، وهذا يظهر عندما نرى أن الساسة ما زالوا بحاجة إلى جنرالات متقاعدين ليكونوا في تشكيلات الأحزاب، وفي مجلس الوزراء في المناصب الأمنية والسياسية، فالجيش لديه القدرة على أن يشارك في الحياة السياسية، وهو حصيلة لوضعه طوال عقود مضت عندما كان القوة الأبرز في الدولة .ومعنى ذلك ان الجيش في اندونيسيا له **دورا مزدوجا او وظيفة مزدوجة** ، فعندما كان الجنرال عبد الحارث ناسوتيون قائد للقوات البرية في الجيش الاندونيسي عام ١٩٥٨ طرح فكرة أن يتبنى الجيش الإندونيسي ( طريقا وسطا)، فلا يكون تابعا للمدنيين، ولا سائدا وحاكما مما يمكن أن يوصل البلاد إلى الدكتاتورية، كان ذلك بعد إعلان أول رئيس للبلاد أحمد سوكارنو نظام القيادة الموجهة الذي أنهى به فترة ديمقراطية برلمانية وجيزة، وقد فتح توجه سوكارنو المجال لقيام جنرالات الجيش بأدوار سياسية وإدارية، مما أتاح لهم مناصب وزارية وفي إدارات الأقاليم والمحافظات، إلى جانب السلك الدبلوماسي وعضوية البرلمان.

وصار الجيش عمليا بعد ذلك أهم أركان حكم الرئيس الثاني للبلاد الجنرال سوهارتو، فالوظيفة المزدوجة ترجمت إلى أن يكون **للجيش أدوارا اجتماعية وسياسية** واسعة كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي حسب المدافعين عن نظامه. وقد استفادت دول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من قوة الجيش في مواجهة المد الشيوعي في الستينيات والسبعينيات لكن لحظة التغيير أتت بعد استقالة سوهارتو في مايو/أيار ١٩٩٨، عندما استجاب الجيش لمطالب شعبية ودولية بالتراجع تدريجيا من موقعه المتقدم في عالم السياسية، وأطلق جنرالاته ما وصف ببرنامج إصلاح، كان ذلك واضحا منذ تسلم بحر الدين يوسف حبيبي الرئاسة من سوهارتو، فهو رئيس مدني ذو خلفية علمية ومحسوب على تيار المثقفين المسلمين.

لكن دور الجيش لم ينته كليا، فعشرات الجنرالات المتقاعدين خلعوا البزة العسكرية وأسسوا أحزابا سياسية، كان أشهرهم الجنرال المتقاعد سوسيلو بانبانغ يوديونو الذي صار أول رئيس منتخب بالاقتراع المباشر وفاز بدورتين رئاسيتين ( ٢٠٠٤-٢٠١٤). إلا أن رئاسة يودويونو لم تشهد إفساحا للمجال للجيش ليعود إلى الحياة السياسية، بل على العكس رسخ توجه اهتمام الجيش بالشأن الدفاعي، وكان وزراء الدفاع في عهده مدنيين، كما اشتهر وزير الدفاع الأسبق الجنرال ويرانتو الذي أسس حزبا مشاركا في الحكم اليوم هو حزب ضمير الشعب الإندونيسي، وزعيم المعارضة الحالي الجنرال المتقاعد برابوو سوبيانتو مؤسس حزب حركة إندونيسيا العظمى، وهو ثالث أكبر الأحزاب برلمانيا اليوم، وكان منافسا قويا للرئيس الحالي جوكو ويدودو في انتخابات الرئاسة العام الماضي، ومتحالفا مع الإسلاميين والوطنيين، وعشرات غير هؤلاء من جنرالات متقاعدين صاروا سياسيين في الأحزاب ووزراء في الحكومات السابقة والحالية.

**البيئة الاقليمية والدولية المؤثرة على النظام السياسي الاندونيسي**

تحظى إندونيسيا بأهمية جيوسياسية واقتصادية ودينية سكانية، فهي أكبر دول جنوب شرق آسيا والعالم الإسلامي، وتقوم سياستها الخارجية وأولوياتها الدبلوماسية على إحداث توازن في علاقاتها بين شرق آسيوي وغرب أميركي وأوروبي، وتتمحور جهودها الدبلوماسية جغرافيا حول رابطة جنوب شرق آسيا **(آسيان)**، وتحاول تحقيق إجماع على إنهاء التوتر بين أعضاء آسيان فيما يخص نزاعهم مع الصين في بحر الصين الجنوبي، وامام اندونيسيا فرصة للاستفادة من استمرار النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ونهضة التصنيع العسكري لتقوية مكانتها الإقليمية والانطلاق بدبلوماسيتها إلى آفاق أوسع تتجاوز محيط منطقة آسيان إلى مناطق أخرى لتكون من الدول الصاعدة في آسيا.

ينطلق الحديث عن العلاقات الخارجية الإندونيسية من طبيعتها الأرخبيلية المتشكلة من أكثر من ١٧٥٠٠ جزيرة، ويمكن تصور المحيط الجيو سياسي المحيط بها من هذه الطبيعة ، فمن بين جزرها **تمر ما نسبته ٤٠% من حركة التجارة العالمية**، وامتدادها البحري جعلها تتعامل مع

دول جنوب شرق آسيا إلى جانب دول عظمى ليست بعيدة عنها كالصين والهند ودول المحيط الهادي وعلى رأسها أستراليا، ولكل من هذه الدول سياساتها الخارجية وطموحاتها في إندونيسيا أو مصالحها التي تمر عبر مياهها ، ولا تقتصر أهمية المياه الإندونيسية على كونها الدولة الأكثر إحاطة جغرافيا بمضيق ملقا –بالتشارك مع ماليزيا وسنغافورة– فحتى لو أراد البحارة تفادي مضيق ملقا، فإن البدائل إندونيسية ايضا مثل مضيق لومبوك، وخيار مضيقي كاريماتا وبحر ناتونا الموصلين ببحر الصين الجنوبي، أو مضيق مكاسر وبحر سولاويزي، وغير ذلك من الممرات التي تتخلل الجزر الإندونيسية، **وتشهد تلك المضايق مرور أكثر من٧٥ ألف سفينة سنويا**، متجاوزة العدد الذي يمر بقناتي السويس وباناما، وهو ما ينعكس على ثلاثة محاور مهمة رئيسية :

١– **الأهمية الاقتصادية:** تشهد منطقة شرق آسيا نماء اقتصاديا يزيد من إسهامها في الاقتصاد العالمي جاوز الثلث في السنوات الماضية، وحظ شرق آسيا من التجارة العالمية يصل إلى ٤٠% مقارنة بـ ٣٧% لأوروبا و ٢٠% للولايات المتحدة، وهذا ما يجعل المضايق الإندونيسية مثار اهتمام استراتيجي وجيوسياسي للولايات المتحدة والصين، وكأن صراعا صامتا يدور في هذه البحار بين القوى العظمى، حتى وصف الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون المنطقة بأنها "واعدة وأكثر مناطق العالم حيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية".

٢– **النفط والغاز العربي وآسيا:** وهو ليس ملفا اقتصاديا مجردا فحسب، بل ينظر إليه كمتغير أو عامل جيوسياسي واقتصادي في الوقت نفسه، **ولان شرق آسيا أسرع المناطق نموا في العالم، ولقلة ما تنتجه من نفط وغاز فإن هذا أدى إلى تزايد الطلب على النفط والغاز** من المنطقة العربية، الذي تمر شحناته عبر مضيق ملقا والبحار الإندونيسية الأخرى وصولا إلى بحر الصين، وتستهلك دول شمال شرق آسيا وحدها (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) أكثر من ١٣ مليون برميل نفط يوميا، وقد دفع تعطش دولة كالصين إلى النفط لأن تدفع بشركاتها النفطية نحو الدول المنتجة لتكون على مقربة من الاستكشافات النفطية، بدلا من دول جنوب شرق آسيا التي لا تنتج ما يكفيها من نفط وغاز وستظل تعتمد على الممرات البحرية في استيرادهما، وهذا ما يجعل دولة كاليابان وهي ثاني أكبر مستورد للطاقة تهتم بالتعاون مع إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة لتأمين مضيق ملقا وغيره من الممرات التي تمر من خلالها شحنات النفط والغاز القادمة من السعودية والكويت وقطر والإمارات وإيران.

٣– **البعد العسكري:** تسعى إندونيسيا ودول آسيان إلى ضمان بقاء منطقتهم خالية من الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل وبعيدة عن أي صراع إقليمي أو دولي، وتعلم دول آسيان أنها محاطة بدول تمتلك ترسانات من الأسلحة قد تهدد أمن وسلامة المنطقة في حالة حدوث صراع ما، وفي المقابل تريد الصين تأمين الممرات البحرية التي تعتمد عليها في تجارتها العالمية وهي

تتمدد في ذلك حتى المحيط الهندي قريبا من خليج البنغال، فمما سيحدد قدرة إندونيسيا على مواجهة التحديات الإقليمية قدراتها الدفاعية البحرية والجوية، ومدى سرعة تحديث جيشها مقارنة بدول جوار تسارع الخطى لشراء الحديث من الأسلحة. ضمن تلك الجغرافيا التي تفسر **الأهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية لإندونيسيا**، يمكن تفسير العلاقات الإندونيسية مع المحيطين الإقليمي والقوى الكبرى ووفق المعطيات الآتية :

**أولاً: الاستقلالية والفاعلية:** نال الإندونيسيون استقلالهم في عام ١٩٤٥ بعد كفاح طويل لتحرير الوطن من الاستعمار والهيمنة، وبعد تجاوز تلك المرحلة كان السؤال المطروح هو تحديد هوية إندونيسيا بين الأمم، ومن أوائل من تعاملوا مع هذا التساؤل "**محمد حتي**" أول نائب لرئيس البلاد (سوكارنو)، محاولا توحيد الموقف الخارجي في ظل انقسام أيديولوجي بين المستغربين واليساريين، ودعا في كلمته الشهيرة المعنونة بـ **(التجديف بين اثنتين من الشعب المرجانية)** أمام اللجنة المركزية الوطنية الإندونيسية في ٢ سبتمبر/أيلول ١٩٤٨ إلى سياسة إندونيسية "مستقلة وفاعلة" في محاولة **مبكرة لإبعاد إندونيسيا عن التحالفات الشرقية والغربية**، وعن التدخلات والتأثيرات الخارجية، محذرا من أن تحدث انقساما بين النخبة السياسة، لكن ذلك لم يتحقق حيث مرت البلاد بفترة عصيبة خلال عقد الستينات وما بعدها جراء الانقسام بين معسكرين الشيوعي شرقا والأميركي غربا، ولهذا فرغم بقاء مبدأي "الاستقلالية والفاعلية" الخاصية الأولى في الهوية السياسية الإندونيسية في تخاطبها مع الأمم الأخرى إلى يومنا فإن تطبيقهما تفاوت من زعيم إلى آخر.

**ثانيا: اهمية آسيان*: المركزية في الخطاب الدبلوماسي الإندونيسي:** منذ أن تأسست آسيان في ١٩٦٧ وإندونيسيا في مقدمة الدول الرائدة في هذا التجمع الإقليمي لاسيما أن الإندونيسيين يشكلون ٤٠% من مجموع سكان هذا التجمع أو المنطقة، ويذكر أن الرئيس الإندونيسي السابق سوهارتو قال في ذلك الوقت "لو تحقق التكامل بين دول جنوب شرق آسيا فإننا سنكون قادرين على مواجهة التحديات والتدخلات الخارجية الاقتصادية وحتى العسكرية"، وعلى هذا الأساس قادت إندونيسيا دول المنطقة لتوقيع اتفاقية التعاون والصداقة بين دول جنوب شرق آسيا، فالاستقرار والأمن والسلام في المنطقة مصلحة إندونيسية استراتيجية لا غنى عنها من أجل الحفاظ على استقرارها الداخلي وازدهارها، وإلا فسينعكس عدم الاستقرار سلبًا عليها، **ويرى الإندونيسيون في آسيان "قوة موازنة" صاعدة بين القوى العظمى ذات المصالح في المنطقة،** وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا وحتى الهند وأستراليا، وهي أبرز الدول التي تدعى لحضور منتديات آسيان الموسعة كل عام لبناء جسور الثقة والتعاون الثنائي والجماعي، ويمكن فهم محورية آسيان في الخطاب الدبلوماسي الإندونيسي من خلال مسوغات أساسية:

أنها المحيط الجغرافي والسكاني لجزرها، وحماية أمنها القومي يستلزم علاقات حسنة مع دول الجوار، حتى لا تكون منطقة صراع؛ فجاكرتا تريد أن تظل آسيان "المحيط الجغرافي المستقر" وبذلت الكثير منذ ٤ عقود من أجل تحقيق ذلك.

يدرك الساسة الإندونيسيون ضرورة الالتفاف إقليميا مع دول جوارهم لتحقيق توازن في المنطقة ولاتخاذ أي قرار جماعي في مواجهة الدول الكبرى ذات المصالح في جنوب شرق آسيا، وهذا ما يفسر طرح الكثير من الإشكالات الإقليمية على طاولة المحادثات في اجتماعات آسيان التي يلتقي فيها ساسة آسيان مع زعماء ووزراء دول كبرى، فهناك قمة آسيانية–أميركية وأخرى آسيانية مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية، وثالثة مع الهند وأستراليا ونيوزيلندا، ولا ننسى قمة آسيان مع دول الاتحاد الأوروبي.

**ثالثا: محاولة الحفاظ على موقف متوازن بين القوى الكبرى:** أسس نائب الرئيس الأسبق محمد حتي لهذا المبدأ، ما **جعل إندونيسيا منطلقا أساسيا لحركة عدم الانحياز في الخمسينات**، وهذا ما يفسر كون مصطلح "**الحلف**" شبه غائب عن أدبيات الدبلوماسية الإندونيسية، فالسائد هو مصطلح "**الشراكة**" ومع دول كثيرة في مقدمتها أميركا وكوريا الجنوبية، وبعد أن كان المقصود بالمعسكرين الشرقي والغربي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صارت الصين العنصر الأقوى في الشرق، مع بقاء الحضور الأميركي.

**والتساؤل الآن كيف يمكن الحفاظ على التوازن بين الشرق والغرب بلغة القرن الجديد؟:**

**اولا / اندونيسيا والصين:** هناك تفاوت في موقف النخب الإندونيسية من الصين، فالبعض يراها منافسا بل خطرا غامضا، وبعضهم يرى في صعودها السياسي والعسكري تحديا معقد التفاصيل يصعب التعامل معه، ومن ذلك اعتباره مهددا لاقتصادهم بفعل المنتجات الصينية التي بدأت تغرق الأسواق الإندونيسية أو رؤوس الأموال الصينية وسرعة توسعها، لكن طرفا آخر يرى في الاقتصاد الصيني فرصا تجارية واستثمارية مشتركة ويرى في الصين كدولة شريكا لا يمكن تجاوزه، كما يتباين تقييم النخب الإندونيسية للصعود العسكري الصيني، بين تصور أن الصين عامل مهم في التخفيف من النفوذ الأميركي وحتى الأوروبي و"الإزعاج" الأسترالي، وبين الخشية أكثر من التوجهات التوسعية للصين التي قد تصبح في المستقبل أقوى من النفوذ الأميركي في المنطقة، وهذا ما يفسر اندفاع الإندونيسيين إلى تقوية شراكاتهم مع الكوريين الجنوبيين في عدة مجالات وصلت إلى تصنيع الطائرات المقاتلة، ومع اليابانيين أيضا لإحداث توازن إقليمي، ولكوريا الجنوبية واليابان غاية مشتركة في التدافع صناعيا وإنتاجيا مع المد الصيني بالتوازي مع الاستفادة من أكبر سوق في العالم.

**ثانيا / اندونيسيا وأميركا:** وهي الطرف الآخر من المعادلة بالنسبة للإندونيسيين وعلاقتهم بها قد تحسنت خلال مدة الرئيس سوسيلو بامبانغ يوديونو (٢٠٠٤–٢٠١٤)، لاسيما بعد وصول

الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، اذ تبلورت في "الشراكة الأميركية–الإندونيسية الشاملة"، وهي شاملة بالفعل في مختلف المجالات ولا تقتصر على العسكرية والاقتصادية فحسب، لكن المصطلح المستخدم هنا ليس "**الحلف**" **بل** "**الشراكة**"، ولذلك مغزاه في التقاليد الدبلوماسية الإندونيسية المنبثقة من فكرة تحقيق أكبر قدر ممكن من الحياد والموازنة في الشراكات لا التحالفات، وفي المقابل لو عدنا إلى الخطاب الأميركي فسنجد فيه تأكيدا على أن أبرز الحلفاء في شرق آسيا، هم اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ثم الفلبين وتايلاند، وفيما وراء هذه الدول تحاول الولايات المتحدة وبمستوى دون "الحلف" أن تقوي علاقاتها مع ماليزيا وإندونيسيا ونيوزيلندا وسنغافورة وحتى فيتنام، ويأتي في هذا السياق اهتمام الولايات المتحدة بتعزيز دور رابطة آسيان في الدبلوماسية الجماعية مع الصين، من خلال السعي لبناء "منظومة أمنية" لدول آسيان وحلفاء وشركاء واشنطن في المنطقة لإدارة التوتر ومنع حدوث صراعات ، وهذا ما يفسر توجه بعض القوات الأميركية المنسحبة من العراق وأفغانستان إلى شرق آسيا، كما بدأت واشنطن إعادة توزيع قطعها البحرية بهدف نشر ٦٠ % من أساطيلها في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الأعوام الستة القادمة،

**ثالثا/ تجاوز المحيط الإقليمي لآسيان:** تسعى إندونيسيا لأن تجعل من آسيان – من حيث التقارب الاقتصادي المرتقب– لاعبا رئيسيا ومهما على الساحة الدولية في قضايا الأمن والطاقة والمناخ والتنمية الاقتصادية، وتتحدث الخارجية الإندونيسية عن وضع خارطة طريق مشتركة لدول آسيان، **ولكن هل هذا ممكن قبل أن تحل الخلافات بين دول آسيان؟**

واجهت إندونيسيا صعوبات كثيرة في تحريك دول آسيان نحو تحقيق الكثير من الأهداف والمقترحات التي طرحتها –لاسيما بعد توسع آسيان وضمها عشر دول– في مجال التكامل الاقتصادي والديمقراطية وحقوق الإنسان وتوحيد الموقف تجاه بحر الصين الجنوبي، هذا لا ينفي تحقق الكثير مما طمحت إليه جاكرتا من خلال آسيان، وما زالت تسعى لأن تجعل من آسيان لاعبا فاعلاً في تشكيل البنية الأمنية الإقليمية وأن تتحقق حالة من التضامن السياسي والعلاقات الاستراتيجية بين الأعضاء، لكن جاكرتا طالما بدت أكثر طموحا من دول جوارها، **فالحسابات الذاتية لكل دولة من دول آسيان** تظل مقدمة في عرف كل دولة على أية تفاهمات إقليمية؛ وهذا ما يطرح تساؤلات أمام الدبلوماسيين الإندونيسيين حول ضرورة الاهتمام بدول ما وراء آسيان في العقود القادمة .

ما وراء آسيان تحتاج إندونيسيا إلى تقوية علاقاتها مع **دول منتدى جزر المحيط الهادي** لأهداف اقتصادية وأمنية حفاظا على إبعاد هذه الدول عن دعم أي توجه انفصالي في شرق إندونيسيا، وفيما وراء آسيان **أيضا تعقيدات دولية آخذة بالتشكل سريعا**، اذ تشهد **المنطقة صعودا هنديا وكوريا جنوبيا** واضحا، وتقلبا في **موقف أستراليا** من إندونيسيا، وإذا ما نعمت إندونيسيا خلال

العقد القادم بنمو اقتصادي ووضع داخلي مستقر وإذا ما أَولت قيادتها اهتماما خاصا بالتنمية والسياسة الخارجية ولم تشغلها الإشكالات الداخلية عن السير بها خطوات جريئة، فإنها يمكن أن تحقق حلم القوة الصاعدة، **وسيستدعي هذا من جاكرتا "تنويع" مسارات سياستها الخارجية** فلا تظل متركزة على دول رابطة آسيان وحدها رغم أنها تظل تجمع دول الجوار الأقرب والأهم في نظر أي سياسي ودبلوماسي، ومع ذلك فلجاكرتا أن توسع أفقها الدبلوماسي فتنطلق وحسب خطة أو **استراتيجية "تجديدية"** نحو دول العالم العربي وتركيا ودول آسيا الوسطى وبعض دول إفريقيا وأميركا اللاتينية للوصول إلى شراكات متعددة تصب في صالح نهضتها الاقتصادية المنشودة خلال العقدين المقبلين، وتسهم في تحقيق ما يدور في أدبيات دبلوماسيتها عن القيم الإنسانية وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. **لكن هذه الرؤية والاهداف التي تروم اندونيسيا تحقيقها والسير في خطاها للمرحلة القادمة تصطدم بعدة عوامل منها :**

**١/ طبيعة الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي:**

اذ يتأثر السلوك الخارجي للدولة بطبيعة متغيراتها الداخلية، فالدول القوية والمستقرة، والتي لديها علاقات قوية مع جيرانها ومع العالم الخارجي، قد تكون قابلة أكثر لتفعيل مزيد من التعاون الدولي وتنمية العلاقات مع الدول الكبرى، إلا إنه تحت ظروف معينة مثل ظهور قيادة متطرفة قد تدفع تلك العوامل الدولة إلى مواجهة الدول الأخرى بما يهدد الاستقرار وآفاق التعاون، كما يتأثر هذا السلوك أيضا بعوامل أخرى اقتصادية وديموغرافية، علاوة على الأفكار والقيم والمصالح الاجتماعية، وشرعية المؤسسات التي تتوسط في حل النزاعات المجتمعية، وكذلك بسياسات الفاعلين المحوريين داخل الإقليم فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية وتايوان مثلاً، ونزاعات الحدود البحرية، فكل تلك العوامل تؤثر في تحديد طبيعة سلوك الدولة الخارجي بأن ينحو تجاه التعاون أو الصراع .

**٢/ الإنفاق الدفاعي والقدرات العسكرية:**

إذ إن لتلك العناصر تأثير هام على احتمالات التعاون والمنافسة داخل إقليم آسيا والمحيط الهادي، فتزايد معدلات الإنفاق الدفاعي للدولة، بجانب تعزيز قدراتها العسكرية المختلفة وتنويعها، من شأنه أن يهدد أو يردع الدول الأخرى، لكن تعتمد طبيعة ودرجة ذلك التأثير ليس فقط على حجم القدرات الكلية للدولة، بل أيضا على نوعيات القدرات العسكرية التي تحوذها، وما قد تشير إليه تلك القدرات فيما يتعلق بأهداف الدولة القومية والعابرة للحدود، وكذلك عقيدتها العسكرية، واتجاهات استخدامها للقوة .

**٣/ الأهداف القومية والعابرة للحدود، والعقائد العسكرية، واتجاهات استخدام القوة:**

اذ تمثل تلك العوامل، بجانب العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بين الدول، العناصر **الأساسية للسياسات والتصورات التي ستشكل مستقبل البيئة الإقليمية الأمنية**، وآفاق الصراع

والتعاون، فكلما تعارضت أهداف الدول مع بعضها في ظل تفاوت القدرات العسكرية، كلما كان الاتجاه نحو الصراع أقرب من التعاون، فيما لو زادت القدرات الاستراتيجية للدول وتم استخدام القوة فقط للردع لا لتصعيد الصراع، مع تسخير الأدوات السياسية والدبلوماسية للتنسيق فيما يتعلق بالسياسات والأهداف القومية للدول، فإن احتمالات التعاون تكون أكبر من الصراع .

**٤/ العلاقات الثنائية والمتعددة بين الدول:**

اذ تلعب القيم والمعتقدات والمصالح السياسية والاقتصادية والدبلوماسية بين الدول دورا هاما في التأثير على السياسات الأمنية طويلة المدى، وتشمل تلك العوامل التحالفات الرسمية والعلاقات الأمنية، والترتيبات الأمنية الجماعية، والعلاقات المتجذرة في الذاكرة التاريخية للدول، وقد تساهم مثل تلك العلاقات والهياكل المستقرة، في كثير من الأحيان، في تشكيل الإدراك الحسي والمعتاد الذي يشكل الأهداف القومية الدائمة والمذاهب العسكرية، واتجاهات استخدام القوة، وكذلك التأثير في اتجاهات التسلح والإنفاق الدفاعي وغيرها.

*

**رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم( آسيان) هو منظمة اقتصادية تضم ١٠ دول في جنوب شرق آسيا. تأسس الاتحاد في ١٩٦٧ في العاصمة التايلاندية بانكوك، وتضم دول تايلاند، وإندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وسنغافورة، بروناي ،فيتنام ،كمبوديا ، بورما ،لاوس ، لدى أسيان شعار وهو "رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد.**

## مشكلات النظام السياسي الاندونيسي

**اولا / ظاهرة الفساد**

تواجه إندونيسيا العديد من التحديات من بينها ظاهرة الفساد المستشري بأوصال الدولة، والتي ورثتها من الانظمة السابقة وهي ظاهرة لا تزال مستحكمة في الحياة العامة، ولا تبدو التشريعات والانظمة التي يعلن عنها بين الحين والاخر لمكافحة هذا الداء مجدية وفاعلة، اذ اصبحت ظاهرة الفساد من الممارسات الطبيعية في كافة مؤسسات الدولة رغم تجريم هذه الممارسات قانونا لكن استفحال الظاهرة جعل مكافحتها امرا غير يسير ،هذا إلى جانب الفقر حيث تشير تقديرات هيئة الإحصاء الرسمية إلى احتمال بلوغ **عدد الفقراء نحو ثلاثين مليون شخص** لأسباب تتعلق بخلل في الاقتصاد ، واليوم نجد أن المجتمع الإندونيسي مقسم بنظرة اقتصادية عامة إلى ثلاث فئات: ٢٠% من الأثرياء، و ٤٠% من الطبقة المتوسطة، و ٤٠% من الطبقة الفقيرة ومن تقترب حياتهم من مستوى حياة الفقراء بلغة الواقع لا بلغة الأرقام ، وترتبط بالفساد والفقر إشكالية أخرى تعرف إعلاميا **بمافيات الأسواق**، مثل مافيا تجارة الأرز، الذي هو بمثابة القمح بالنسبة للإندونيسيين . والمتتبع للحالة الإندونيسية يلحظ تأثير "الساسة الأثرياء" أو

"النخبة الثرية" في عالم السياسة فبعض هؤلاء رجال أعمال يشاركون في الحياة السياسية بأنفسهم وبعضهم يفضل أن يظل ممولا لأحزاب ومرشحين للتأثير على القرار السياسي على المستوى المحلي في الأقاليم والمحافظات أو على المستوى الوطني في الحكومة المركزية والبرلمان، على أن يلاقي من وراء ذلك مصالح اقتصادية كبيرة .

**ثانيا / اثر النخب السياسية القديمة**

الظاهرة الملفتة للنظر في اندونيسيا هي استمرارية وبقاء النخب السياسية القديمة كمرتكز اساسي لكل الحكومات والتحالفات في الجمعية الوطنية ومجلس النواب سواء من حزب جولكار كما هو واضح في نتائجه الانتخابية .

وما تجدر الاشارة اليه هنا انه على الرغم من تقديم الحزب لاعتذار عن ما صاحب مسيرته السياسية ابان حكم سوهارتو واعلانه تغيير فكره السياسي من اجل اندونيسيا فانه لعب دورا في افشال خطط الحكومة في تقديم عائلة الرئيس السابق سوهارتو واقاربه للمحاكم المختصة بتهم الفساد، **اما الجيش** فعلى ارغم من استبعاده من العملية السياسية وتحديد دوره في الحماية الوطنية فان الجيش **لا زال عاملا صعبا تجاوزه** ولعل ما شجع المؤسسة العسكرية على تقليص دورها هو ان راس الدولة هو احد رموز هذه المؤسسة ولذلك يعتبر الجيش رئيس الدولة ممثلا غير رسمي لهذه المؤسسة الفاعلة في الحياة السياسية العامة الاندونيسية كما ان وصول أي شخصية عسكرية الى سدة رئاسة البلاد في القريب ام البعيد سيكون محكوما بالفشل اذ لم تستثمر الثقل الذي يحتله الجيش في مجمل الحياة السياسية .

**ثالثا/ دعوات الانفصال**

يسجل التاريخ لأحمد سوكارنو زعيم الاستقلال في إندونيسيا أنه تمكن من إقناع سكان ٦٠٠٠ جزيرة للتوحد تحت لافتة دولة واحدة هي إندونيسيا، رغم تنوعها وتعددها في كل شيء، الجغرافيا والسكان والأديان واللغات. ولذلك يرى البعض أن وحدة هكذا بلاد هو إعجاز سياسي ولذلك نشطت في إندونيسيا عدد من الحركات الانفصالية لدواع متعددة وفي مناطق مختلفة، منها تيمور الشرقية، وآتشيه، وجزر الملوك، وإيرينجايا. منها ما أغلق ملفه، وبعضها لا يزال يسعى للانفصال عن إندونيسيا وهي :

**١- تيمور الشرقية واستقلالها**

هي واحدة من أحدث دول العالم استقلالا بعد صراع دام ٢٤ عاما ضد السلطات الإندونيسية التي اجتاحت تيمور الشرقية بعد انسحاب الاحتلال البرتغالي منها، وكانت الولايات المتحدة قلقة من أن تتحول تيمور الشرقية إلى كوبا أخرى على مقربة من أستراليا ،وخاضت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتلين) –وهي حركة شيوعية– القتال ضد الوجود الإندونيسي، بدعم من البرتغال والدول الاشتراكية، وحصد الصراع المسلح في الشطر الشرقي من جزيرة تيمور –

حيث لا يزال شطرها الغربي جزءا من إندونيسيا– حياة أكثر من ١٠٠ ألف شخص، وهجر مئات الآلاف من بيوتهم.

بعد سقوط نظام سوهارتو دعت الأمم المتحدة إلى تنظيم استفتاء على مصير تيمور الشرقية، وأشرف الرئيس محمد يوسف حبيبي على إجراء الاستفتاء الذي أسفر عن إجماع سكان تيمور الشرقية ذات الغالبية الكاثوليكية على الانفصال عن إندونيسيا، وحصلت البلاد على استقلالها الفعلي في ٢٠٠٢ تحت رئاسة شنانا غوسماو أول رئيس لتيمور الشرقية التي لا يزيد سكانها عن مليوني نسمة.

**٢– حركة آتشيه الحرة**

يقع إقليم آتشيه شمالي جزيرة سومطرة غربي إندونيسيا، ويعيش فيه قرابة أربعة ملايين نسمة، معظمهم **من الملاويين المسلمين**، عرف عن شعبه المقاومة الشرسة للاحتلالين البرتغالي والهولندي، كما عرف عن نسائه مشاركتهن الرجال حروب المقاومة، واشتهر الإقليم بالتزامه الديني، فكانت قوانينه قائمة على أساس الشريعة الإسلامية، وأطلق على آتشيه بوابة الأراضي المقدسة، كونها وعبر تاريخها الطويل محطة تعبئة للحجاج المسلمين المتجهين إلى مكة عن طريق البحر، ونظرا للدور الذي أسهمت به في مقاومة الاستعمار الهولندي وعدها (سوكارنو) بمنحها وضعا خاصا، وهي المطالبة بتأسيس دولة إسلامية في كل البلاد، إلا أن هذا الوضع لم يدم إلا بضع سنين، بعد أن ألغى سوكارنو هذه الخصوصية، مما أثار حفيظة الشارع في آتشيه ودفعه إلى التمرد على الحكومة المركزية عقب سقوط سوهارتو جدد السكان مطالباتهم بمزيد من المشاركة السياسية والتنموية ، في العام ١٩٧٦ أطلق حسن تيرو حركة آتشيه الحرة (غام)، رغم إقامته في السويد، مطالبا بحكم أجداده لسلطنة آتشيه، ونشر الجيش الإندونيسي ١٢ ألف جندي في الإقليم لقتال غام، وبقيت حالة الطوارئ مفروضة على الإقليم لسنوات بعد كارثة تسونامي في الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٤ التي راح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن، وشرد أكثر من نصف مليون، فضلا عن مليارات الدولارات من الخسائر المادية، وجدت الحكومة الإندونيسية الكارثة فرصة لتسوية الصراع مع حركة غام، وأبرمت معها اتفاق سلام عام ٢٠٠٥ في هلسنكي، لإنهاء ٢٩ عاما من الصراع الدموي منح اتفاق السلام إقليم آتشيه حكما ذاتيا موسعا، يسمح له بتطبيق الشريعة، وتشكيل أحزاب سياسية محلية وانتخابات خاصة بالإقليم .

**٣– حركة جنوب جزر الملوك**

جذبت مدينة آمبون عاصمة **جزر الملوك** أنظار الرحالة والمستعمرين الأوروبيين لغناها بالتوابل، خاصة تجارة القرنفل التي كانت رائجة فيها منذ القرن السادس عشر، فتصارع عليها الاستعمار البرتغالي والبريطاني والهولندي، إلى أن وقعت في قبضة الحكم الهولندي عام ١٨١٤، وقد أدى وجود الهولنديين إلى زيادة أعداد المسيحيين، ويبلغ عدد سكان أمبون حوالي مليوني نسمة، نحو

٥٦% منهم مسلمون، وحوالي ٤٠% منهم مسيحيون، والبقية من الهندوس والبوذيين، وعام ١٩٥٠ نشأت حركة جمهورية جنوب جزر الملوك المعروفة اختصارا باسم( رامس) لتولي قيادة المسيحيين في المنطقة كمنظمة مسلحة أنشئت بدعم من المستعمر الهولندي لمساعدته في إعادة السيطرة على إندونيسيا، وتصفية حركات المقاومة بعد انسحاب اليابانيين، وقد هاجر كثير من أعضاء الحركة إلى هولندا، وأعلنوا هناك حكومة المنفى.

مع سقوط نظام سوهارتو نشطت الحركة الانفصالية، ومعها اندلع صراع طائفي في الإقليم بين المسلمين والمسيحيين وتركز في مدينة أمبون ، ونشطت جماعة **(لشكر جهاد)** الدينية بقيادة جعفر عمر طالب، وهو من أصول حضرمية، في مواجهة المليشيات المسيحية، حيث تبادلت المجموعتان عمليات القتل الجماعي على أساس طائفي ويعتقد مراقبون أن المؤسسة العسكرية أطلقت يد جماعة جعفر عمر طالب للتصدي للحركة الانفصالية، حتى لا يوضع الجيش تحت الضغط الدولي وتتكرر الاتهامات باللجوء إلى العنف التي واجهها في تيمور الشرقية .

**٤- حركة بابوا الحرة – أرينجايا**

أرينجايا ( أطلق عليها اسم (بابوا) بعد عام ٢٠٠٢) واحدة من المناطق المطالبة بالانفصال، وتقع في النصف الغربي لجزيرة بابوا، كبرى الجزر الاستوائية في العالم، ويبلغ عدد سكانها ١.٦ مليون نسمة، يتركز معظمهم على امتداد الساحل، وينحدرون من نفس العرقية التي ينحدر منها سكان أستراليا الأصليون، ولذلك هم مختلفون تماما عن سكان إندونيسيا المنحدرين في أغلبهم من العرق الملاوي ، في عام ١٩٦٣ وبعد مفاوضات طويلة وصراع مسلح مع الاستعمار الهولندي ضمت أرينجايا إلى إندونيسيا إثر استفتاء عام رفضت نتائجه مجموعة من السكان ودخلت في صراع مسلح مع الحكومة، وفي العام نفسه تأسست حركة بابوا الحرة الساعية لاستقلال الإقليم عن إندونيسيا، اليوم وبعد حوالي ٥١ عاما من ضم الإقليم لإندونيسيا يرى الانفصاليون أن الثروات الطبيعية الغنية بها بلدهم تعرضت للاستغلال لسنوات طويلة دون أن ينالوا حظهم منها، ويستدلون على ذلك بأن المستثمر الغربي ( يمتلك ٨٠% من أسهم شركات التعدين العاملة، فيما الـ٢٠% المتبقية هي من نصيب التجار المحليين وحكومة جاكرتا رغم أن الصراع ليس محتدما بين الانفصاليين والقوات الحكومية في بابوا، لا تزال الحركة تسعى للانفصال عن إندونيسيا .

**٥- الاحتكاكات الدينية والعرقية**

رغم أن إندونيسيا أكبر بلد مسلم من حيث عدد **السكان فإن دستورها لم ينص على أنها دولة إسلامية**، وهو يقر بحرية السكان الدينية، وتعترف الحكومة بستة أديان هي: الإسلام، والبروتستانتية، والكاثوليكية، والهندوسية، والبوذية، والكونفوشيوسية .

ولم يحل هذا التنوع من حدوث احتكاكات ذات طابع طائفي منذ ما قبل الاستقلال واستمرت بعده دون أن يطغى على المشهد السياسي العام في البلاد التي تتسم بالتعايش ويتركز العنف الديني في المناطق التي يتقاسم فيها المسلمون والمسيحيون الحياة، **ويعتبر شمال سومطرة، وسولا ويسي الجنوبية** من أكثر المناطق التي شهدت احتكاكات وعنفا دينيا، وكانت أحدث حلقات العنف الطائفي في أبريل/نيسان ٢٠١٣ عندما انتقل العنف الطائفي بميانمار إلى جزيرة سومطرة الإندونيسية، حيث قتل ثمانية أشخاص في اشتباكات بين مسلمين وبوذيين، كلهم ينحدرون من ميانمار .

وفي (أمبون) التي تبعد ٢٣٠٠ كيلومتر إلى الشمال الشرقي من جاكرتا، تصدرت مشهد العنف الطائفي بالبلاد في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨عقب سقوط نظام الجنرال سوهارتو، بسبب مشادة بين شاب مسلم وسائق مسيحي نتيجة خلاف على أجرة سيارة، وسرعان ما انقلب هذا الحادث لشرارة صراع بين المسلمين والمسيحيين، وبدأ بأعمال عنف بين قريتين إحداهما مسلمة والأخرى مسيحية، ثم امتدت أعمال الشغب إلى بقية الإقليم، وراح ضحيتها آلاف القتلى وخلفت مئات آلاف النازحين، وتدمير آلاف المنازل ودور العبادة ، وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١١ سقط العشرات بين قتيل وجريح نتيجة الصراع الطائفي بين مجموعتين دينيتين في مدينة أمبون، واندلعت أعمال الشغب إثر مقتل سائق دراجة نارية مسلم في منطقة مسيحية والقاء جثته في صندوق قمامة ،الامر الذي اسفر عن اندلاع مواجهات كبيرة بين الطرفين، وتمثلت خطورة هذه الأحداث في إثارتها الاستقطاب الديني بإندونيسيا، إذ بمجرد اندلاع هذه الأحداث قامت مظاهرات ضخمة في العاصمة جاكرتا للدعوة إلى الجهاد ضد المسيحيين في أمبون، وأُرسل آلاف المتطوعين بقيادة زعيم حركة ( لشكر جهاد) جعفر عمر طالب إلى الجزيرة لخوض الجهاد.

**رابعا / الصراع بين التيار الاسلامي والتيار العلماني**

يحرص كلا التيارين على قواعد اللعبة الديمقراطية ،لاسيما وان كل طرف على حدة لا يمتلك كافة اركان الاستقرار كما تعكسها الخبرة التاريخية للتجربة الاندونيسية وخاصة فيما يتعلق بولاء العسكريين وتأييد ودعم رجال الاعمال ومن ثم فمن المتصور ان تستمر حالة الشد والجذب لفترة قادمة مع الاخذ بنظر الاعتبار جدية الخطوات الاصلاحية التي يجب ان تأخذ سبيلها للتنفيذ بشكل سريع وان تكف كافة الاطراف عن المطالبة بثمن دورها في التغيير، على الرغم من كون هدف الاستقرار يظل هو الاكثر منطقية وتوافقا مع حالة عدم الاستقرار التي عاشتها اندونيسيا لفترة نصف قرن (١٩٤٥ –١٩٩٩) الا ان كثرة الاطراف المشاركة في الازمة او تلك الباحثة عن حلول وطموحات سياسية قد زاد من تعقيد شبكة التحالفات السياسية فضلا عن زيادة الثقل النسبي لبعض القوى السياسية والاشخاص وهكذا يمكن القول ان مصدر التهديد المحتمل للنظام القائم يكمن في القدرة على ترسيخ دعائم التجربة الديمقراطية وتجاوز المرحلة الانتقالية التي

شهدتها اندونيسيا ودعم معادلة الاستقرار القائمة على الموازنة بين ولاء العسكريين والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع رجال الاعمال والبيروقراطية الاندونيسية من جانب ثاني.

**خامسا / محاولة التأثير على الموروث الثقافي الاندونيسي من خلال حركات التنصير والتغريب** التي تشهدها العديد من المناطق الاندونيسية والنائية منها ، والتي تغذي بدورها حالات العنف وتحطيم اسس التوافق التي اعتمدها المجتمع الاندونيسي منذ الاستقلال ووفق مبادئ( البانتاشيسلا ) وظهور بعض الامتدادات الدينية الغريبة على المجتمع والالحادية منها بشكل خاص، والتي اثارت حفيظة المسلمين ضدها مما ولد حالات عنف شهدها اقليم اشتي والتي اسهمت في ولادة الاسلام المتشدد الذي يسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية كمصدر اساس للتشريع، مما ينذر بالمستقبل حصول اعمال عنف ،فقد تم تأشير غياب التسامح الذي عرف به المجتمع الاندونيسي والذي كان العامل الحصين لوحدتها وتعايشها في ظل التنوع .

**أن مجمل هذه التطورات التي تشهدها الحياة السياسية الإندونيسية.**

قد تؤدي الى العديد من النتائج الخطيرة على المستوى السياسي الأمر الذي ينذر بمخاطر عديدة تواجه كيان الدولة الإندونيسية وأهمها ما يلي:

١ . انهيار منظومة القيم السياسية التي قامت عليها الدولة الإندونيسية المعروفة باسم البنتاشيسلا والتي حافظت على التماسك الاجتماعي في دولة متعددة العرقيات والطوائف هذه المنظومة القيمية التي ربطت وصاغت النسيج الإندونيسي اخذت بالتفكك والتعايش السلمي العادل قد بدأ بالانهيار، ووحدة الأمة الاندونيسية أصبحت موضع تساؤل، والعدالة الاجتماعية لم تتحقق، والديمقراطية الموجهة سقطت مع سقوط سوهارتو والأخذ بالديمقراطية المنفتحة على النسق الغربي.

٢ . تفكك النخبة السياسية الحاكمة وازدياد حدة الصراع على السلطة في نطاقها.

٣ . سقوط أولوية تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للإصلاح السياسي وإعطاء الأولوية للإصلاح السياسي الديمقراطي في ظل ظروف صعبة قد لا تتلاءم بالضرورة مع الشروط الموضوعية اللازمة لقيام نظام ديمقراطي يحقق الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي.

٤ . اضعاف السلطة المركزية في مواجهة سلطة الأقاليم والمقاطعات وفقدان السلطة المركزية للقدرة على السيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد.

٥ . ازدياد حدة مقاومة الاصلاح والتحول الديمقراطي من جانب القوى التي حققت مكاسب كبيرة في عهد سوهارتو، الأمر الذي يجعل هذه القوى تحاول المقاومة الى أبعد مدى ممكن حتى لو أدى هذا الى تفكك الدولة الإندونيسية.

إن هذه النتائج الخطيرة القائمة على الساحة السياسية الإندونيسية في حالة استمرارها بوضعها الراهن سوف تقود الى **احتمالين، الأول** استيلاء الجيش على السلطة واجهاض التجربة

الديمقراطية الوليدة في إندونيسيا، **والثاني** تفكك الدولة الى دويلات كما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي، ويبقى الأمل في أن يتوصل السياسيون في إندونيسيا الى صيغة ملائمة تكفل الحفاظ على تماسك البلاد، وتحقيق التحول الديمقراطي المنشود الذي يوفر الاستقرار السياسي ويتيح الفرصة لخروج إندونيسيا من أزمتها الاقتصادية والسياسية الخانقة